العِنَايَةُ بِتَصْرِيفِ النِّقَايَةِ

(شَرْحٌ لِعِلْمِ الصَّرْفِ مِنْ كِتَابِ "نُقَايَةِ العُلُومِ" لِلسُّيُوطِيِّ)

صَنْعَةُ

أ.د. عَبْدِ المُحْسِنِ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ العَسْكَرِ

الأُسْتَاذِ بِجَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودٍ الإِسْلَامِيَّةِ

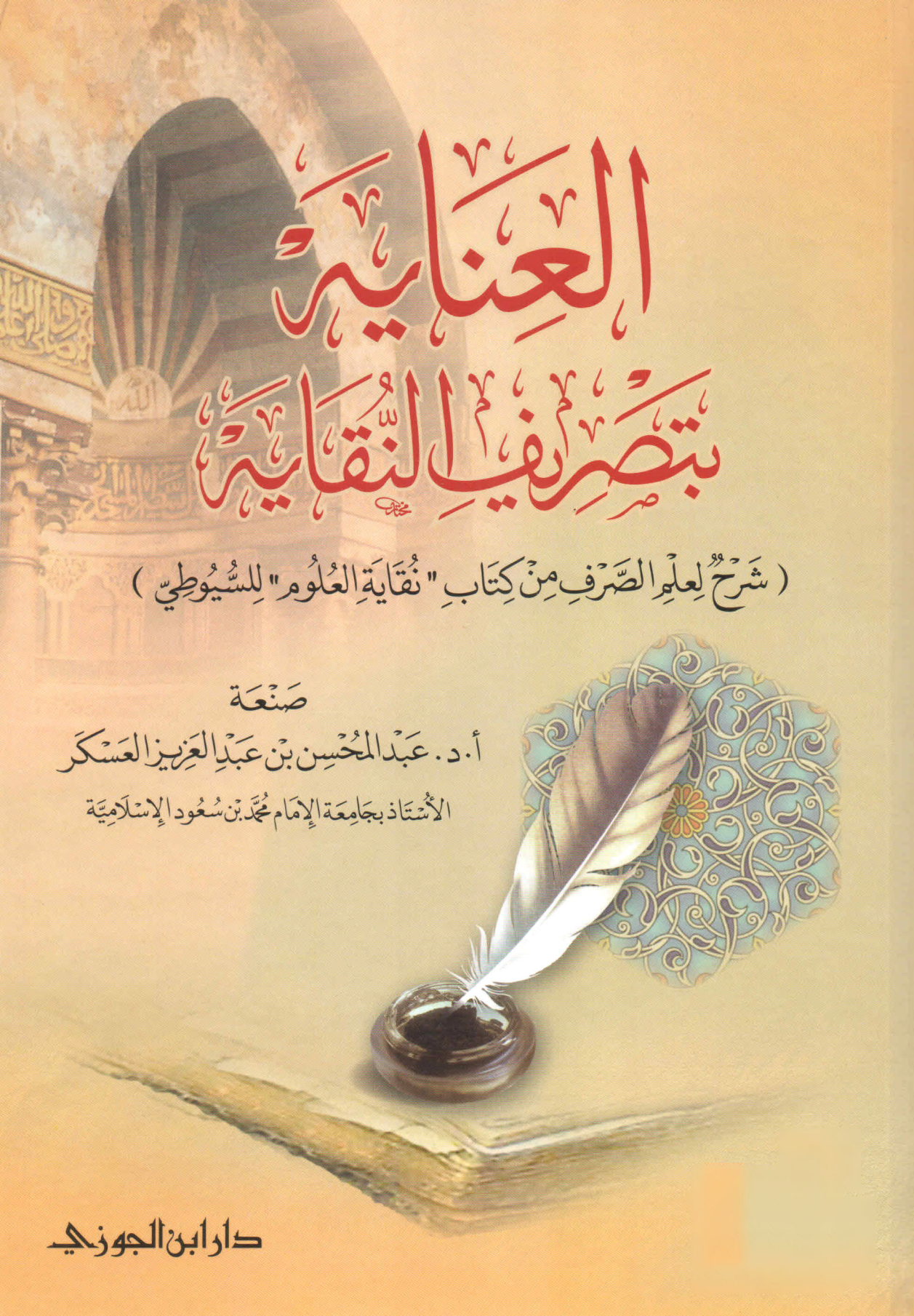

دار ابن الجوزي

العِنَايَة
بتصريفِ النِّقَايَة

ⓒ دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العسكر، عبد المحسن بن عبد العزيز

العناية بتصريف النقاية./عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر.- الدمام، ١٤٤٠هـ

٨٠ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٠ ـ ٧٥ ـ ٨٢٤٥ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ اللغة العربية ـ الصرف أ. العنوان

ديوي ٤١٥,٥ ١٤٤٠/٤٠٠١

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ

الباركود الدولي: 6287015577060

دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص.ب. واصل: ٢٩٥٧ الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠

الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - **الإحساء** - ت: ٥٨٨٣١٢٢

جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩ - ٠٥٩٢٠٤١٣٧١ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

Twitter: @aljawzi - **Whatsapp:** ٠٠٩٦٦٥٠٣٨٩٧٦٧١ - **Email:** aljawzi@hotmail.com

Instagram: @aljawzi - **Facebook:** دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - **Website:** www.aljawzi.net

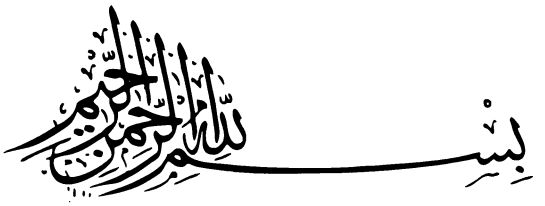
بسم الله الرحمن الرحيم

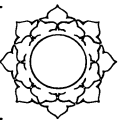

مقدِّمةُ الشارحِ

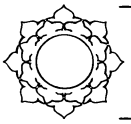

الحمدُ للهِ الذي بيدِهِ تصريفُ الأمورْ، وتقديرُ المقدورْ، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على البشيرِ النذيرْ، والسراجِ المنيرْ، محمَّدِ بنِ عبدِ اللهْ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ ومَن والاهْ.

أمَّا بعدُ:

منزلةُ العربيَّةِ من علوم الشريعة

فإنَّ اللهَ ﷻ أنزَلَ كتابَهُ المَجِيدَ بلسانٍ عرَبيٍّ مُبِين، وبعَثَ رسولَهُ محمَّدًا ﷺ إلى قومِهِ بلسانِهم، فأمرَهم ونهاهم، وبلَّغهم ما أُنزِلَ إليهم مِن ربِّهم، وتلا عليهم كتابَ الله؛ فأوضَحَ لهم المَحَجَّهْ، وأقام عليهم الحُجَّهْ، وقد كان القومُ أهل فصاحةٍ وبيان، بحيثُ كانوا يَفقَهُونَ ما يُلقَى إليهم مِن أنواعِ الكلام.

ثم لما كَثُرَتِ الفتوحاتُ الإسلاميَّةُ، ودخَلَ الناسُ في دينِ اللهِ أفواجًا، واختلَطَ العرَبُ بغيرِهم مِن الأممِ الأخرى، دبَّ اللحنُ في لغةِ العرَب، وتغيَّر اللسانُ العرَبيّ؛ فكان هذا باعثًا للعلماءِ على جمعِ اللغةِ وتدوينِها، وتقعيدِ القواعدِ لضبطِ اللسانِ وجمعِه؛ فوُضِعَ علمُ النحوِ والصرف، وكان أكبَرَ مقاصدِ العلماءِ مِن هذا الجمعِ والتقعيدِ: الحفاظُ على لسانِ الشريعةِ العرَبيِّ، ومعرفتُهُ وفهمُه؛ ولهذا قيل: إنَّ تعلُّمَ اللغةِ العربيَّةِ مِن الدِّين، وإنَّ معرفةَ الشريعةِ واجبة، وما لا يَتِمُّ

الواجبُ إلا بهِ، فهو واجب[1]؛ فلا يُفهَمُ القرآنُ إلا بفهمِ اللغةِ العربيَّةِ، ومعرفةِ ما تنطوي عليه مِن الخصائصِ والأسرار؛ فإنَّ اللهَ أنزَلَ كتابَهُ بلسانٍ عرَبيٍّ مبين، وتحدَّى الإنسَ والجنَّ أن يأتوا بمثلِهِ، ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيرًا؛ لأنَّه كلامُهُ الحكيمُ المُعجِز، وقد أجمَعَ العلماءُ على أن القرآنَ في أعلى طبَقات البلاغة، وأنَّ هذا الكتابَ العظيمَ لا يُمكِنُ فهمُهُ ومعرفةُ معانيه إلا بمعرِفةِ كلامِ العرَبِ وحِذْقِ علومِ العربية، وهكذا السُّنَّةُ كلامُ رسولِ ربِّ العالمين النبيِّ العرَبيِّ الهاشمي، الذي قال اللهُ في خطابه: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدُّخان: ٥٨]؛ أي: يسَّرناه بلسانِكَ العرَبي؛ فلا تُفهَمُ السُّنَّةُ إلا بمعرِفةِ لسانِ العرَب.

قال أبو محمَّدِ بنُ حَزْم: «وأمَّا مَن وُسِمَ اسمُهُ باسمِ العلمِ والفقه، وهو جاهلٌ للنحوِ واللُّغةِ، فحرامٌ عليه أن يُفتِيَ في دِينِ الله بكلمة، وحرامٌ على المسلِمِينَ أن يستفتوه؛ لأنَّه لا علمَ له باللسانِ الذي خاطَبَنا اللهُ تعالى به، وإذا لم يَعلَمْهُ، فحرامٌ عليه أن يُفتِيَ بما لا يَعلَمُ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]»[2].

وقد صنَّف علماءُ الإسلام ـ رضوانُ الله عليهم ـ في علومِ العربيَّةِ مصنَّفاتٍ، ونادَوْا بضرورةِ التضلُّعِ مِن علومِ اللغةِ العربيَّة، والنَّهَلِ مِن مَعِينِها؛ لأنها المِرْقاةُ إلى فهمِ الشريعةِ، ويذكُرُ الشاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ مَن كان مبتدِئًا في فهمِ العربيَّةِ، فهو مبتدِئٌ في فهمِ الشريعة، ومَن كان متوسِّطًا في فهمِ اللغةِ العربيَّةِ، فهو متوسِّطٌ في فهمِ الشريعة،

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٥٢٧).

(٢) «التلخيص، لوجوه التخليص» (ص١٢٨).

والمتوسِّطُ لم يبلُغْ درَجةَ النهاية، فإنِ انتهى إلى درَجةِ الغايةِ في العربيَّةِ، كان كذلك في الشريعة[١].

ولقد عُنِيَ العلماءُ على مَرِّ العصورِ بتعليم العربيَّة، وسَلكُوها ضمنَ العلومِ الإسلاميَّة. قال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]: «يُستدلُّ بهذهِ الآيةِ الكريمةِ عَلى أنَّ علومَ العربيةِ الموصلةَ إلى تبيينِ كلامِهِ تعالى وكلامِ رسولِهِ ﷺ أمورٌ مطلوبةٌ محبوبةٌ لله؛ لأنه لا يتم معرفةُ ما أنزلَ على رسولِهِ إلا بِها»[٢]، فلهذا عظُم اهتمامُهم بعلومِ العربيَّةِ، وصاروا يُقرِئُونها في المساجدِ، ومعاقلِ التعليم الشرعيَّة، وفي العصرِ الحديثِ أُنشِئَتْ مِن أجلِها الكُلِّيَّاتُ والأقسامُ المتخصِّصة، ولم تنقطِعْ حلَقاتُ تعليمِها في المساجدِ بفضلِ اللهِ وتيسيرِه؛ إنْ في دروسٍ متَّصِلة، أو في دَوْراتٍ مكثَّفةٍ موقوتة.

سببُ كتابةِ هذا الشرح المختصر ومكانُ إلقائِه

ومِمَّن ضرَبَ بسهمٍ في هذا البابِ: الرِّئاسَةُ العامَّةُ لشؤونِ المسجدِ الحرامِ والمسجدِ النبَويِّ؛ إذْ أقامت دَوْرةً علميَّةً للغةِ العربيَّةِ **في رحابِ المسجدِ الحرامِ** عمَره الله بذكره، في الربُعِ الأوَّلِ، مِن شهرِ ربيعٍ الأوَّلِ، لعامِ (١٤٣٩هـ)، ضمَّت فنونًا مختلِفةً مِن علومِ العربيَّة، **وقد شَرُفْتُ أن دُعِيتُ للمشارَكةِ في هذه الدَّوْرة؛ وقد كان نصيبي منها تدريسَ «عِلْمِ الصَّرْف»، وكان الدرسُ المقترَحُ شرحَ علمِ الصرفِ مِن كتابِ «النُّقَايَةِ» لجلالِ الدينِ السُّيُوطيِّ** رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فشكَرَ اللهُ للمسؤولين في الرِّئاسَةِ العامَّةِ لشؤونِ المسجدِ الحرامِ والمسجدِ النبَويّ، ونسأَلُ اللهَ أن يَجزِيَهم خيرًا، وأن يبارِكَ في جهودِهم.

---

(١) «الموافَقات» (٥/ ٥٣).

(٢) «تيسير الكريم الرحمٰن» (ص٤٢١).

وكانت دروسُ تلك الدَّوْرةِ تُبَثُّ مباشَرةً على قناةِ الرِّئاسَة، ويتابِعُها كثيرونَ مِن طلَّابِ العلمِ ومِن محبِّي هذه اللغةِ الشريفة، والراغبينَ في تعلُّمِها، وكان مِن أسبابِ متابَعةِ الدرسِ: أنَّ علمَ الصرفِ مِن كتابِ «النُّقَايةِ»، لم يُشرَحْ مِن قبلُ مسموعًا، وليس بأيدي الناسِ شرحٌ مطبوعٌ له، يوضِّحُ مُشكِلَهْ، ويَفتَحُ مُقفَلَهْ، سوى ما كتَبَهُ المصنِّفُ، وهو شرحٌ قد لا يفي بالغرَضِ مِن كلِّ وجه؛ لإيجازه، وقلة شواهدِه وأمثِلتِه، وبقيَّةُ شروحِهِ مخطوطة، لم تُطبَعْ حتى الآنَ؛ كما يأتي بيانه.

ولقد عَنَّ لي ـ لاحقًا حين رأيتُ هذا الإقبالَ على الدرسِ ـ أن أكتُبَ الشرحَ الذي ألقَيْتُه؛ ليعُمَّ النفعُ به، وليكونَ مِن العمَلِ الصالحِ الباقي، إن شاءَ الله؛ ففعَلْتُ ذلك، وحرَصْتُ على تسهيلِ العبارة، وتوضيحِ الإشارة، مع الاقتصارِ على ما يُحْتاجُ إليه مِن الصرف، وضرَبْتُ صفحًا عن الخلاف، وأكثَرْتُ مِن الأمثلةِ والشواهد؛ ليكونَ ذلك مُعِينًا على فهمِ علمِ الصرفِ مِن خلالِ المتنِ المذكور؛ فعسى أن أكونَ مصيبًا فيما قدَّرتُ، واللهُ المانُّ بفضلِهِ وتوفيقِه.

لا بد للمتعلِّم من متن في كل فنٍّ يتعلَّمه

إنَّ مِن المعروفِ في جادَّة الطلَبِ: أنَّه ينبغي للمتعلِّم أن يكونَ لدَيْهِ متنٌ في كلِّ فنٍّ يتعلَّمُه؛ فيأخُذُهُ عن أستاذ، ويَنكَبُّ على هذا المتن، ويَجعَلُهُ أساسًا يبني عليه معلوماتِه، ويُضِيفُ إليه ما يقفُ عليه مِن الفوائد، ويَرجِعُ إليه بين وقتٍ وآخَرَ؛ حتى تنطبعَ تلك المعلوماتُ بصورتِها في ذِهْنِه، مع ما يَفتَحُ اللهُ عليه به مِن خزائنِ فضلِهِ وهِبَاتِه؛ وبهذه الطريقةِ: تُحصَّلُ العلومُ على وجهِها الصحيح.

ولهذا: فإنِّي أرجو أن يكونَ هذا المتنُ في علمِ الصرفِ مِن كتابِ «النُّقَايةِ» أصلًا يعتمِدُهُ الطالب، مع الإفادةِ ممَّا علَّقتُهُ عليه،

وسيُغنِيهِ ذلك عن كثرةِ مراجَعةِ أسفارِ هذا العلمِ، إلا مَن أراد التوسُّعَ فيهْ، والصعودَ في مَرَاقِيهْ؛ فالطريقُ بين يدَيْهِ لاحبٌ مستقيمْ، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمْ.

صعوبةُ هذا المتن، وغموضُهُ، لشدَّة اختصاره، وذكرُ بعض الفائدة من ذلك

على أنِّي أعترِفُ أنَّ في هذه المتنِ شيئًا مِن الصعوبةِ لشِدَّةِ اختصارِه، وكثرةِ إشاراتِهِ وضمائرِه، ولأنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كتَبَهُ بلغةِ عَصْرِه؛ فلا تثريبَ عليه.

ثُمَّ إنَّ غموضَ المتنِ فيه مصلحةٌ ظاهرة؛ فإنَّ الطالبَ إذا استجمَعَ فِكْرَهْ، وصوَّب نظَرَهْ، وأنعمَ في العباراتِ المركَّزةِ، استقرَّت في ذِهْنِه، وحصَّل ما تدُلُّ عليه مِن المفهومِ والمنطوق، وما تشيرُ إليه مِن الخلافِ... إلخ؛ وهذا مِن مقاصدِ العلماءِ في وضعِ الفنونِ المختصَرة.

وأيضًا: فإنَّ طالبَ العلمِ إذا أكثَرَ مِن قراءةِ هذا المتونِ، اعتاد أساليبَها، وسهُلَ عنده فهمُها، ولا بُدَّ له مِن مثافَنةِ أساليبِ القدماءِ؛ للوقوفِ على علومِهم والإفادةِ منها، ولا عِبْرةَ بمَن يزهِّدُ في كتُبِ أسلافِنا، ويَرمِيها بالتقعُّرِ والتعقيد؛ فكلامُ هؤلاءِ لا يقامُ له وَزْن!

هذا؛ وسأضَعُ بين يَدَيِ الشرحِ مقدِّماتٍ في التعريفِ بعلمِ الصرفِ، وتاريخِهِ، وموضوعِهِ، وفوائدِه، وسأبسُطُ القولَ في فوائدِهِ ـ خاصَّةً ـ بسطًا يتميَّزُ به هذا الكتابُ عن غيرِهِ إن شاءَ الله؛ ترغيبًا للطالبِ في هذا العلم، ثُمَّ أُتبِعُ ذلك تعريفًا موجزًا بالعلَّامةِ الجلالِ السُّيُوطيِّ تغمَّده الله برحمته.

❐ ❐ ❐

مقدماتٌ
بين يَدَيِ الشَّرْح

في التعريفِ بعلمِ الصرفِ، وتاريخِهِ، وموضوعِهِ،
وفوائدِهِ، والتعريف بالعلّامة السُّيُوطيّ

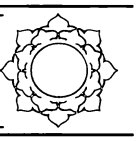

عِلْمُ الصَّرْفِ

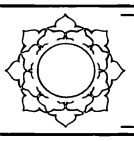

تعريفه

عِلْمُ الصَّرْفِ هو: عِلْمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ، التي ليست بإعرابٍ ولا بناء[1].

واضعُهُ، وبيان الراجح في ذلك

ويَرَى كثيرٌ مِن العلماءِ: أنَّ واضعَ علمِ الصرفِ هو: أبو مُسلِمٍ مُعَاذٌ الهَرَّاءُ (ت١٨٧هـ).

والصحيحُ: أنه ليس هو الذي وضَعَهُ، بل هو مسبوقٌ بعلماءَ تكلَّموا في النحوِ، وألَّفوا فيه، وعرضُوا في مصنَّفاتهم للصَّرف، منهم: عبدُ اللهِ بنُ أبي إسحاقَ الحَضْرَميُّ النَّحْويُّ (ت١١٧هـ)، له كتابُ «الهَمْزِ»، وغيرُه، وكذلك: الخليلُ بنُ أحمدَ صاحبُ كتابِ «العَيْنِ» (ت١٧٠هـ)، وغيرُهما.

ويُمكِنُ لنا أن نقولَ: إنَّ الصرفَ كان موجودًا قبل معاذٍ الهرَّاء، ولعلَّه أكثَرَ مِن الاشتغالِ به بين معاصِريه، حتى عُرِفَ بذلك؛ فنُسِبَ إليه وضعُهُ، وليس بذلك.

وعلمُ الصرفِ: شُعْبةٌ مِن علمِ النحوِ، وفرعٌ عنه؛ ولهذا كان العلماءُ قديمًا يَتناوَلونَ علمَ الصرفِ في ضمنِ كُتُبِ النحو؛ كما يُرَى ذلك في «كتابِ سِيبَوَيْهِ» (ت١٨٠هـ)، و«المقتضَبِ» للمبرِّدِ (ت٢٨٥هـ)، وغيرِهما، ثم أخَذَ بعضُ العلماءِ يُفرِدُ علمَ الصرفِ

---

(١) سترى إيضاحًا أبسَطَ مِن هذا في تعريفِ علمِ الصرفِ عند قولِ السُّيُوطيِّ: «علمُ التصريفِ: عِلْمٌ يُبحَثُ فيه عن أبنيةِ الكَلِمِ وأحوالِها؛ صحَّةً وإعلالًا».

بمصنَّفاتٍ مستقِلَّة، بَيْدَ أنَّ كثيرًا مِن المصنَّفاتِ النَّحْويَّةِ إلى اليومِ تشتمِلُ على علمِ الصرفِ مع النحو.

أوَّل ما وصَلَ إلينا من كُتُبِه

وأوَّلُ كتابٍ وصَلَ إلينا يضُمُّ علمَ النحوِ والصرفِ معًا هو: «كتابُ سِيبَوَيْه» (ت١٨٠هـ)، وأوَّلُ كتابٍ أُفرِدَ في علمِ الصرفِ هو: «كتابُ التصريفِ» لأبي عُثْمانَ المازِنيِّ (ت٢٤٩هـ)[١].

❐ ❐ ❐

(١) ولم أَقِفْ له على طبعةٍ مستقِلَّةٍ؛ لكنَّه طُبِعَ ضمنَ شرحِهِ: «المُنصِفِ» لابنِ جِنِّيْ.
وابنُ جِنِّيْ هو الإمامُ المجلِّي في هذا الفن؛ قال فيه الأنباريُّ: «لم يصنِّفْ أحدٌ في التصريف، ولا تكلَّم فيه أحسنَ ولا أدقَّ كلامًا منه» «نُزْهة الألِبَّا» (ص٢٤٤).

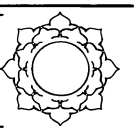

موضوعُ عِلْمِ الصَّرْفِ

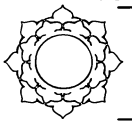

ما يدخُلُه الصرف، وما لا يدخُلُه

موضوعُ علمِ الصرفِ هو: الأسماءُ العربيَّةُ المتمكِّنةُ (أي: المُعرَبةُ)[١]، والأفعالُ المتصرِّفةُ:

فلا شأنَ له بالأسماءِ الأعجميَّة، ولا بالأسماءِ العربيَّةِ المبنيَّة؛ كالضمائرِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، وأسماءِ الأفعالِ السماعيَّةِ[٢]، وأسماء الأصواتِ، وأدواتِ الشرطِ والاستفهام.

ولا بالأفعالِ الجامدة؛ كـ: «نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، و«عَسَى»، و«لَيْسَ».

ولا بالحروفِ بأنواعِها المختلِفة؛ لأنَّها مجهولةُ الأصول؛ كما يقولُ المازِنيُّ[٣]؛ ولهذا قال ابنُ مالكٍ في «الألفيَّة»:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

❐ ❐ ❐

(١) سواءٌ كانت مصروفةً، أو ممنوعةً مِن الصرف.

(٢) قيَّدتُ أسماء الأفعال بالسَّماعيةِ؛ لأن من العلماء من يدخل في الصرف ما كان منها قياسيًّا، وهو ما كان على زنة (فَعالِ)، ولهذا تراهم يزنونها.

(٣) ينظر: «المنصِف» لابن جِنِّيٍّ، شرح كتاب «التصريف» لأبي عُثْمانَ المازنيِّ (١/ ٧).

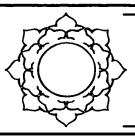

فوائدُ عِلْمِ الصَّرْف

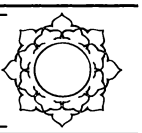

فوائدُ علمِ الصَّرْف، أوَ صلةُ علمِ الصرف بالعلومَ الأخرى [اثنتا عَشْرةَ فائدةً]

اعلَمْ: أنَّ لهذا العلمِ فوائدَ جَمَّةً في متنِ اللغةِ وسائرِ العلومِ؛ بحيثُ يمكنُ القولُ: «إنَّ سائرَ العلومِ مفتقِرةٌ إليه، لكنْ لا يَحْتاجُ هو إلى شيءٍ منها»؛ لأنَّه مِن أوائلِ العلومِ التي يُبنَى عليها غيرُها، ولا يُبنَى هو على غيرِه؛ ولهذا قالوا في الصرفِ: «إنَّه أُمُّ العلومِ»، إذِ الأُمُّ تَرجِعُ إليها فروعُها وتفتقِر، وقالوا في النحوِ: «إنَّه أَبُوها»؛ لأنَّه يُصلِحُ ما فسَدَ مِن الكلامِ؛ قال الناظِم:

اِعْلَمْ بِأَنَّ الصَّرْفَ أُمٌّ لِلْعُلُومْ وَالْوَالِدُ النَّحْوُ مَصَالِحًا يَرُومْ

قال الزَّبِيديُّ صَاحبُ التَّاجِ: «وبعدُ فإنَّ عِلمَ الصَّرفِ مِن أَجلِّ العُلومِ العَربيَّهْ، وأعْظَمِ الفُنُونِ الأَدَبيَّهْ، التي يُتوصَّلُ بِها إلى ارتقَاءِ مَعَارِجِ الكمَالْ، ويُتوسَّلُ بها إلى اعْتَلاءِ مَدَارِجِ الآمَالْ، وهوَ مِنها بمنْزلةِ الأسِّ للبِناءْ، أو بِمرتَبةِ الأُمِّ للأبنَاءْ، بلْ هُو سِرٌّ مختصٌّ به سَرائرُ ألفاظِ التَّنزيلْ، ونورٌ تُقتبسُ به ضَمائرُ التَّأويلْ»[1].

ويُمكِنُ إجمالُ فوائدِ علمِ «الصرفِ» فيما يلي:

فوائدُهُ لعلمِ المعجَم [أربعُ فوائد]

الفائدةُ الأولى: معرفةَ توليدِ المشتقَّاتِ مِن أصولِها، وضبطِ صِيَغِها؛ فإنَّ مِن المعلومِ أنَّ المعاجمَ إنَّما تُعطِينا أصولَ المعاني العامَّة، وعلمُ الصرفِ يُعطِينا المعانيَ الطارئةَ الزوائدَ؛ فالتصريفُ يقَعُ في الأفعالِ والأسماء:

---

(١) «التعريف بضروري قواعد علم التصريف» (ص١٩).

ـ فيجري على الأفعالِ بتغييرِ بِنْيَتِها؛ فيقالُ مثلًا: اسمُ الفاعلِ مِن الفعلِ الثلاثيِّ: بزنةِ «فاعِلٍ»، واسم المفعول منه بزنةِ: «مفعول»، واسمُ التفضيلِ بزنةِ: «أَفْعَلَ»، واسمُ الهيئةِ: بزنةِ «فِعْلَةٍ»، والمَرَّةِ بزنةِ: «فَعْلَةٍ»، وهكذا إلى آخِرِ أبوابِ الصرف.

ـ ويَجرِي التصريفُ على الأسماءِ المعرَبةِ؛ إذا كانت مفرَدةً: بتثنيتِها وجمعِها، أو مذكَّرةً: بتأنيثِها، أو مكبَّرةً: بتصغيرِها، أو غيرَ منسوبةٍ: بنسَبِها؛ وهذه تُدرَسُ تحت أبوابِ العددِ: الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والنوعِ: التذكيرِ والتأنيثِ، والتصغيرِ، والنَّسَب.

الفائدة الثَّانية: معرفةُ مصادرِ الأفعالِ؛ فإنَّ المعاجمَ لا تستقصي في ذكرِ المصادرِ؛ فهي تذكُرُ المصادرَ السماعيَّةَ للفعلِ الثلاثيِّ، أمَّا مصادرُ الأفعالِ غيرِ الثلاثيَّةِ، فلا تذكُرُها المعاجمُ؛ لأنَّها مَقِيسةٌ؛ ولهذا نجدُ بعضَ الباحثينَ يقولُ: «لم أَجِدْ في المعجَمِ مصدرًا لهذا الفعلِ، وهو خُماسيٌّ؛ مثلًا»؛ فيظُنُّ أنَّ المعاجمَ أهمَلَتْه، وليس الأمرُ كذلك؛ فإنَّهم ترَكُوا ذِكْرَهُ اختصارًا؛ لأنَّه يُعرَفُ بالقياسِ؛ أعني: القياسَ الصرفيَّ، وليس مِن شرطِ المعاجِمِ: ذكرُ مقاييسِ اللغة، بل ذكرُ مسموعاتِها، قال النَّاصرُ اليَمنيُّ: «القَامُوسُ وَشبهُه لَا ينْتَفع بِهِ النَّفْعَ التَّامَّ من لم يتقنِ الصّرْف؛ لِأَنَّ الجموعَ والمصَادرَ وَالْأَفْعَالَ القياسيَّةَ لَا يقيِّدُها؛ لِأَن الْقيَاسَ يُعرفُ وَزنُهُ من الصّرْفِ، كَقَوْلِه: هُوَ حَاسِدٌ من حُسَّدٍ، وحَسُود من حُسُدٍ:

فحُسَّدٌ الأولُ بشدِّ السِّينِ الْمُهْملَةِ مَعَ ضمِّ أَولِهِ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسُ جمع فَاعِلٍ الصِّفة.

وحُسُدٌ الثَّانِي بِضَمَّتَيْنِ مخفَّفا؛ لِأَنَّهُ قِيَاسُ جمع فَعُولٍ الصِّفة؛ نَحْو: صَبُور على صُبُر.

وَأما غيرُ القياسيِّ فَإِنَّهُ يُقيِّدُ مَا سُمعَ، وَلَا يَذكرُ مَا لم يُسمَع»[١].

الفائدة الثَّالثة: معرفةُ ضبطِ صِيَغِ الأفعالِ في تصرُّفِها مِن الماضي إلى المضارعِ، ومعرفةُ بناءِ فعلِ الأمرِ مِن المضارع، وكيفيَّةِ بناءِ الفعلِ للمجهولِ مِن المعلوم؛ فإنَّ علمَ الصرفِ معنيٌّ بذلك كلِّه، ولا تُعنَى به المعاجمُ، وكثيرًا ما يقَعُ الخطأُ في مثلِ هذه المسائل؛ لا سيَّما في ضبطِ العينِ مِن الثلاثيِّ؛ ماضيًا ومضارعًا:

ـ فيقَعُ اللحنُ في الضبطِ، وإن لم يَختلفِ المعنى؛ كما إذا قال: «كَرُمَ يَكْرَمُ» بضمِّ الراءِ في الماضي، وفتحِها في المضارع.

ـ أو يقَعُ اللحنُ لاختلافِ المعنى؛ فـ: «لَبِسَ الشيءَ يَلْبَسُهُ» بكسرِ الباءِ في الماضي، وفتحِها في المضارع، غيرُ: «لَبَسَ الأمرَ يَلْبِسُهُ» بفتح الباءِ في الماضي، وكسرِها في المضارع؛ وكلاهما متعدٍّ، وكلٌّ منهما له مَعنى.

و«عَجَزَ» بفتح الجيم، غيرُ «عَجِزَ» بكسرها، فكلٌّ له مَعنى.

و«يَصُدُّ» بضمِّ الصادِ، غيرُ: «يَصِدُّ» بكسرِها.

و«لحَن» بفتح الحاء غير «لحِن» بكسرها.

و«كَبُرَ يَكْبُرُ»، غيرُ: «كَبِرَ يَكْبَرُ»، إلخ.

الفائدة الرَّابعة: معرفةُ كيفيَّةِ إسنادِ الأفعالِ إلى الضمائرِ: ضمائرِ الرفعِ المتحرِّكةِ والساكنةِ؛ وبخاصَّة الأفعالُ المضعَّفةُ والمعتلَّةُ؛ فالفعلُ المضعَّفُ: يجبُ فكُّ تضعيفِه؛ إذا أُسنِدَ إلى ضمائرِ الرفعِ المتحرِّكة؛ وهي: تاءُ الفاعل، و(نا) الفاعِلين، ونونُ النِّسْوة؛ نحوُ: «رَدَدتُّ»، و«عَدَدتُّ»، و«ظَلِلْتُ»، ويجبُ إدغامُهُ؛ إذا أُسنِدَ إلى ضمائرِ الرفعِ

---

(١) «فلك القاموس» (ص٣٧).

الساكنةِ؛ وهي: ألفُ الاثنَيْن، وواوُ الجماعة، وياءُ المخاطَبة؛ نحوُ: «اشتَدَّا»، و«اعتَدُّوا»، و«اعتَدِّي».

وفي المعتلِّ: تُعَلُّ العينُ واللامُ بالحذفِ، أو القلبِ، أو النقلِ؛ عند إسنادِ أفعالِها إلى ضمائرِ الرفعِ؛ نحوُ: «بِعْتُ»، و«قُلْتُ»، و«أَدْنَيْتُ»، و«الرجالُ يَعْفُونَ»، و«لم يَعْفُوا»، و«لن يَعْفُوا»، و«النساءُ يَعْفُونَ»، و«لم يَعْفُونَ»، و«لن يَعْفُونَ».

وهذه الفوائدُ الأربعُ مِن فوائِدِهِ لعلمِ المعجَم.

وتبيَّن بذلك: أنَّ مُراجَعةَ المعاجمِ لا تكفي في معرفةِ مفرَدات اللغةِ وتصرُّفاتِها، بل لا بُدَّ مِن علمِ الصرف.

فائدتُهُ لعلمِ التفسير

الفائدةُ الخامسة: معرفةُ التفسير: فإن التَّصريفَ أحدُ علوم الكتابِ العَزيزِ التي تُعرف بها مَعاني المفردَاتِ القرآنيَّةِ وأصولُ اشتقاقِها، وهذا مَنْصوصٌ عليهِ في كُتُبِ عُلومِ القرْآنِ، قال الزركَشِيُّ: «التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَبَيَانُ مَعَانِيهِ، وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ، وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ...»[(١)].

إنَّ علمُ الصَّرفِ هو أحدُ الأُسُس التي ينطلقُ منها المفسِّرُ لمعرفةِ معاني الكلِماتِ، وهو ـ أيضًا ـ أحدُ المسالكِ التي يلجأُ إليها الأئمةُ عندَ الخلافِ وتحريرِ المعنى المرادِ وردِّ ما عدَاهُ من المعَاني المحتملةِ، ومما نمثلُ به على ذلك قولُ مفسِّر العصرِ العلامةِ الشيخ محمدِ الأَمين الشِّنقيطيِّ رَحِمَهُ اللهُ عندَ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] يقولُ: «قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

(١) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٣).

﴿بَنَيْنَهَا بِأَيْيْدٍ﴾ لَيْسَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ الْمَعْرُوفَةِ بِهَذَا الِاسمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ لَيْسَ جَمْعَ يَدٍ: وَإِنَّمَا الْأَيْدُ الْقُوَّةُ، فَوَزْنُ قَوْلِهِ هُنَا: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ فَعْلٌ، وَوَزْنُ الْأَيْدِي أَفْعُلُ، فَالْهَمْزَةُ فِي قَوْلِهِ: بِأَيْدٍ فِي مَكَانِ الْفَاءِ، وَالْيَاءُ فِي مَكَانِ الْعَيْنِ، وَالدَّالُ فِي مَكَانِ اللَّام، وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ جَمْعَ يَدٍ لَكَانَ وَزْنُهُ أَفْعُلًا، فَتَكُونُ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً وَالْيَاءُ فِي مَكَانِ الْفَاءِ، وَالدَّالُ فِي مَكَانِ الْعَيْنِ، وَالْيَاءُ الْمَحْذُوفَةُ لِكَوْنِهِ مَنْقُوصًا هِيَ اللَّامَ.

وَالْأَيْدُ، وَالْآدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، وَرَجُلٌ أَيْدٌ قَوِيٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّدْنَهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ أَيْ: قَوَّيْنَاهُ بِهِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا جَمْعُ يَدٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا فَاحِشًا، وَالْمَعْنَى: وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِقُوَّةٍ»[1].اهـ. وتأملْ قولَه: «فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا فَاحِشًا»، فإنَّ سببَ هذا الغلطِ هو الجهلُ بعلمِ التَّصريف، وإذا كان المفسِّر جاهلًا بهذا العِلمِ فلا تَسَلْ ـ بعدُ ـ عمَّا يقعُ فيه مِنَ الخبْطِ والخلْط، وتأملْ هذا النصَّ من كلام الراغِبِ الأَصفهانيِّ صاحبِ أشهرِ كتابٍ في غَريب مفردات القرآن، يقولُ الراغبُ: «قولُهُ: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، هو: «تَفَاعَلْتُمْ»، أصلُهُ: «تَدَارَأْتُمْ»؛ فأُريدَ منه الإدغامُ تخفيفًا، وأُبدِلَ مِن التاءِ دالٌ، فسُكِّنَ للإدغامِ، فاجتُلِبَ له ألفُ الوصلِ؛ فحصَلَ على: «ادَّاعَلْتُمْ».

قال بعضُ الأدباء: «ادَّارَأْتُمْ: افتَعَلْتُمْ»؛ وغَلِطَ مِن أوجُهٍ:

أَوَّلًا: أنَّ «ادَّارَأْتُمْ»: على ثمانيةِ أحرُف، و«افْتَعَلْتُمْ»: على سبعةِ أحرُف.

والثاني: أنَّ الذي يلي ألفَ الوصلِ تاءٌ، فجعَلها دالًا.

---

(١) «أضواء البيان» (٧/ ٤٤٢).

والثالثُ: أنَّ الذي يلي الثانيَ دالٌ، فجعَلها تاءً.

والرابعُ: أنَّ الفعلَ الصحيحَ العَيْنِ، لا يكونُ ما بعد تاءِ الافتعالِ منه إلا متحرِّكًا، وقد جعَله هاهنا ساكنًا.

الخامسُ: أنَّ هاهنا قد دخَلَ بين التاءِ والدالِ زائدٌ، وفى «افتَعَلْتُ» لا يدخُلُ ذلك.

السادسُ: أنه أنزَلَ الألفَ مَنزِلَ العَيْن، وليست بعَيْن.

السابعُ: أنَّ تاءَ «افْتَعَلَ» قبله حرفانِ، وبعده حرفانِ، و«ادَّارَأْتُمْ» بعد التاء ثلاثةُ أحرُفٍ: «افَّاعَلْتُمْ»[1]. اهـ. وأقول: نسألُ اللهَ العافيةَ والسَّلامةَ، ونعوذُ به تعالى أن نقولَ شيئًا في كتابِه بلا عِلم.

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ التفسير.

فائدتُهُ لعلمِ التجويد

الفائدةُ السَّادسةُ: معرفةُ علمِ التجويدِ؛ فمخارِجُ الحروفِ المفرَدةِ والمركَّبةِ، وصفاتُها المفرَدةُ والمركَّبةُ؛ يدرُسُها الصرفيُّون في بابِ الإدغامِ؛ بحيثُ لا تكادُ تَجِدُ مسألةً تجويديَّةً إلا وهي مفصَّلةٌ في أمَّهاتِ كتبِ الصَّرْف؛ مِن جهةِ كونِها متعلِّقةً بالكلامِ العرَبيِّ عامَّةً، لا بألفاظِ القرآنِ خاصَّةً؛ كما في «كتابِ سيبويهِ» وشروحِه، و«شافيةِ ابنِ الحاجب»، وشروحِها.

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ التجويد.

فائدتُهُ لعلمِ القراءات

الفائدة السَّابعة: معرفةُ علمِ القراءات؛ فإنَّ مباحثَ «الأصولِ» في علمِ القراءاتِ، بل كثيرٌ مِن الفَرْشِ: لا يُعلَمُ إلا مِن جهةِ علمِ الصَّرف؛ فهي مباحثُ صرفيَّةٌ محضةٌ؛ وهذه نظرةٌ على تراجِمِ أبوابِ «الأصولِ» مِن «الشاطبيَّةِ»؛ لتَعرِفَ صِحَّةَ ذلك:

---

(١) «مفرَدات ألفاظ القرآن» (ص٣١٤).

(بابُ الإدغامِ الكبير، بابُ إدغامِ الحرفَيْنِ المتقارِبَيْنِ في كلمةٍ وفي كلمتَيْن، بابُ هاءِ الكناية، بابُ المَدِّ والقَصْر، بابُ الهمزتَيْنِ مِن كلمة، بابُ الهمزتَيْنِ مِن كلمتَيْن، بابُ الهَمْزِ المفرَد، بابُ نقلِ حركَةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها، بابُ الإظهارِ والإدغام، بابُ ذالِ إذْ، بابُ دالِ قَدْ، بابُ تاءِ التأنيث، بابُ لامِ هَلْ وبَلْ، بابُ اتفاقِهم في إدغامِ إذْ، وقَدْ، وتاءِ التأنيثِ، وهَلْ، وبَلْ، بابُ ذكرِ حروفٍ قَرُبَتْ مخارجُها، بابُ أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوين، بابُ الفتحِ والإمالةِ وبين اللفظَيْن، بابُ مذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التأنيثِ وما قبلها في الوَقْف، بابُ مذاهبِهم في الراءات، بابُ اللامات، بابُ الوقفِ على أواخرِ الكَلِم، بابُ الوقفِ على مرسومِ الخطِّ، بابُ مذاهِبِهم في ياءاتِ الإضافة، بابُ مذاهِبِهم في ياءاتِ الزوائد).

والشاطِبيُّ يقولُ في أهمِّيَّةِ مباحثِ الهَمْزةِ، وأنَّ المَرجِعَ فيها علماءُ النحوِ (يريدُ: المباحثَ الصرفيَّةَ في علمِ النحو):

وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَلَا

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ القراءات.

فائدتُهُ لعلمَيِ العَروضِ والقوافي

الفائدة الثَّامِنةُ: التوسُّعُ في معرفةِ الأساليبِ العربيَّةِ؛ كمعرفةِ استعمالِ: «يُحْبِبْ»، و«يُحِبُّ»، و«يَرْدُدْ»، و«يَرُدُّ» بالفكِّ والإدغام، ومعرفةِ الفعلِ الثلاثيِّ والرباعيِّ، مع اتفاقِ المعنى، أو مع اختلافِهِ؛ خاصَّةً في الشعرِ؛ لتناسِبَ الأوزانَ العَرُوضيَّةَ المختلِفة، أو لتوافقَ قواعدَ علمِ القوافي:

ومِن شواهِدِهِ في علمِ العَرُوضِ: قولُ الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

فلا بدَّ هنا مِن نقلِ حرَكةِ الهمزةِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها،

ولو قال: «**وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا**» بسكونِ التاء، وقطعِ الهمزةِ، لانكسَرَ الوزنُ، وإعلالُ الهمزةِ بالنقلِ والحذفِ: مِن المباحثِ الصرفيَّة.

ومِن شواهدِهِ في علمِ القافية: قولُ الشاعر:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ

فلا يسوغُ له أن يقولَ في البيتِ: «لَمْ أَحُجَّ»؛ وإلا لاضطرَبَ الوزنُ والقافية.

وهذه مِن فوائِدِهِ لِعِلْمَيِ العَرُوضِ والقوافي.

فائدتُهُ لعلمِ متنِ اللغة

الفائدة التَّاسعةُ: معرفةُ متنِ اللغة؛ فإنَّ شطرًا كبيرًا مِن متنِ اللغةِ متوقِّفٌ معرفتُهُ على معرفةِ أبنيةِ الكلماتِ العربيَّةِ الفصيحةِ، والفُصْحَى، وغيرِها؛ وهذه محلُّها علمُ الصرفِ؛ ويَظهَرُ ذلك بالنظَرِ إلى تراجِمِ أبوابِ «فصيحِ ثَعْلَب»، ونظمِهِ: «موطَّأةِ الفصيحِ»؛ كبابِ فعَلْتُ بفتحِ العين، وبابِ فَعِلْتُ بكسرِ العين، وبابِ فُعِلَ بضمِّ الفاء، وبابِ فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلافِ المعنى، وبابِ فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باختلافِ المعنى، وبابِ أَفْعَلَ، وبابِ المصادِر، وبابِ المشدَّدِ مِن الأسماء، وبابِ المخفَّفِ مِن الأسماء، وبابِ المهموز، وغيرِها؛ فغالبُها ـ كما ترى ـ أبنيةٌ صرفيَّةٌ متعلِّقةٌ بالأفعالِ والأسماء.

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ متنِ اللغة.

فائدتُهُ لعلمِ البلاغة

الفائدة العاشرةُ: معرفةُ الأقيسةِ والقواعدِ التي تُبنَى عليها الأفعالُ والمشتقَّاتُ والمصادر؛ لأنَّ مخالَفةَ هذه الأقيسةَ مُخِلَّةٌ بفصاحةِ الكلام؛ فقد كان علماءُ البلاغة يَعُدُّونَ الخطأَ في المفرَداتِ عيبًا يُخِلُّ بالكلامِ، ويتنافى مع فصاحةِ المفرَدِ، ويُبطِلُ بلاغةَ القولِ المركَّبِ؛ كما هو مذكورٌ في كتبِ البلاغة؛ ومنه قولهم ـ في قولِ الشاعر:

إِنَّ بَـنِـيَّ لَـلِـئَـامٌ زَهَـدَهْ مَا لِيَ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدِدَهْ ـ:

إنَّه مخالِفٌ للفصاحة؛ فقياسُ كلامِ العربِ: وجوبُ الإدغامِ: «مَوَدَّةٌ».

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ البلاغة.

فائدتُهُ لعلمِ الإملاء

الفائدة الحاديَة عَشْرَة: معرفةُ كتابةِ الكلماتِ العربيَّةِ؛ فإنَّ ثمرةَ علمِ الصرفِ: صَوْنُ اللسانِ عن الخطأِ في المفرَداتِ، ومراعاةُ قانونِ اللغةِ في الكتابة؛ ولذا يذكُرُونَ الخطَّ في أواخِرِ مباحثِ علمِ الصرفِ؛ كما في خاتمةِ «شافيةِ ابنِ الحاجبِ»، وخاتمةِ «هَمْعِ الهوامع».

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ الكتابةِ والإملاء.

فائدتُهُ لعلمِ النحو

الفائدة الثَّانيَة عَشْرَة: معرفةُ مسائلِ النحوِ؛ فإنَّ عددًا كبيرًا منها لا يُمكِنُ فهمُه إلا بعد دراسةِ علمِ الصرفِ؛ لأنَّ الصرفَ يُعَدُّ مقدِّمةً ضروريَّةً لدراسةِ النحوِ؛ وهذا يقتضي أن تكونَ دراسةُ الصرفِ مقدَّمةً على دراسةِ النحوِ؛ لأنه يَبحَثُ عن صفةِ المفرَدِ، والنحوُ يَبحَثُ عن صفةِ المركَّبِ، والمفرَدُ سابقٌ على المركَّب، ولهذا قال ابنُ يَعيشَ في مقدِّمة شَرحِهِ لكتابِ «الملُوكيِّ في التَّصريفِ» لابنِ جِنِّي: «التَّصْريفُ مِن أَجلِّ العُلُومِ وأشرَفِها، وأغمَضِ أنواعِ الأَدَبِ وألطَفِها؛ حاجَةُ النَّحويِّ إليه ضَرُوريَّةْ، والمُمْلِقُ منه مُمْلقٌ مِن حقِيقَةِ العَرَبيَّةْ»[1]. ومِن مباحثِ النحوِ التي لها عُلْقةٌ مباشِرةٌ بالصرفِ: بابُ تعدِّي الفعلِ ولزومِه «فيه: صيغُ الأفعالِ المتعدِّية، وصيغُ الأفعالِ اللازمة»، وأبوابُ الأسماءِ التي تعملُ عملَ الفعلِ؛ كبابِ إعمالِ المصدَر، وبابِ إعمالِ اسمِ الفاعل، وبابِ إعمالِ اسمِ المفعول، وبابِ الصفةِ المشبَّهةِ باسمِ

---

(١) «شرح الملوكي في التصريف» (ص١٧ ط. المكتبة العربية بحلب).

الفاعل، وبابُ إعرابِ ما لا ينصرِفُ، «وفي ما لا ينصرف من الأبواب المتعلقة من الصرفِ: وزنُ الفعل، وزيادةُ الألفِ والنون، والوصفيَّةُ، والعَدْلُ، وصيغةُ منتهى الجموع وغيرُها».

وهذه مِن فوائِدِهِ لعلمِ النحو.

فائدتُهُ لعلمِ الاشتقاق

الفائدة الثَّالِثَة عشْرة: معرفة علمِ الاشتقاقِ[1]؛ فإنَّ عِلمَ الصَّرفِ يُعدُّ مَدخَلًا لِعلمِ الاشْتقَاقِ؛ لأنَّ مَعرِفَةَ أَصلَ الكَلِمةِ وسَلَامَتَها مِن الاعِتَلالِ والزِّيادَةِ والحَذفِ هُوَ من صَمِيم عِلمِ الصَّرفِ، يُضافُ إلى ذَلكَ مَا بينَ هَذينِ العِلمينِ من التَّدَاخُلِ؛ فإتقانُ علمِ الصَّرفِ سَبيلٌ إِلَى إِتْقانِ عِلمِ الاشْتِقَاق.

ذكرُ أقوال أهلِ العلم في أهميَّة علمَ الصرفِ، وفوائدِهِ لسائر العلوم

هذا؛ وقد جمَعَ ابنُ الحاجبِ فوائدَ الصرفِ جملةً في قولِهِ في «الشافية» له[2]:

«وأحوالُ الأبنيةِ:

كلامُ ابنِ الحاجب

ـ قد تكونُ: للحاجةِ؛ كالماضي، والمضارِع، والأمرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهةِ، وأفعل التفضيلِ،

---

(١) الفرق بين علم الصرف وعلم الاشتقاق: هو أن علم الصرف عِلْمٌ يُبحَثُ فيه عن أبنيةِ الكَلِمِ وأحوالِها؛ صحَّةً وإعلالًا، كما تقدم، وأما الاشتقاق فهو علم يبحث فيه عن أخذ الكلمات من أصولها القريبة أو البعيدة، القريبة كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من المصدر، وهو الاشتقاق الصغير، والبعيدة كاشتقاق بتر وتبر من البتر، وكاشتقاق صمد من صمت، ويشترك علم الصرف وعلم الاشتقاق في الاشتقاق الصغير، فبين العلمين ـ إذن ـ عموم وخصوص وجهي. قال في «مفاتيح الغيب» (١/ ٣٧): «أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريق الاشتقاق».

(٢) «شافية ابن الحاجب» (ص٦٢)، وما بين المعقوفَيْنِ مِن «شرحِ ركنِ الدِّينِ الأَسْتَراباذيِّ» لها (١/ ٢٢٨).

والمصدرِ، واسمَيِ الزمانِ والمكان، والآلةِ، والمصغَّرِ، والمنسوبِ، والجمعِ، والتقاءِ الساكنَيْنِ، والابتداءِ، والوَقْف.

ـ وقد تكونُ: للتوسُّعِ[١]؛ كالمقصورِ، والممدودِ، وذي الزيادة.

ـ وقد تكونُ: للمجانَسةِ؛ كالإمالة.

ـ وقد تكونُ: للاستثقالِ؛ كتخفيفِ الهمزةِ، والإعلالِ، والإبدالِ، والإدغامِ، والحذفِ. [وعُلِمَ ذلك بالاستقراء]». اهـ.

كلامُ ابنِ جِنِّي

ولهذه الدقائقِ والفوائدِ وغيرِها: نبَّه ابنُ جِنِّيْ ـ إمامُ علمِ التصريفِ ـ إلى أنه لا بُدَّ مِن تعلُّمِ الصرفِ قبل النحوِ؛ يقولُ: «فالتصريفُ: إنَّما هو لمعرِفةِ أنفُسِ الكَلِمِ الثابتةِ، والنحوُ: إنَّما هو لمعرفةِ أحوالِهِ المتنقِّلةِ؛ أَلَا ترى أنَّك إذا قلتَ: «قام بَكْرٌ، ورأيتُ بَكْرًا، ومَرَرْتُ ببَكْرٍ»، فإنَّك إنَّما خالَفْتَ بين حرَكاتِ حروفِ الإعرابِ، لاختلافِ العامل، ولم تَعرِضْ لباقي الكلمة. إذا كان ذلك كذلك، فقد كان مِن الواجبِ على مَن أراد معرفةَ النحوِ: أن يبدأَ بمعرفةِ التصريف؛ لأنَّ معرفةَ ذاتِ الشيءِ الثابتةَ ينبغي أن يكونَ أصلًا لمعرفةِ حالِهِ المتنقِّلة»[٢].

كلامُ ابنِ عُصْفور

وقال ابن عُصفور: «التَّصريفُ أشرفُ شَطْرِي العربيَّةِ وأغْمضُها؛ فالذِي يُبيِّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المشتغلينَ باللغةِ العربيَّةِ من نحويٍّ ولغويٍّ إليهِ أيَّما حاجَةٍ؛ لأنَّه ميزانُ العربيَّةِ؛ ألا تَرى أنَّه يؤخذُ جزءٌ كبيرٌ من العربيَّةِ بالقياسِ، ولا يوصَلُ إلى ذَلكَ إلَّا مِن طَرِيقِ التَّصريفِ»[٣].

---

(١) أي: التوسُّعِ للوزنِ، أو الرَّوِيِّ، أو التجنيسِ، أو المطابَقةِ، أو غيرِها.

(٢) «المنصِف» لابن جِنِّيٍّ، شرح كتاب «التصريف» لأبي عُثْمانَ المازنيِّ (ص٤).

(٣) «الممتع» (١/ ٢٧).

كلامُ ابنِ فارس

وقال ابنُ فارسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا التصريفُ: فإنَّ مَن فاته علمُهُ، فاته المُعظَمُ؛ لأنَّنا نقولُ: وَجَدَ، وهي كلمةٌ واحدةٌ مبهَمةٌ؛ فإذا صَرَّفْتَ أفصَحْتَ، فقلتَ في المالِ: وُجْدًا، وفي الضالَّةِ: وِجْدانًا، وفي الغضَبِ: مَوْجِدةً، وفي الحُزْنِ: وَجْدًا»[(١)].

كلامُ لابنِ عُصْفورٍ أيضًا

وقال ابن عُصفور: «وقدْ كانَ يَنبغي أن يُقدَّمَ علمُ التَّصريفِ عَلى غَيره من عُلومِ العَربيَّةِ؛ إذْ هُو مَعرفَةُ ذَواتِ الكَلِمِ في أَنفُسِها من غَير تركيبٍ، ومعرفَةُ الشيءِ في نَفسِهِ قبلَ أن يتركبَ يَنبغي أن تكونَ مقدَّمةً على مَعرفَةِ أحوالِهِ التي تَكونُ لَهُ بعدَ التَّركيب»[(٢)].

كلامُ أبي حيَّان

وقال أبو حيان: «وبعدُ: فإنَّ علمَ التَّصريفِ يُلطُفُ إدراكُهُ على ذَوي الأفهامْ، ويَشرفُ المتَحلِّي بِه عَلى سَائرِ الأَنامْ؛ إذْ هُوَ أشرفُ شَطرْي اللسَان، وأجملُ ذخيرةِ الفَاضلِ النَّحويِّ»[(٣)].

كلامُ نقره كار

وقد أحسَنَ نقره كار في مقدِّمةِ «شرحِهِ على الشافية»، في التعبيرِ عن فائدةِ علمِ الصرفِ؛ فقال: «إنَّ مَن أراد أن يكونَ له مِنْحةٌ مِن الكتابِ الإلٰهيّ، والكلامِ النبَويّ، فلْيَصرِفْ عِنَانَ هِمَّتِهِ إلى علمِ الصَّرْفْ، فيَجعَلْهُ نُصْبَ الطَّرْفْ، مشمِّرًا عن ساقِ الجِدِّ؛ لِيَغُوصَ في تيَّارِ بحارِ الكتابِ وفرائِدِهْ، ويتفحَّصَ لطائفَ الكلامِ النبَويِّ وفوائِدِهْ؛ فإنَّ مَن اتقى اللهَ في تنزيلِهْ، وأجال النظَرَ في تعاطي تأويلِهْ، وطلَبَ أن تكمُلَ له ديانتُهْ، وأن تَصِحَّ له صلاتُهُ وقراءتُهْ، وهو غيرُ عالِمٍ بهذا العلم ـ: فقد رَكِبَ عَمْياءْ، وخبَطَ خَبْطَ عَشْواءْ؛ إذْ به تنحلُّ العويصاتُ الأَبِيَّهْ، وتُعرَفُ سَعَةُ اللغةِ العربيَّهْ»[(٤)]. اهـ.

كلامُ الشيخِ الحَمَلاوي

وهذا المعنى أخَذَهُ الحمَلاويُّ في كتابِهِ: «شَذَا العَرْفْ، في فَنِّ

---

(١) «الصاحبي» (ص١٤٣).
(٢) «الممتع» (١/ ٣٠).
(٣) «المبدع» (ص٤٥).
(٤) «شرح الشافية» (ص٢).

الصَّرْفْ»؛ فقال: «وبعدُ: فما انتظَمَ عِقْدُ علمٍ إلا والصرفُ واسطتُهْ، ولا ارتفَعَ مَنَارُهُ إلا وهو قاعدتُهْ؛ إذْ هو إحدى دعائم الأدَبْ، وبه تُعرَفُ سَعَةُ كلامِ العرَبْ، وتنجلي فرائدُ مفرَداتِ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النبَويَّهْ، وهما الواسطةُ في الوصولِ إلى السعادةِ الدينيَّةِ والدنيويَّهْ».

كلامُ الشيخ محمد الطنطاوي

وقد أجمَلَ ذلك أكثَرَهُ وجمَعَهُ الشيخُ محمَّد الطنطاويُّ في كتابِهِ «تصريفِ الأسماء»؛ فقال: «إنَّ علمَ الصرفِ رفيعُ المكانهْ، سَنِيُّ المَنزِلهْ، لا يستغني عنه دارسُ اللغةِ العربيَّة، ولا يثقُفُ بدُونِهِ المشغوفُ بآدابِها، يَقِفُهُ على كُنْهِ الكلمةِ مفرَدهْ، وحقيقتِها مَزِيدةً ومجرَّدهْ، ويَمُدُّهُ بزادٍ مِن المعارفِ موفورْ، يَقِيهِ العِثَارَ في المنظومِ والمنثورْ؛ إذْ لا فصاحةَ في الكلامِ إلا بسلامةِ كلماتِهِ التي يُحَاكُ منها نسيجُهْ، وتزدهِرُ بمَحاسِنِها حُلَّتُهْ»[1]. اهـ.

نُقولٌ عن العلماء في عواقبِ عدمِ معرفةِ علمِ الصرف
كلامُ ابن جِنِّيْ

هذا؛ وفي مقدِّمة «المُنصِفِ» لابنِ جِنِّيْ كلامٌ مُهِمٌّ في أهمِّيَّةِ علمِ الصرفِ يحسُنُ الوقوفُ عليه، ومما قال في ذلك: «لا تكادُ تَجِدُ لكثيرٍ مِن مصنِّفي اللغةِ كتابًا إلا وفيه سهوٌ وخلَلٌ في التصريف، وترى كتابَهُ أسدَّ شيءٍ فيما يحكيه، فإذا رجَعَ إلى القياسِ، وأخَذَ يصرِّفُ ويشتقُّ، اضطرَبَ كلامُهُ وخلَّط. وإذا تأمَّلْتَ ذلك في كتبهم، لم يكَدْ يخلو منه كتابٌ إلا الفَرْدَ، ويتكرَّرُ هذا التخليطُ على حسَبِ طولِ الكتابِ وقِصَرِه.

وليس هذا غضًّا مِن أسلافنا، ولا توهينًا لعلمائنا؛ كيف وبعلومهم نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي؟! وإنَّما أرَدتُّ بذلك التنبيهَ على فضلِ هذا القَبِيلِ مِن علمِ العربيَّة، وأنه مِن أشرَفِهِ وأنفَسِه؛ حتى

---

(١) «تصريف الأسماء» (ص٣).

إنَّ أهلَهُ المُشْبِلينَ عليه والمنصرِفينَ إليه، كثيرًا ما يُخطِئونَ فيه ويخلِّطون؛ فكيف بمَنْ هو عنه بمَعزِل، وبعلمٍ سواه متشاغِل؟!»[(١)].

كلامُ ابنِ عُصْفورٍ

وقال ابنُ عصفور: «والذي يَدلُّ عَلى غُموضِهِ كثرَةُ ما يوجَدُ مِنَ السَّقَطاتِ فيهِ لجِلَّة العُلماء»[(٢)].

كلامُ ابنِ الأثير

وقال ابنُ الأَثير: «أَلا تَرَى أَنَّه إذا قِيلَ للنَّحْويِّ ـ وكَان جَاهِلًا بعِلمِ التَّصْريفِ ـ: كيفَ تَصْغيرُ لفْظَةِ (اضْطِراب)؟ فَإنَّهُ يَقولُ: ضُطَيرِبٌ، ولا يُلَامُ عَلى جَهْلِهِ بِذلكَ؛ لأنَّ الذِي تَقتضِيهِ صِنَاعَةُ النَّحوِ قَد أَتَى بِهِ، وذلكَ أنَّ النُّحاةَ يقُولونَ: إذا كَانتِ الكَلِمةُ عَلى خَمْسةِ أحرفٍ وفيهَا حَرفٌ زائدٌ أو لم يكن حَذفتَهُ، نحْو قَولِهِم في (مُنْطَلِق): مُطَيلِقٌ، وفي (جَحْمَرِش): جُحَيْمر؛ فلفظَةُ (مُنْطَلق) عَلَى خَمْسةِ أحْرفٍ، وفيها حَرْفانِ زائدَانِ هما الميمُ والنُّونُ، إلا أنَّ الميمَ زيدتْ فيهَا لمعنًى؛ فلذَلِكَ لم تُحذَفْ، وحُذِفتِ النُّونُ، وأمَّا لفظَةُ (جَحْمَرِش) فخُماسيَّةٌ لا زيادَةَ فِيَها، وحُذِفَ منْها حَرفٌ أيضًا، ولم يَعلمِ النَّحويُّ أنَّ عُلماءَ النَّحوِ إنَّما قَالُوا ذلكَ مُهمَلًا اتِّكَالًا مِنهُم عَلى تَحقِيقِه مِن عِلمِ الصَّرفِ؛ لأنَّه لا يَلزمُهُم أن يقُولُوا في كُتُب النَّحْوِ أكْثَرَ ممَّا قَالوا، وَلَيسَ عَليْهِم أن يذكُرُوا في بَابٍ مِن أبْوابِ النَّحوِ شيئًا مِن التَّصْريف؛ لأَنَّ كُلًّا مِنَ النَّحوِ والتَّصريفِ عِلمٌ منفَرِدٌ بِرأْسِهِ، غَيرَ أنَّ أحدَهُما مُرتبطٌ بالآخَرِ، ومحْتاجٌ إِلَيْه»[(٣)].

فلو لم يكُنْ مِن فوائدِ تحصيلِ هذا العلمِ إلا السلامةُ مِن الخطأ، والأمنُ مِن العِثار لكفَى. فما أكثَرَ ما يقَعُ من الغلَطِ في هذا الفنِّ حتى

---

(١) «المنصف» (١/ ٣).

(٢) «الممتع الكبير في التصريف» (١/ ٢٩).

(٣) «المثل السائر» (١/ ٤٥).

مِن الخاصَّة، وتقدم لك في هذا نقلٌ عن الراغِبِ الأصفهانيِّ في خَطأ من أَخطَأ في قوله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢]، ومن الشواهد على ذلك أيضا:

كلامُ أبي عليٍّ الفارسيِّ

ـ **ما ذكَره أبو عليٍّ الفارِسيُّ** في «المسائل الحلَبيَّاتِ»؛ قال: «وزعَمَ بعضُ رواةِ اللغةِ: أنَّ «المُرُوءَةَ»: مأخوذةٌ مِن قولهم: «هو حسَنٌ في مَرْآةِ العَيْن»؛ وهذا مِن فاحشِ الغلَط؛ وذلك أنَّ الميمَ في «مَرْآةٍ»: زائدةٌ، و«مُرُوءةٌ»: فُعُولةٌ»[(١)].

قصَّةُ المازنيِّ مع ابنِ السِّكِّيت

ـ **ومن ذلك ما رواه الزُّبيديُّ أن أبا عثمانَ المازنيَّ** كان عند الخليفةِ الواثقِ ذاتَ يوم، إذْ حضرَ ابنُ السِّكِّيت، فقال له الواثقُ: سَلْه عن مسألةٍ. فقلتَ له: ما وزنُ ﴿نَكۡتَلۡ﴾ من الفعل؟ ـ أي: في قولِهِ تَعالى: ﴿فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ﴾ [يوسف: ٦٣]، فقَال: نفْعَلْ، فقال الواثق: غلِطتَ. ثم قالَ لي: فسِّره. فقلتُ: ﴿نَكۡتَلۡ﴾ تقديرُه: نفتَعِل، نكتَيِل، فانقلبت الياءُ ألفًا لفتحَة ما قبلَها، فصار لفظُها: نكتال، فأُسكنت اللامُ للجزمِ؛ لأنه جوابُ الأمر، فحُذفت الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين. فقال الواثقُ: هذا الجوابُ، لا جَوابُك يا يعقوب. فلما خَرجْنَا قال لي يعقوبُ: ما حمَلَك على هذا، وبيني وبينَكَ من المودَّة الخالِصَة؟! فقلت: والله ما قصْدِي تخطئتَك، ولم أظنَّ أنه يَعْزُبُ عنكَ ذلك[(٢)].

---

(١) «المسائل الحلَبيَّات» (ص٥٩)، قيل: إنَّ صاحبَ هذا القولِ هو ابنُ دُرَيد؛ فإنَّه قال في «الجمهرة» (٣/ ٢٥٢): «ومَن همَزَ «الْمُرُوءَة»، أخَذَها مِن «حُسْنِ مَرْآةِ العَيْن»، قلتُ: وفي «المُزهِر» (١/ ٩٣): «أنَّ ابنَ دُرَيْدٍ قصيرُ الباع في التصريف، وإنْ كان طويلَ الباعِ في اللغة»، ولابن جِنِّيْ في «الخصائص» (٣/ ٢٨٨) كلامٌ عن ابنِ دُرَيْدٍ نحوُ هذا، وأزيَدُ.

(٢) «طبقات النحويين واللغويين» (ص٨٩).

فانظرْ: كيفَ أخطأَ ابنُ السكيتِ في هذا المسأَلَةِ الصَّرفيةِ عَلَى إمامتِهِ في اللغةِ والروايةِ، وليستْ مِن مَسائلِ الصَّرفِ العويصةِ، ولكنَّه لـمَّا لم يكنْ مُعتنيًا بعلمِ الصَّرفِ وقعَ فيما وقعَ فيه، وكانَ هذا الخطأُ في بلاطِ الخليفةِ، ولا بدَّ أن يكونَ المجلسُ حافلًا بالخواصِّ، وهذا مما يزيدُ في معرَّة الخطَأ، وقد أدركَ يعقوبُ ابن السكيتِ ذلكَ فعاتبَ المازنيَّ عَلى سؤالِهِ هذا.

وثـمَّ أخبارٌ في هذا البابِ كثيرةٌ، مذكورةٌ في كتبِ اللغةِ، والنحوِ، وفي تراجِمِ النحويينَ، وفي كتُبِ التَّواريخ، وساقَ منها طائفةً السُّيوطيُّ في «الأَشباهِ والنَّظائرِ»[1].

❐ ❐ ❐

(١) في الجزء الخامس، في الفن السابع، وهو فن المناظرات والمجالسات (ط. مؤسسة الرسالة).

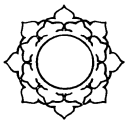

جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطيُّ وكتابُهُ «النُّقَايـــة»

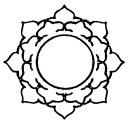

ترجمةٌ مختصرةٌ للسُّيوطيّ

السُّيُوطيُّ هو: عبدُ الرحمٰنِ بن أبي بكر السُّيُوطيُّ، مولدُهُ بالقاهرة سنةَ (٨٤٩هـ)، ووفاتُهُ بها سنةَ (٩١١هـ)، عن اثنَيْنِ وستِّينَ عامًا، ترجَمَ لنفسِهِ **ترجمتَيْنِ**:

إحداهما: مطوَّلةٌ في كتابه: «في التحدُّثِ بنعمةِ الله».

والثانيةُ: ترجمةٌ مختصَرةٌ في «حُسْنِ المحاضَرة».

والسيوطيُّ عالِمٌ متفنِّنٌ وحافظ، وهو مصنِّفٌ غزيرُ التصنيف، بلَغت مصنَّفاتُهُ أكثرَ من خمسِ مئةِ كتاب، وقد صنَّف في جميع الفنون، وله كتُبٌ تُعَدُّ مراجعَ في فنونِها؛ ففي التفسيرِ له: «الدُّرُّ المنثور»، وفي علومِ القرآنِ له: «الإتقان»، وفي الحديثِ له: الجامِعانِ: «الكبيرُ»، و«الصغير»، وفي مصطلَحِ الحديثِ له: «تدريبُ الراوي»، وفي علومِ اللغةِ له: «المُزهِر»، وفي النحوِ له: «هَمْعُ الهوامع»، إلى غيرِ ذلك.

وقد صار لمصنَّفاتِهِ قَبُولٌ بين الناس، ومِن غيرِ الإنصافِ أن يقالَ عنه: «إنَّه جَمَّاعٌ»؛ فحتى لو كان كذلك، فجمعُهُ يدُلُّ على تبحُّرٍ وفهمٍ وسَعَةِ اطِّلاع، ثم إنَّ الجمعَ مِن طُرُقِ التصنيف.

كتابُ «النُّقَاية»، وشروحُهُ، وما احتواه من علوم

هذا؛ ومِن كتبِهِ الجيِّدةِ المختصَرة:

«نُقَايةُ العلوم»

هذا كتابٌ دوَّن فيه مصنِّفُهُ خلاصةَ أربعةَ عشَرَ عِلْمًا، هي: علمُ أصولِ الدِّين، وعلمُ التفسير، وعلمُ الحديث، وعلمُ أصولِ الفِقْه، وعلمُ الفرائض، وعلمُ النَّحْو، وعلمُ التصريف، وعلمُ الخَطّ، وعلمُ المعاني، وعلمُ البَيَان، وعلمُ البديع، وعلمُ التشريح، وعلمُ الطِّبِّ، والتصوُّفُ.

فالسيوطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكرَ فيه هذه العلوم، وانتخَبَ زُبْدَتَها؛ كما يدُلُّ على ذلك عنوانُهُ؛ «النُّقَايةُ»، فنُقَايةُ الشيءِ خُلاصَتُهُ وخِيَارُه، ويقالُ أيضًا: نُقَاوةٌ؛ قال ابنُ المرحَّل:

وَهَـذِهِ نُـقَـاوَةُ الْأَشْـيَـاءِ ... خِـيَـارُهـا بِـالْـوَاوِ أَوْ بِـالْـيَـاءِ
نُـقَـاوَةٌ إِنْ شِـئْـتَ أَوْ نُـقَـايَـهْ ... وَضِـدُّهُ فِـي وَزْنِـهِ نُـفَـايَـهْ[1]

سببُ اختيار قسم الصَّرفِ من «النُّقَاية»

ومما وضَعَهُ السيوطيُّ في هذا المختصَرِ: «علمُ الصرفِ»؛ فقد دوَّنه مقتصِرًا فيه على الضروريِّ مِن هذا العلم، ومِن براعةِ المصنِّفِ: أنه اقتصَرَ فيه على أهمِّ المسائل، وأثبَتَ منها ما يطَّرِدُ به القياس، وترَكَ أشياءَ؛ إما لأنه يُمكِنُ للطالبِ تحصيلُها لاحِقًا، أو لأنَّ الحاجةَ إليها في أوَّلِ الطلَبِ ليست ماسَّةً؛ مثلُ بابِ الإمالةِ، والوقفِ، ومسائلِ التمرين، وقد يحصِّلُ الطالبُ بعضَ هذه الأبوابِ في علمِ التجويدِ، أو علمِ فقهِ اللغةِ، أو غيرِهما؛ فبين هذه العلومِ وشَائجُ مشترَكة.

وفي ظنِّي: أنَّ الطالبَ النبيهَ إذا فَهِمَ هذه النُّبْذةَ، واستوعَبَ شرحَها، وجعَلَها أصلًا له في علمِ الصَّرْف، فإنَّه سيُدرِكُ إدراكًا جيِّدًا في هذا العلم؛ ولذا فإنِّي أنبِّهُ المعلِّمينَ على أهمِّيَّةِ هذه النُّبْذةِ في علمِ الصرف، وأدعوهم إلى شَرْحِها واعتمادِها في تعليمِ الصرف؛ فإنَّها مِن أفضلِ مُتُونِه، فهي جامعة لما يحتاجه الطالب من هذا العلم، وما لا يسعه جهله منه.

---

(١) «موطَّأة الفصيح» (ص١٥٩).

وقد اشتهَرَ كتابُ «النُّقَايةِ» عند العلماء، وشرَحَهُ غيرُ واحد؛ منهم: المصنِّفُ نفسُهُ، وسمَّى شرحَهُ: «إتمامَ الدِّرَايَهْ، لِقُرَّاءِ النُّقَايَهْ»، وهو شرحٌ مختصَر، وكان شرحُهُ له في عام (٨٧٣هـ)؛ فيكون عُمْرُهُ حينذاكَ أربَعًا وعشرين سَنَةً، ولا جرَمَ أنه كتَبَ المتنَ قبل ذلك.

ومِمَّن شرَحَ «النُّقَايةَ»: عبدُ الرؤوفِ المُنَاويُّ (ت١٠٣١هـ)، وشرَحَهُ أيضًا شرَفُ الدِّينِ الحَلَبيُّ، مِن علماءِ القرنِ الحاديَ عشَرَ، وغيرُهم[(١)]، ونظَمَ عبدُ العزيزِ الزَّمْزَميُّ (ت٩٧٦هـ) منه علمَ التفسيرِ[(٢)].

ولم يُطبَعْ من شروحِ «النُّقَايةِ» إلا شرحُ المصنِّفِ، رَحِمَهُ اللهُ.

هذا؛ وأنا أدعو إخواني مِن أهلِ العلمِ إلى العنايةِ بكتابِ «النُّقَايةِ»، وأن يُقرِئُوهُ الطلَّابَ؛ ليطَّلعوا على جميعِ العلومِ التي فيه، أو على نُبَذٍ منها؛ فيكونَ لهم بها معرِفةٌ وإحاطة.

تنبيهٌ: جعَلْتُ المتنَ في أعلى الصحائف، والشرحَ في الحاشية، ووضَعْتُ عناواتٍ لمباحثِ الكتابِ على حواشيهِ الجانبيَّة، وقد اعتمَدتُّ في الشرحِ على النسخةِ التي صحَّحها وضبَطَها الشيخُ حُسْني بنُ حَسَانَيْنِ الجُهَنيُّ؛ فهي أصحُّ النُّسَخِ وأضبَطُها حتى الآنَ.

وقد رأيتُ أن أسوقَ هذه النُّقَايةَ الصَّرْفيَّةَ كاملةً قبل الشُّروع في شرحِها؛ حتى يتصوَّرَها القارئُ تصوُّرًا إجماليًّا؛ فيُحِيطَ بمباحثِها وموضوعاتِها:

---

(١) ينظر: «كَشْف الظنون» (٢/ ١٩٧٠)، و«جامع الشروح والحواشي» للحبشي (٤/ ٧٣٧).

(٢) وهي مطبوعةٌ عِدَّةَ طبَعات، ومِن أحسنِها حتى الآن: التي بتحقيق: محمَّد بن سعيد بكران؛ دار الميمنة.

علم التصريف

من

نقاية العلوم

لجلال الدين السيوطي

(ت ٩١١هـ)

ضبطه

حسني بن أحمد بن حسانين الجهني

دار ابن الجوزي

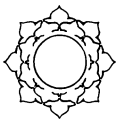

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريفُ علمِ التصريف

عِلْمُ التَّصْرِيفِ:

عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ وَأَحْوَالِهَا؛ صِحَّةً وَإِعْلَالًا.

الاسمُ وأوزانُهُ، أو تقسيمُهُ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادة

الِاسْمُ: ثُلَاثِيٌّ، وَلَهُ: «فَعْلٌ» مُثَلَّثَ الْفَاءِ، مُرَبَّعَ الْعَيْنِ، وَرُبَاعِيٌّ، وَخُمَاسِيٌّ، وَمَزِيدُهُ: سُدَاسِيٌّ، وَسُبَاعِيٌّ.

الفعلُ وأوزانُهُ، أو تقسيمُهُ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادة

وَالْفِعْلُ: ثُلَاثِيٌّ، وَلَهُ: «فَعَلَ» مُثَلَّثَ الْعَيْنِ.

وَرُبَاعِيٌّ، وَلَهُ: «فَعْلَلَ»، وَمَزِيدُهُ: خُمَاسِيٌّ، وَسُدَاسِيٌّ:

[١ ـ] «تَفَعْلَلَ».

[٢ ـ] وَ«افْعَنْلَلَ»، وَ«افْعَلَلَّ».

[٣ ـ] وَ«أَفْعَلَ»، وَ«فَعَّلَ»، وَ«فَاعَلَ».

[٤ ـ] وَ«تَفَاعَلَ»، وَ«تَفَعَّلَ»، وَ«افْتَعَلَ»، وَ«انْفَعَلَ».

[٥ ـ] وَ«اسْتَفْعَلَ»، وَ«افْعَلَّ»، وَ«افْعَالَّ».

تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ الصحَّةُ والاعتلال

فَإِنْ سَلِمَتْ أُصُولُهُ الْمَوْزُونَةُ بِـ «فَعَلَ» مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ ـ وَهِيَ: وَايٌ ـ:

ـ فَصَحِيحٌ.

تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ التعدِّي واللزوم

ـ وَإِلَّا فَمُعْتَلٌّ؛ فَبِالْفَاءِ: مِثَالٌ، وَالْعَيْنِ: أَجْوَفُ، وَذُو الثَّلَاثَةِ،

وَاللَّام: مَنْقُوصٌ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ، وَبِحَرْفَيْنِ: لَفِيفٌ مَقْرُونٌ؛ إِنْ تَوَالَيَا، وَإِلَّا مَفْرُوقٌ.

وَمَا نَصَبَ الْمَفْعُولَ بِهِ: مُتَعَدٍّ.

وَغَيْرُهُ: لَازِمٌ.

تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ الزمَنُ إلى: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمْرٍ

الْمُضَارِعُ: بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ـ وَهِيَ «نَأْتِي» ـ عَلَى الْمَاضِي:

فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَلَى «فَعَلَ»، ثُلِّثَتْ عَيْنُهُ، وَشَرْطُ الْفَتْحِ لَهَا: كَوْنُهَا أَوِ اللَّامِ حَرْفَ حَلْقٍ.

١ ـ كيفيةُ بناءِ الفعلِ المضارِعِ مِن الماضي

أَوْ «فَعِلَ»، فُتِحَتْ.

أَوْ «فَعُلَ»، ضُمَّتْ.

وَغَيْرُهُ: يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ؛ مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً؛ فَيُفْتَحُ.

وَيُضَمُّ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ رُبَاعِيٍّ، وَلَوْ بِزِيَادَةٍ، وَيُفْتَحُ مِنْ غَيْرِهِ.

٢ ـ كيفيَّةُ بناءِ فعلِ الأمرِ مِن المضارِع

الْأَمْرُ: مِنْ ذِي هَمْزَةٍ: يُفْتَتَحُ بِهَا، وَمِنْ غَيْرِهِ: بِتَالِي حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ؛ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا، فَبِالْوَصْلِ: مَضْمُومًا إِنْ تَلَاهُ ضَمٌّ؛ وَإِلَّا مَكْسُورًا، وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: كَالْمُضَارِعِ.

مصادرُ الأفعال

* الْمَصْدَرُ لِـ «فَعَلَ» وَ«فَعِلَ» مُتَعَدِّيَيْنِ: فَعْلٌ.

وَلِـ «فَعَلَ» لَازِمًا: فُعُولٌ، وَ«فَعِلَ»: فَعَلٌ، وَلِـ «فَعُلَ»: فُعُولَةٌ، وَفَعَالَةٌ.

وَلِـ «أَفْعَلَ»: إِفْعَالٌ.

وَ«فَعَّلَ»: تَفْعِيلٌ، وَتَفْعِلَةٌ.

وَ«فَعْلَلَ»: فَعْلَلَةٌ.

وَ«فَاعَلَ»: فِعَالٌ، وَمُفَاعَلَةٌ.

وَمَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ، وَزْنُهُ: بِكَسْرِ ثَالِثِهِ، وَأَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ.

وَمَا أَوَّلُهُ تَاءٌ، وَزْنُهُ: بِضَمِّ رَابِعِهِ.

* الْمَرَّةُ مِنْ غَيْرِ ثُلَاثِيٍّ: بِتَاءٍ؛ وَمِنْهُ إِنْ عَرِيَ: بِـ «فَعْلَةٍ». اسمُ المَرَّةِ، واسمُ الهَيْئَةِ

* وَالْهَيْئَةُ: بِـ «فِعْلَةٍ».

* الْآلَةُ: بناءُ المشتقَّاتِ غيرِ الوصفيَّة

ـ «مِفْعَلٌ». بناءُ اسمِ الآلة

ـ وَ«مِفْعَالٌ».

ـ وَ«مِفْعَلَةٌ».

فِي الْأَشْهَرِ.

* الْمَكَانُ مِنْ ثُلَاثِيٍّ عَلَى: «مَفْعَلٍ»، وَبِالْكَسْرِ لِلْعَيْنِ إِنْ كَانَ مِثَالًا، وَمِنْ غَيْرِهِ بِلَفْظِ الْمَفْعُولِ. بناءُ اسمِ المكانِ، ومثلُهُ الزمان

* الصِّفَاتُ: الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ: بِزِنَةِ الْمُضَارِعِ، وَإِبْدَالِ أَوَّلِهِ مِيمًا مَضْمُومَةً، وَيُكْسَرُ مَتْلُوُّ الْآخِرِ فِي الْفَاعِلِ، وَيُفْتَحُ فِي الْمَفْعُولِ. بناءُ المشتقَّاتِ الوصفيَّة

وَمِنْهُ: زِنَةُ فَاعِلٍ، وَمَفْعُولٍ.

لَكِنْ لِـ «فَعِلَ»: فَعِلٌ، وَأَفْعَلُ، وَفَعْلَانُ، وَلِـ «فَعُلَ»: فَعْلٌ، وَفَعِيلٌ.

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: «سَأَلْتُمُونِيهَا»: بابُ الزيادة

فَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ: مَعَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ.

وَالْهَمْزَةُ: مُصَدَّرَةً، أَوْ مُؤَخَّرَةً.

وَالْمِيمُ: مُصَدَّرَةً.

وَالنُّونُ: بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَفِي نَحْوِ: «غَضَنْفَرٍ»، وَفِيمَا مَرَّ.

وَالتَّاءُ: فِي نَحْوِ: «مُسْلِمَةٍ»، وَمَا مَرَّ.

وَالسِّينُ: مَعَهَا فِي «اسْتِفْعَالٍ».

وَالْهَاءُ: فِي الْوَقْفِ.

وَاللَّامُ: فِي الْإِشَارَةِ.

بابُ الحذف

الْحَذْفُ: يَطَّرِدُ فِي:

- فَاءِ مُضَارِعٍ، وَأَمْرٍ، وَمَصْدَرٍ؛ مِنَ الْمِثَالِ.

- وَهَمْزَةِ «أَفْعَلَ» فِي مُضَارِعِهِ، وَوَصْفَيْهِ.

- وَأَحَدِ مِثْلَيْ: «ظَلَّ»، وَ«مَسَّ»، وَ«أَحَسَّ» مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ، مَكْسُورًا أَوَّلُ الْأَوَّلَيْنِ، وَمَفْتُوحًا.

- وَأَحَدِ تَاءَيْنِ أَوَّلَ مُضَارِعٍ.

بـابُ الإبـدال؛ ومنه الإعلال

* الْإِبْدَالُ: أَحْرُفُهُ: «طَوَيْتُ دَائِمًا»:

- فَتُبْدَلُ الْهَمْزَةُ: مِنْ يَاءٍ؛ نَحْوُ: «رِدَاءٍ»، وَ«بَائِعٍ»، وَوَاوٍ؛ نَحْوُ: «كِسَاءٍ»، وَ«قَائِمٍ».

وَ«أَوَاصِلَ»، وَمَدِّ جَمْعِ «مَفَاعِلَ»، وَثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَاهُ.

- وَالْيَاءُ: مِنْ وَاوٍ؛ نَحْوُ: «صِيَامٍ»، وَ«ثِيَابٍ»، وَ«رَضِيَ»، وَأَلِفٍ؛ نَحْوُ: «مَصَابِيحَ»، وَ«مُصَيْبِيحٍ».

ـ وَالْوَاوُ: مِنْ أَلِفٍ؛ كَـ «بُويعَ»، وَيَاءٍ؛ كَـ «مُوقِنٍ»، وَ«نَهُوَ».

ـ وَالْأَلِفُ: مِنْ يَاءٍ، وَوَاوٍ؛ كَـ «بَاعَ»، وَ«قَالَ».

ـ وَالْمِيمُ: مِنْ نُونٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَ بَاءٍ.

ـ وَالتَّاءُ: مِنْ فَاءِ «افْتِعَالٍ» لَيِّنًا؛ كَـ «اتَّسَرَ».

ـ وَالطَّاءُ: مِنْ تَائِهِ تِلْوَ مُطْبَقٍ.

ـ وَالدَّالُ: مِنْهَا تِلْوَ دَالٍ، أَوْ ذَالٍ، أَوْ زَايٍ.

* الْإِدْغَامُ: إِدْخَالُ حَرْفٍ سَاكِنٍ فِي مِثْلِهِ مُتَحَرِّكٍ، وَيَجِبُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ؛ فَيَمْتَنِعُ، أَوْ يُجْزَمْ؛ فَيَجُوزُ؛ فَإِنْ لَمْ يُفَكَّ، حُرِّكَ الثَّانِي بِالْفَتْحِ أَوِ الْكَسْرِ، فَإِنْ كَانَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ، فَبِالضَّمِّ أَيْضًا، وَكَذَا الْأَمْرُ». اهـ. بابُ الإدغام

❐ ❐ ❐

العِنَايَةُ بِتَصْرِيفِ النِّقَايَةِ

(شَرْحٌ لِعِلْمِ الصَّرْفِ مِنْ كِتَابِ "نُقَايَةِ العُلُوم" لِلسُّيُوطِيّ)

صَنْعَة

أ. د. عَبْدُ المُحْسِن بْن عَبْدِ العَزِيز العَسْكَر

الأُسْتَاذ بِجَامِعَة الإِمَام مُحَمَّد بْن سُعُود الإِسْلَامِيَّة

دار ابن الجوزي

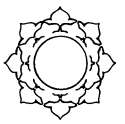

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

عِلْمُ التَّصْرِيفِ(٢):

تعريفُ علمِ التصريف

عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ(٣) .....

---

(١) البَسْمَلةُ ليست مِن المصنِّف؛ لأنَّ هذا القسمَ مستلٌّ مِن أثناءِ الكتاب.

(٢) ويسمَّى: علمَ الصَّرْفِ أيضًا؛ فالصرفُ، والتصريفُ ـ عند المتأخِّرين ـ مترادِفان؛ فهما اسمانِ لمسمًّى واحدٍ.

والمتقدِّمونَ: على خلافِ ذلك؛ فإنَّهم يُطلِقونَ مصطلَحَ الصرفِ: على العِلْمِ نَفْسِه، ويُطلِقونَ التصريفَ: على مسائلِ التمرينِ؛ مثلُ: أن تأتيَ بكلمةٍ، ثُمَّ تقولَ: «اجعَلْ هذه الكلمةَ على وزنِ كذا»؛ ممَّا استعمَلَتْهُ العرَبُ؛ كقولِكَ: هاتِ مِن القُرْءِ على مثالِ: «قِمَطْرٍ»، فتقولُ: «قِرَأُّ»، وأصلُها: «قِرَأْأٌ»، قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً؛ لعدَمِ اجتماعِ همزَتَيْنِ، وقُلِبَتْ ياءً لا واوًا؛ لعِلَّةٍ ذكَرُوها، وإذا قيل: هاتِ مِن الضربِ على مثالِ: «سَفَرْجَلٍ»، فتقولُ: «ضَرَبَّبٌ»، ونحوُ ذلك.

فهذا التمرينُ يسمَّى عند القدماءِ: تصريفًا، والصرفُ عندهم: هو العِلْمُ نَفْسُه.

أمَّا المتأخِّرونَ: فالصرفُ والتصريفُ عندهما مترادِفان؛ وهذا ما جرى عليه المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا؛ فإنه أطلَقَ على هذا العلمِ: التصريفَ.

(٣) الكَلِمُ: اسمُ جنسٍ جَمْعيٌّ، يُفرَّقُ بينه وبين واحدِهِ بالتاء؛ فواحدُهُ: كَلِمَةٌ، والأبنيةُ: جمعُ بناءٍ، وبناءُ الكلمةِ؛ أي: ذاتُها؛ فعلمُ الصرفِ يَبحَثُ في جوهرِ البِنْيةِ؛ أوَّلًا ووسَطًا وآخِرًا فيما ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ؛ لأنَّ البحثَ في آخِرِ الكلمةِ إعرابًا وبناءً، هو وظيفةُ علمِ النحو.

ومعرفةُ بناءِ الكلمةِ مثلُ وَزْنِها؛ سواءٌ كانت اسمًا أو فعلًا، ومثلُ معرفةِ =

وَأَحْوَالِهَا؛ صِحَّةً وَإِعْلَالًا[١].

الاسمُ وأوزانُهُ، أو تقسيمُهُ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادة

الِاسْمُ[٢]: .....

= المصدَرِ والصفاتِ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهةِ وسائرِ المشتقَّات، ومعرفةِ أصلِهَا، وما يَطرَأُ علَى حروفِها مِن تقديمٍ أو تأخير، أو زيادةٍ أو نقص، أو إعلالٍ أو إبدال:

معرِفةُ أصلِها: كـ «قَالَ»، أصلُها: «قَوَلَ»، و«بَاعَ»، أصلُها: «بَيَعَ».

التقديمُ والتأخيرُ: كـ «جَذَبَ وجَبَذَ»، و«يَئِسَ، وأَيِسَ».

الزيادةُ والنقصُ: «حَنْظَلٌ»، و«سُنْبُلٌ»؛ النونُ زائدةٌ فيهما.

الإعلالُ: «مَبِيعٌ»، أصلُها: «مَبْيُوعٌ»؛ فصار فيها إعلالان: بالنقلِ، والحذف.

الإدغامُ: «يُشَاقُّ»، أصلُهُ: «يُشَاقِقُ»... إلخ.

فمتعلَّقُ علمِ الصرفِ: بنيةُ الكلمة، وقد يَبحَثُ في آخِرِ الكلمة؛ وذلك إذا كانت الكلمةُ معتلَّةً أو مضعَّفة؛ فالنظرُ إلى الآخِرِ هنا على أنه جزءٌ مِن بنيةِ الكلمة؛ لأنَّ البحثَ في آخِرِ الكلمةِ لمعرِفةِ حرَكاتِها من ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ، هو مِن صميمِ علمِ النحو.

(١) هذا هو التعريفُ بالمعنى العِلْميِّ، وهناك التعريفُ بالمعنى العمَليِّ، وهو: تحويلُ الأصلِ إلى أمثلةٍ مختلِفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ، لا تحصُلُ إلا بها؛ كاسمَيِ الفاعلِ والمفعولِ، واسمِ التفضيلِ، والتثنيةِ والجَمْعِ، وغيرِ ذلك.

وقولُهُ: «**صِحَّة**»؛ مثلُ: «ضَرَبَ»، فهو أصلٌ صحيح، «**وإعلالًا**»؛ مثلُ: «قَالَ»، فهو معتلٌّ، أصلُهُ: «قَوَلَ»؛ جاء في نسخةِ الشرحِ: «إتمامِ الدِّرَاية»: «واعتلالًا»، والمعنى واحد، وإنْ كان «اعتلالًا» أرشَقَ؛ لأنَّه اعتلَّ بنَفْسِهِ، لا بفعلِ فاعل.

(٢) **قولُهُ**: «**الاسمُ**»، بدأ بالاسمِ؛ لقِلَّةِ مسائلِه، وأخَّر الفعلَ؛ لأنَّ الحديثَ فيه طويل، ومسائلُهُ كثيرة؛ ولهذا قال ابنُ مالكٍ في «لاميَّةِ الأفعال»:

وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمْ تَصَرُّفَهُ يَحُزْ مِنَ اللُّغَةِ الأَبْوَابَ وَالسُّبُلَا

قولُهُ: «**الاسمُ ثُلَاثِيٌّ**»، عقَدَ المصنِّفُ هذا المبحثَ للكلامِ على أوزانِ الاسم، والاسمُ قِسْمانِ: مجرَّدٌ، ومَزِيدٌ: =

ثُلَاثِيٌّ(١)، **وَلَهُ: «فَعْلٌ» مُثَلَّثَ الْفَاءِ**(٢)، **مُرَبَّعَ الْعَيْنِ**(٣)، .....

= **فالمجرَّدُ**: يكونُ ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا؛ هذه هي الأصول.
والمَزِيدُ: يكونُ رباعيًّا وخماسيًّا وسداسيًّا وسباعيًّا؛ وهذا آخِرُ حَدٍّ للاسمِ، لا يزيدُ على سبعة.
وإذا كانت حروفُ الاسمِ أكثرَ مِن خمسةٍ عَلمنا يقينًا أنه مَزِيدٌ، وكذلك: لا يَقِلُّ الاسمُ في حروفِهِ عن ثلاثةِ أحرف؛ فالحرفُ الأوَّلُ: يُبتدَأُ به، والأخيرُ: يُوقَفُ عليه، والأوسَطُ: حاجزٌ بينهما، فإذا وُجِدَ اسمٌ متمكنٌ حروفُهُ أقلُّ مِن ثلاثةٍ، عُلِمَ أنَّه جرى عليه حذفٌ؛ كما سينبِّهُ عليه المصنِّفُ لاحقًا.

(١) **قولُهُ**: «**ثلاثيٌّ**»، هذا أوَّلُ أنواعِ الاسمِ المجرَّد، وهو أكثرُ أنواعِ استعمالًا، وذلكَ لقلَّةِ حروفِهِ، كما يقولُ ابنُ جنيٍّ في «الخَصائص» (١/ ٦٥).

(٢) **قولُهُ**: «**مُثَلَّثَ الفَاءِ**»؛ أي: أنَّ أوله إما مضمومٌ، وإما مفتوحٌ، وإما مكسورٌ؛ دون السكون؛ لأنَّه لا يُبتدَأُ بساكن.

(٣) **قولُهُ**: «**مُرَبَّعَ الْعَيْنِ**»؛ أي: أنَّ لعينه: الفتحَ، والضمَّ، والكسرَ، والسكونَ؛ فعلى هذا: تكونُ أوزانُ الاسمِ الثلاثيِّ المجرَّدِ اثنَيْ عشَرَ وزنًا، حاصلةً من ضربِ حرَكاتِ الفاءِ، وهي ثَلاثٌ، في حرَكاتِ العينِ، وهي أربعٌ: عشَرةُ أوزانٍ منها مستعمَلةٌ، واثنانِ متكلَّمٌ فيهما، وإلَيْكَهَا مفصَّلةً بأمثلتِها:

١ ـ **فَعْلٌ**؛ كفَلْسٍ.
٢ ـ فَعَلٌ؛ كفَرَسٍ.
٣ ـ فَعِلٌ؛ ككَبِدٍ.
٤ ـ **فَعُلٌ**؛ كرَجُلٍ.
٥ ـ **فِعْلٌ**؛ كجِذْعٍ.
٦ ـ **فِعَلٌ**؛ كعِنَبٍ.
٧ ـ **فِعِلٌ**؛ كإِبِلٍ.
٨ ـ **فُعْلٌ**؛ كقُفْلٍ.
٩ ـ **فُعَلٌ**؛ كصُرَدٍ.
١٠ ـ **فُعُلٌ**؛ كعُنُقٍ.

وَرُبَاعِيٌّ[1]، .....

= هذه عشَرةُ أوزانٍ، بَقِيَ اثنانِ:

الأوَّلُ: **فُعِلٌ**؛ مثلُ: «دُئِلٍ» اسمَ قبيلة، منهم أبو الأسوَدِ الدُّؤَليُّ، وهذا الوزنُ قليلُ الاستعمالِ في الأسماء؛ فإنه بناءٌ خصَّته العرَبُ بالفعلِ المبنيِّ للمفعول، أو الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو الذي يسمَّى عند المتأخِّرينَ: الفعلَ المبنيَّ للمجهول، والمحقِّقونَ يستنكِفونَ عن هذه التسمية.

والثاني: **فِعُلٌ**؛ مثلُ: «حِبُكٍ»، وعليه قراءةُ الحسَنِ: «وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ» [الذاريات: ٧] بكسرِ الحاء، وضمِّ الباء، وهي قراءةٌ شاذَّة، ولا يُوجَدُ على هذا الوزنِ في كلامِ العرَبِ إلا هذا الاسمُ؛ ولذا قيل في هذا الوزنِ: «إنَّه غيرُ موجودٍ في لغةِ العرَب؛ فهو مِن مهمَلِ اللغة؛ لما فيه مِن الانتقالِ مِن خِفَّةِ الكسرِ، إلى ثِقَلِ الضمِّ»، وذكَرَ أبو الفتحِ ابنُ جِنِّيْ في «المحتسَبِ» (٢/ ٢٨٧): أنَّ هذه القراءةَ سهوٌ مِن القارئ؛ أي: خطأٌ منه، أو هي من تداخُل اللغات، وعند ابن عطيَّة في «المحرَّرِ الوجيزِ» (٥/ ١٧٢): أنَّها قراءةٌ شاذَّةٌ غيرُ متوجِّهة، ثم خرَّجها على الإتْباعِ؛ أي: إتباعِ حرَكةِ الحاءِ لحرَكةِ «ذَاتِ»، ولا اعتدادَ بـ «أَلْ»؛ يعني: على أنَّه حاجزٌ غيرُ حَصِين؛ وبهذا قال أبو حَيَّانَ في «البحرِ المحيط» (٨/ ١٣٤).

والأَوْلى: أن يقالَ في تخريجِ هذه القراءةِ: إنَّها مِن تداخُلِ اللغاتِ؛ يعني: أنه ورَدَ: «الحِبِكُ»، و«الحُبُكُ»؛ فأخِذَت الكسرة مِن الأُولى الكسرةَ، ومِن الثانيةِ الضمةُ، فجُمِعَ بينهما. والله أعلم.

وقد نظَمَ ابنُ مالكٍ هذه المسألةَ في استثناءِ هذَيْنِ الوزنَيْنِ: «فِعُلٌ»، و«فُعِلٌ»؛ فقال في «الألفيَّة»:

وَفِعُلٌ أَهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

(١) **قولُهُ**: «**ورُبَاعِيّ**»؛ هذا ثاني أنواعِ الاسمِ المجرَّد، والاسمُ الرباعيُّ المجرَّدُ له خمسةُ أوزانٍ، هي:

١ ـ **فَعْلَلٌ**؛ كـ «جَعْفَرٍ».

٢ ـ **فِعْلِلٌ**: كـ «زِبْرِجٍ»؛ للزِّينة.

٣ ـ **فُعْلُلٌ**؛ كـ «بُرْثُنٍ»؛ لِمِخْلَبِ الأسد.

وَخُمَاسِيٌّ(١)، **وَمَزِيدُهُ: سُدَاسِيٌّ**(٢)، **وَسُبَاعِيٌّ**(٣).

= ٤ ـ **فِعَلٌّ** ـ بكسرِ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وتشديدِ اللام ـ: كـ «قِمَطْرٍ»؛ لوعاءِ الكُتُب.

٥ ـ **فِعْلَلٌّ**؛ كـ «دِرْهَمٍ».

(١) **قولُهُ**: «**خُمَاسيّ**»، هذا هو الثالثُ مِن أنواعِ الاسمِ المجرَّدِ، وله أربعةُ أوزان:

١ ـ **فَعَلَّلٌ** ـ بفتحِ الفاءِ والعين، وفتحِ اللامِ الأُولى المشدَّدةِ ـ نحوُ: «سَفَرْجَلٍ»، و«فَرَزْدَقٍ».

٢ ـ **فُعَلِّلٌ** ـ بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وكسرِ اللامِ الأُولى المشدَّدة ـ: نحوُ: «خُزَعْبِلٍ» للباطل.

٣ ـ **فَعْلَلِلٌ**؛ نحوُ: «جَحْمَرِشٍ»؛ للمرأةِ العجوز، أنشدني شيخنا الحسن السالم الموريتاني لبعضهم:

وللعجوزِ قد أتى جَحْمرِشُ وهْيَ التي من كِبَرٍ ترتعشُ

٤ ـ **فِعْلَلٌّ** ـ بفتحِ ثالثِهِ، وبعده لامٌ مشدَّدة ـ: نحوُ: «قِرْطَعْبٍ»؛ للشيءِ القليل.

(٢) **قولُهُ**: «**مَزِيدُه**»؛ أي: مزيدُ الاسم: «**سُدَاسيٌّ**»؛ أي: حروفُهُ ستةٌ؛ مثلُ: «انْطِلَاقٍ»، أصلُهُ: «طلق»، زِيدَ فيه الألفُ والنونُ وألفُ الانفعالِ، وتُسمَّى: ألفَ المصدَر.

(٣) **قولُهُ**: «**وسُبَاعيّ**»؛ مثلُ: استخراجٍ، أصلُهُ: «خرج»، زِيدَ فيه الألفُ والسينُ والتاءُ؛ فهذا منتهى أوزانِ الاسمِ: أن يكونَ سباعيًّا، ولا يزيدُ على السباعيِّ.

تنبيهٌ: لا ينقُصُ الاسمُ المتمكنُ عن ثلاثةِ أحرُف: حرفٍ: يُبتدَأُ به، وأخيرٍ: يُوقَفُ عليه، وحرفٍ يُحشى به بينهما ـ كما ذكَرْنا ـ فإذا رأيتَ اسمًا متمكنًا حروفُهُ أقلُّ مِن ثلاثةٍ، فاعلَمْ: أنَّ ثَمَّةَ حذفًا وقَعَ فيه؛ مثلُ: «يَدٍ»، و«دَم»، وزنُ كلٍّ منهما: «فَعٌ»؛ حُذِفَتِ اللامُ منهما؛ فـ «يَدٌ»، أصلُها: «يَدْيٌ»؛ بدليلِ ظهورِها في التثنيةِ في قولِ الشاعر:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا =

الفعلُ وأوزانُهُ، أو تقسيمُهُ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادة

وَالْفِعْلُ(١): **ثُلَاثِيٌّ**(٢)، **وَلَهُ**: «**فَعَلَ**» **مُثَلَّثَ الْعَيْنِ**(٣).

= و«يَدْيٌ»: هو بسكونِ الدالِ على الراجح؛ وهو قولُ البصريِّين.

و«دَمٌ»، أصلُها: «دَمْيٌ»؛ يقولونَ في التثنيةِ: «دَمَيَانِ»؛ قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ الْيَقِينِ

وسكونُ الميمِ مِن «دَمْيٍ»: هو قولُ البصريِّينَ، وهو الراجح.

(١) **قولُهُ**: «**والفعلُ**»؛ لمَّا فرَغَ المصنِّفُ مِن الحديثِ عنِ الاسمِ، انتقَلَ إلى الفعل، وذكَرَ أنَّه ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، وتحدَّث عنه ـ أوَّلًا ـ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادة، وذكَرَ فيه أوزانَ المجرَّدِ والمَزيد.

والفعلُ المجرَّدُ: ما كانت جميعُ حروفِهِ أصليَّةً، لا يسقُطُ منها حرفٌ في تصاريفِ الكلمةِ لغيرِ عِلَّةٍ تصريفيَّة.

وهو ـ أي: المجرَّدُ ـ نوعانِ: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ؛ ولا يكونُ الفعلُ المجرَّدُ خماسيًّا، خلافًا للاسمِ المجرَّدِ؛ فإنَّه يكونُ ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا؛ كما قرَّرنا آنِفًا.

والفعلُ المَزيدُ: ما زِيدَ فيه حرفٌ أو أكثرُ على حروفِهِ الأصليَّة؛ وهو نوعانِ: مَزيدُ الثلاثيِّ، ومَزيدُ الرباعيِّ.

(٢) **قولُهُ**: «**ثلاثي**»، هذا هو الفعلُ الثلاثيُّ المجرَّدُ؛ أي: المكوَّنُ مِن ثلاثةِ أحرُفٍ هي أصولٌ.

(٣) **قولُهُ**: «**مثلَّثَ العين**»؛ أي: يكونُ مفتوحَ العين؛ كـ «ضرَبَ»، ومضمومَها؛ كـ «شَرُفَ»، ومكسورَها؛ كـ «عَلِمَ»، ولا تكونُ العينُ ساكنةً؛ إلا في تفريعاتِ تَميم على مكسورِ العينِ ومضمومِهِ: «فَعِلَ»، و«فَعُلَ». فلتُنظَرْ مفصَّلةً في: «شَرح الرَّضِيِّ على الشافية» (١/ ٣٩ ـ ٤٧).

وسكوتُ المصنِّفِ عن حرَكةِ الفاءِ: يدُلُّ على أنها الفتحة؛ فلا تُثلَّثُ كما في الاسمِ المجرَّدِ الثلاثيِّ؛ ولهذا فمعاني «فَعَلَ» تُكتسَبُ مِن اختلافِ حرَكةِ العين.

نعَمْ: قد تُكسَرُ الفاءُ في تفريعاتِ تَميم، نقلًا عن كسرةِ العينِ؛ فيقالُ في مثلِ: «عَلِمَ»: «عِلْمَ»؛ ولكنَّ هذا فرعٌ للمفتوح.

وقد تُضَمُّ فاءُ «فُعِلَ» في بناءِ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ (وهو الفعلُ المبنيُّ =

وَرُبَاعِيٌّ(١)، **وَلَهُ**: «**فَعْلَلَ**»(٢)، **وَمَزِيدُهُ**(٣): **خُمَاسِيٌّ**(٤)، **وَسُدَاسِيٌّ**(٥):

[١ ـ] «تَفَعْلَلَ»(٦).

[٢ ـ] وَ«افْعَنْلَلَ»(٧)، **وَ«افْعَلَلَّ»**(٨).

[٣ ـ] وَ«أَفْعَلَ»(٩)، **وَ«فَعَّلَ»**(١٠)، **وَ«فَاعَلَ»**(١١).

= للمفعول)؛ مثل: «ضُرِبَ»، و«عُلِمَ»؛ ولكنَّ هذا فرعٌ للمفتوحِ، أيضًا.
ينظر: «شرح الرَّضِيِّ على الشافية» (١/ ٣٩ ـ ٤٧).

(١) **قولُهُ**: «**رباعي**»؛ أي: مكوَّنٌ مِن أربعةِ أحرُفٍ هي أصولٌ.

(٢) **قولُهُ**: «**وله**: «**فَعْلَلَ**»»؛ أي: له وزنٌ واحدٌ، هو «فَعْلَلَ»؛ مثالُهُ: «دَحْرَجَ»، و«حَصْحَصَ».

(٣) **قولُهُ**: «**ومَزِيدُهُ**»، الضميرُ يعودُ على الفعلِ مِن حيثُ هو؛ فيَشمَلُ الثلاثيَّ المجرَّدَ، والرباعيَّ المجرَّدَ.

(٤) **قولُهُ**: «**خماسيٌّ**»؛ أي: فعلٌ مكوَّنٌ مِن خمسةِ أحرُفٍ.

(٥) **قولُهُ**: «**سداسيٌّ**»؛ أي: فعلٌ مكوَّنٌ مِن ستةِ أحرُف.
ثم شرَعَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكرِ أوزانِ الثلاثيِّ المَزِيدِ، والرباعيِّ المَزِيدِ؛ مرتِّبةً بعضَ الترتيب.

(٦) **قولُهُ**: «**تَفَعْلَلَ**»؛ كـ «تَدَحْرَجَ»، هذا رباعيٌّ مَزِيدٌ بحرفٍ واحد، هو التاءُ؛ تقولُ: «دَحْرَجْتُهُ فتَدَحْرَجَ».

(٧) **قولُهُ**: «**افْعَنْلَلَ**»؛ مثالُهُ: «احْرَنْجَم»؛ أي: اجتمعَ، وهو رباعيٌّ مَزِيدٌ بحرفَيْنِ، هما: همزةُ الوصلِ، والنون.

(٨) **قولُهُ**: «**افْعَلَلَّ**»؛ مثالُهُ: «اقْشَعَرَّ»، وهذا رباعيٌّ مَزِيدٌ بحرفَيْنِ، هما: همزةُ الوصل، وتضعيفُ اللامِ الثانية.

(٩) **قولُهُ**: «**أَفْعَلَ**»؛ مثالُهُ: «أَكْرَمَ»، و«أَحْسَنَ»، و«أَدْخَلَ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفٍ واحد، هو همزةُ القطع.

(١٠) **قولُهُ**: «**فَعَّلَ**»؛ مثالُهُ: «فَرَّحَ»، و«سَبَّحَ»، بتضعيفِ العينِ، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفٍ واحد.

(١١) **قولُهُ**: «**فَاعَلَ**»؛ مثالُهُ: «قاتَلَ»، و«سافَرَ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفٍ واحدٍ، هو الألف.

[٤ ـ] وَ«تَفَاعَلَ»[(١)]، وَ«تَفَعَّلَ»[(٢)]، وَ«افْتَعَلَ»[(٣)]، وَ«انْفَعَلَ»[(٤)].

[٥ ـ] وَ«اسْتَفْعَلَ»[(٥)]، وَ«افْعَلَّ»[(٦)]، وَ«افْعَالَّ»[(٧)].

---

(١) **قولُهُ:** «**تَفَاعَلَ**»؛ مثالُهُ: «تَبَاعَدَ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفَيْن، هما: التاءُ والألف.

(٢) **قولُهُ:** «**تَفَعَّلَ**»؛ مثالُهُ: «تَكَسَّرَ»، مَزِيدٌ بحرفَيْنِ، هما: تاءُ المطاوَعة، وتضعيفُ العين.

(٣) **قولُهُ:** «**افْتَعَلَ**»؛ مثالُهُ: «اجتمَعَ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفَيْنِ، هما: همزةُ الوصل، وتاءُ الافتعال.

(٤) **قولُهُ:** «**انْفَعَلَ**»؛ مثالُهُ: «انقطَعَ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفَيْنِ، هما: الألفُ، والنونُ قبل الفاء.

(٥) **قولُهُ:** «**اسْتَفْعَلَ**»؛ مثالُهُ: «استخرَجَ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بثلاثةِ أحرُفٍ، هي: الألفُ، والسينُ، والتاء؛ وكلُّها في أوَّلِه.

(٦) **قولُهُ:** «**وافْعَلَّ**»؛ مثالُهُ: «احمَرَّ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بحرفَيْنِ، هما: همزةُ الوصلِ، وتضعيفُ اللام، وهذا الوزنُ حقُّه أن يُذكَرَ مع إخوانِهِ في المجموعة المرقومة بـ (٤)، ولكنْ أخَّره المصنِّفُ؛ ليتصِلَ بصاحبِهِ الذي بعدَهُ؛ وهو: «افْعَالَّ»؛ فهذا الوزنُ مدُّ «افْعَلَّ».

(٧) **قولُهُ:** «**افْعَالَّ**»؛ مثالُهُ: «احْمَارَّ»، ثلاثيٌّ مَزِيدٌ بثلاثةِ أحرُفٍ، هي: همزةُ الوصلِ، والألفُ الثانيةُ، وتضعيفُ اللامِ في الآخِر.

تنبيه: ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن صيغِ الأفعالِ سَبْعَ عَشْرةَ صيغةً، وهي أشهَرُها، وأكثَرُها دوَرانًا على الألسِنة، وبَقِيَ مِن صيغِ الأفعالِ ثلاثٌ، هي:

١ ـ افْعَوْعَلَ؛ كـ «اعْشَوْشَبَ»، و«اخْشَوْشَنَ»، وهذه الصيغةُ تُستعمَلُ في المبالَغةِ والتوكيد.

٢ ـ افْعَيَّلَ؛ كـ «اهْبَيَّخَ الغلامُ»: إذا انتفَخَ.

٣ ـ افْعَوَّلَ؛ كـ «اعْلَوَّطَ البعيرَ»: إذا تعلَّق به.

وكلُّها مِن الثلاثيِّ المزيدِ بثلاثةِ أحرُف.

وبهذه الصيغِ الثلاثِ يكونُ المجموعُ عِشْرِينَ صيغةً، هي كلُّ أوزانِ الأفعالِ التي تدورُ في كتبِ الصرفِ، وما عداها مِن الصِّيَغِ، مُلحَقٌ بها.

وأمَّا صيغُ الأسماء: فهي ثلاثُ مِئَةٍ ونَيِّفٌ، وسِرُّ كثرةِ صيغِ الأسماءِ: أنَّها =

تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ الصحَّةُ والاعتلال

فَإِنْ سَلِمَتْ أُصُولُهُ[١] الْمَوْزُونَةُ بِـ «فَعَلَ»[٢] مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ ـ وَهِيَ: وَايٌ[٣] ـ:

ـ فَصَحِيحٌ[٤].

ـ وَإِلَّا فَمُعْتَلٌّ[٥]؛ فَبِالْفَاءِ: مِثَالٌ[٦]، .....

= لا تتصرَّف؛ خلافًا لصيغِ الأفعالِ؛ فإنَّها متصرِّفةٌ.

(١) **قولُهُ:** «**فإن سَلِمَتْ أُصُولُهُ**»؛ أي: حروفُهُ الأصليَّة.

(٢) **قولُهُ:** «**الموزونةُ بـ «فَعَلَ»**»؛ أي: التي تُقابِلُ «فَعَلَ»؛ وهو: الميزانُ الصرفيُّ؛ فحروفُهُ الأصليَّةُ إذا قابَلْناها بـ «فَعَلَ»، ولم نَجِدْ بينها حرفَ عِلَّة، فهو فعلٌ صحيح؛ مثالُهُ: «ضَرَبَ» نقابِلُهُ بـ «فَعَلَ»؛ فحروفُهُ أصولٌ ليس فيها حرفُ عِلَّة، ومثالٌ آخَرُ: «ضَارَبَ» نقابلُهُ بـ: «فَاعَلَ»؛ فإنَّ الألفَ زائدةٌ ليست مِن أصولِ الكلمةِ؛ فلا اعتبارَ لها؛ فالفعلُ صحيح.

(٣) **قولُهُ:** «**وَهِيَ وَايٌ**»: مخفَّفُ «وَأْيٍ»، وهو الوعدُ؛ **قال الناظمُ (الجَمْزُوريُّ):**

حُـرُوفُـهُ ثَـلَاثَـةٌ فَـعِـيـهَـا مِنْ لَفْظِ وَايٍ وَهْيَ فِي نُوحِيهَا

وفي «الوَأْيِ» بمعنى: «الوَعْدِ» يقولُ الشاعر:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْنَاءَا وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَا

(٤) **قولُهُ:** «**فصحيحٌ**»؛ أي: لصحَّتِها؛ أي: لسلامتِها مِن حروفِ العِلَّة، ومثالُ ذلك: «كَتَبَ»، و«ضرَبَ»، و«دخَلَ»؛ فكلُّها أفعالٌ صحيحة.

(٥) **قولُهُ:** «**وإلَّا فمعتلٌّ**»؛ أي: وإن لم تَسلَمْ أصولُهُ بأنْ كان فيها أحدُ حروفِ العِلَّةِ، فهو معتلٌّ.

(٦) **قولُهُ:** «**فبالفاءِ: مِثالٌ**»؛ أي: إن كان حرفُ العِلَّةِ مكانَ الفاءِ؛ أي: في أوَّلِ الفعلِ، فيسمَّى المِثَالَ، ومثالُ ذلك: «وَعَدَ يَعِدُ»، و«وَضَعَ يَضَعُ»، و«وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«يَسَرَ يَيْسِرُ»، و«يَئِسَ يَيْئَسُ»، وسُمِّيَ هذا الفعلُ مثالًا؛ لأنَّ فعلَهُ الماضيَ مثلُ الصحيحِ في الصحَّةِ وعدَمِ الإعلال.

فائدةٌ: قد قالوا: يَسُرَ يَيْسُرُ يُسْرًا فهو يسيرٌ: إذا قَلَّ، وإذا سَهُلَ؛ وبابُهُ: «قَرُبَ»، وقالوا أيضًا: يَسِرَ يَيْسَرُ يَسَرًا؛ مِن بابِ: «فَرِحَ»، بالمعنى السابق، فهو يَسِرٌ ويسيرٌ، وقالوا: يَسَرَ الرجلُ يَيْسِرُ يَسْرًا؛ مِن بابِ: «ضرَبَ»، فهو =

وَالْعَيْنِ: أَجْوَفُ[١]، وَذُو الثَّلَاثَةِ[٢]، وَاللَّامِ: مَنْقُوصٌ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ[٣]، وَبِحَرْفَيْنِ: لَفِيفٌ مَقْرُونٌ؛ إِنْ تَوَالَيَا[٤]، وَإِلَّا مَفْرُوقٌ[٥].

= ياسِرٌ: إذا لَعِبَ المَيسِرَ، ومنهم مَن قال: يَسَرَ يَسِرُ بحذفِ الياءِ التي هي فاءُ الكلمةِ في هذا المعنى الأخير. وينظر: حاشية «شرح الشافية» للرَّضِيّ (١/ ١٢٩).

(١) **قولُهُ: «والعينِ: أجوفُ»**؛ أي: وإن كان معتلَّ العينِ، فهو أجوَفُ؛ لأنَّ حرفَ العِلَّةِ في جوفِهِ؛ مثلُ: «قَالَ»، أصلُهُ: «قَوَلَ»، و«بَاعَ»، أصلُهُ: «بَيَعَ».

(٢) **قولُهُ: «وذو الثلاثةِ»**؛ أي: وهو ذو الثلاثةِ؛ أي: يسمَّى ذا الثلاثةِ؛ لأنَّه يصيرُ عند إسنادِهِ إلى تاءِ الفاعلِ ثلاثةَ أحرُفٍ؛ كـ «قُلْتُ»، و«بِعْتُ».

(٣) **قولُهُ: «واللام منقوصٌ، وذو الأربعة»**؛ يريدُ: أنَّ المعتلَّ اللامِ ـ أي: ما كان آخرُهُ حرفَ عِلَّة ـ يسمَّى: منقوصًا، أو ناقصًا؛ لنقصانِ آخِرِهِ: إذا دخَلَ عليه جازمٌ؛ نحوُ: «لم يَرْمِ»، و«لم يَخْشَ»، و«لم يَدْنُ»؛ فحُذِفَتْ لامُهُ، وهي حرفُ العلَّة، ويسمَّى هذا الفعلُ أيضًا: ذا الأربعةِ؛ لأنَّه يصيرُ إذا أُسنِدَ إلى التاءِ أربعةً؛ كـ «رَمَيْتُ»، و«دَعَوْتُ»، و«خَشِيتُ»، و«رَضِيتُ».

(٤) **قولُهُ: «وبحرفَيْنِ: لفيفٌ مقرونٌ؛ إن توالَيَا»**؛ أي: والمعتلُّ بحرفَيْنِ؛ يقالُ له: لفيفٌ مقرونٌ إنْ تواليا؛ أي: حَرْفا العلَّة؛ مثلُ: «نَوَى»، و«هَوَى»، و«هَوِيَ»، و﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠].

وسُمِّيَ لفيفًا؛ لالتفافِ حرفَيِ العِلَّة؛ أي: وجودِهما في هذا الفعلِ، وسُمِّيَ مقرونًا؛ لاجتماعهما ـ أي: الحرفَيْنِ ـ مقترنَيْنِ في مكانٍ واحد؛ كما سُمِّيَ الفعلُ الآتي: مفروقًا؛ لافتراقِ الحرفَيْن.

(٥) **قولُهُ: «وإلا مفروقٌ»**؛ أي: وإنْ لم يتوالَ حَرْفا العلَّة، فيسمَّى الفعلُ: لفيفًا مفروقًا؛ أي: إذا كانت فاؤُهُ ولامُهُ حرفَيْ علَّة؛ مثلُ: «وَفَى»، و«وَعَى»، و«وَلِيَ».

وهذا الفعلُ ـ أعني: اللفيفَ المفروقَ ـ يبقَى على حرفٍ واحدٍ عند إسنادِ الأمرِ منه إلى المخاطَبِ المفرَدِ المذكَّرِ، مثل: وقَى، يقِي، قِ، لكن يجبُ كتابتُه بهاء السكت، هكذا: «قِهْ»، ثم إن وُقِفَ عليه، وجبَ النطقُ بهاء السكت، وإن وُصل، حذفت في النطق مع ثبوتها في الخط، وقد جمَعَ =

تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ التعدِّي واللزوم

وَمَا نَصَبَ الْمَفْعُولَ بِهِ: مُتَعَدٍّ.

وَغَيْرُهُ: لَازِمٌ(١).

تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ الزمَنُ إلى: ماضٍ، ومضارِعٍ، وأَمْر

الْمُضَارِعُ(٢): .....

= ابنُ مالكٍ منه عشَرةَ أفعالٍ، فقال:

إِنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُرْجَى مَوَدَّتُهُ: قِ الْمُسْتَجِيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِينَا
وَإِنْ صَرَفْتَ لِوَالٍ شُغْلَ آخَرَ قُلْ: لِ شُغْلَ هَذَا لِيَاهُ لُوهُ لِي لِينَا
وَإِنْ وَشَى ثَوْبَ غَيْرِي قُلْتُ فِي ضَجَرٍ: شِ الثَّوبَ وَيْكَ شِيَاهُ شُوهُ شِي شِينَا
وَقُلْ لِقَاتِلِ إِنْسَانٍ عَلَى خَطَأٍ: دِ مَنْ قَتَلْتَ دِيَاهُ دُوهُ دِي دِينَا
وَإِنْ هُمُ لَمْ يَرَوْا رَأْيِي أَقُولُ لَهُمْ: رَ الرَّأْيَ وَيْكَ رَيَاهُ رَوْهُ رَيْ رَيْنَا
وَإِنْ هُمُ لَمْ يَعُوا قَوْلِي أَقُولُ لَهُمْ: عِ الْقَوْلَ مِنِّي عِيَاهُ عُوهُ عِي عِينَا
وَإِنْ أَمَرْتَ بِوَأْيٍ لِلْمُحِبِّ فَقُلْ: إِ مَنْ تُحِبُّ إِيَاهُ أُوهُ إِي إِينَا
وَإِنْ أَرَدتَّ الْوَنَى ـ وَهْوَ الْفُتُورُ ـ فَقُلْ: نِ ـ يَا خَلِيلِي ـ نِيَاهُ نُوهُ نِي نِينَا
وَإِنْ أَبَى أَنْ يَفِيْ بِالْعَهْدِ قُلتُ لَهُ: فِ ـ يَا فُلَانُ ـ فِيَاهُ فُوهُ فِي فِينَا
وَقُلْ لِسَاكِنِ قَلْبِي إِنْ سِوَاكَ بِهِ: جِ الْقَلْبَ مِنِّي جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينَا

قال الخُضَريُّ على ابن عقيل (١/ ٣١): «فهذه عشَرةُ أفعالٍ كلُّها بالكسرِ، إلا «رَ»، فيُفتَحُ في جميعِ أمثلتِهِ لفتحِ عينِ مضارِعه، وكلُّها متعدِّيةٌ إلا «نِ»، فلازِمٌ؛ لأنَّه بمعنى «تَأَنَّ»؛ فالهاءُ في «نِيَاهُ»: هاءُ المصدَرِ، لا المفعولِ به».

وثَمَّةَ عشَرةٌ أخرى استدرَكَها ماءُ العَيْنَيْنِ الشِّنقِيطيُّ نظمًا. ينظر: «الطُّرَّة» بخياطةِ العلَّامة محمَّد سالم عَدُّود وترشيحِه (ص٦٩١ ـ ٦٩٢).

وإنَّما ذكَرْتُ ذلك؛ لأنَّه مِن دقائقِ اللغةِ التي ينبغي للطالِبِ معرفتُها؛ **فتنبَّهْ**.

(١) **قولُهُ**: «**وما نصَبَ المفعولَ به**»؛ أي: مِن الأفعال، «**فهو متعدٍّ**»؛ لأنَّه يتعدَّى إليه بنَفْسِه؛ مثلُ: «قرأتُ الكتابَ»، و«رأيتُ الكعبةَ».

وقولُهُ: «**وغيرُهُ: لازمٌ**»؛ أي: وغيرُ الناصب للمفعولِ به يُسمَّى: اللازمَ، ويسمَّى: القاصِرَ أيضًا، وإذا أُرِيدَ تعديتُهُ إلى المفعولِ به، جِيءَ بحرفِ الجرِّ؛ تقولُ: «مَرَرتُ بزيدٍ، وسَلَّمْتُ عليه».

(٢) **قولُهُ**: «**المضارِعُ**»؛ أي: الفعلُ المضارِعُ، وسُمِّي مضارِعًا؛ لمضارَعتِهِ =

بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ـ وَهِيَ «نَأْتِي»(١) ـ عَلَى الْمَاضِي(٢):

١ ـ كيفيَّةُ بناءِ الفعلِ المضارِعِ مِن الماضي

فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَلَى «فَعَلَ»(٣)، ثُلِّثَتْ عَيْنُهُ(٤)، وَشَرْطُ الْفَتْحِ لَهَا: كَوْنُهَا أَوِ اللَّامِ حَرْفَ حَلْقٍ(٥).

= الاسمَ؛ أي: لمشابَهتِهِ له في الحرَكاتِ والسَّكَنات وغيرِ ذلك؛ قال الزَّمَخْشَريُّ في «مقاماتِهِ» (ص٢١٩): «ضارِعِ الأبرارَ بعمَلِ التوَّابِ الأوَّابْ؛ فالفعلُ لمضارَعتِهِ الاسمَ فازَ بالإعرابْ»، وقال أبو حَيَّانَ في «شرحِ التسهيل» (١/ ٦٧): «ولـمَّا شابَهَ الاسمَ، سُمِّيَ مضارِعًا؛ كأنَّه رضَعَ معَهَ ضَرْعًا واحدًا؛ فالمضارَعةُ مِن لفظِ الضَّرْع».

(١) **قولُهُ: «نَأْتِي»**؛ أي: زِيدَ فيه أحدُ هذه الحروفِ: النونُ، والهمزةُ، والتاءُ، والياء، وجَمْعُها في هذا الضابطِ: «نأتي» أحسَنُ مِن جمعِها في كلمةِ: «نَأَيْتُ»؛ لِمَا فيها مِن معنى البُعْد.

(٢) **قولُهُ: «على الماضي»**؛ أي: على صيغةِ الماضي؛ فالمضارِعُ والماضي بينهما اختلافٌ في المعنى؛ فوجَبَ اختلافُهما في الصورةِ؛ أي: في اللفظ.

(٣) **قولُهُ: «عَلَى فَعَلَ»**؛ أي: على وزنِ: «فَعَلَ».

(٤) **قولُهُ: «ثُلِّثَتْ عَيْنُهُ»**؛ أي: ثُلِّثَتْ عينُهُ في المضارِع؛ أي: فُتِحَتْ، وكُسِرَتْ، وضُمَّتْ؛ نحو: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، و«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«نَصَرَ يَنْصُرُ»؛ فعينُ هذه الأفعالِ في المضارِعِ جاءت على الحرَكاتِ الثلاث، وهذه خاصِّيَّةٌ لصيغةِ «فَعَلَ» المجرَّدِ؛ وذلك لكثرةِ دَوَرانِهِ على الألسنة، ولا شرطَ لكسرِ العينِ وضمِّها في مضارِعه ـ خلا ما يأتي مِن ضوابِطِها ـ لكنَّ الفتحَ يُشترَطُ له ما ذكَرَهُ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِهِ:

(٥) **قولُهُ: «وشَرْطُ الفتحِ لها»**؛ أي: لعينِ المضارِع: **«كونُها»**؛ أي: العينِ، **«أو اللامِ حرفَ حَلْقٍ»**، وحروفُ الحلقِ: الهمزةُ والهاء، والعينُ والحاء، والغينُ والخاء؛ مثلُ ما مرَّ في المثالِ السابق: «سَأَلَ يَسْأَلُ»؛ فعينُهُ حرفُ حَلْق، وهو الهمزة، ومثالُ كونِ اللامِ حرفَ حلقٍ: «مَنَحَ يَمْنَحُ».

تنبيهٌ: هذا يعني: أنَّه لا يُفتحُ إلا حرفُ الحَلْق؛ كما مُثِّلَ؛ فلا يُفتَحُ غيرُ حروفِ الحلق، ولا يعني هذا: أنَّ حروفَ الحلقِ يجبُ أن تكونَ مفتوحةً، =

أَوْ «فَعِلَ»، فُتِحَتْ[١].

أَوْ «فَعُلَ»، ضُمَّتْ[٢].

وَغَيْرُهُ[٣]: يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ[٤]؛ مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً؛ فَيُفْتَحُ[٥].

= بل قد تكونُ مضمومةً، أو مكسورة؛ نحوُ: «دَخَلَ يَدْخُلُ»، و«طَلَعَتِ الشمسُ تَطْلُعُ»، و«نَعَقَ به يَنْعِقُ»، و«رَجَعَ يَرْجِعُ».

(١) **قولُهُ: «أو «فَعِلَ»، فُتِحَتْ»**؛ أي: إذا كان الماضي المجرَّدُ على صيغةِ «فَعِلَ» بكسرِ العين؛ مثلُ: «فَرِحَ»، فُتِحَتِ العينُ في المضارعِ؛ تقولُ في «فَرِحَ»: «يَفْرَحُ»، ومثلُها: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«شَرِبَ يَشْرَبُ».

(٢) **قولُهُ: «أو «فَعُلَ»، ضُمَّتْ»**؛ أي: إذا كان الماضي المجرَّدُ على صيغةِ «فَعُلَ» بضمِّ العينِ؛ مثلُ: «حَسُنَ»، ضُمَّتِ العينُ في المضارعِ؛ تقولُ في «حَسُنَ»: «يَحْسُنُ»، ومثلُه: «كَرُمَ يَكْرُمُ»، و«شَرُفَ يَشْرُفُ».

والخلاصةُ:

١ ـ أنَّ الماضيَ الثلاثيَّ المجرَّدَ: «فَعَلَ» بفتحِ العينِ، يجوزُ في عينِ مضارِعِهِ ثلاثةُ الأوجُه، وفي الفتحِ قيدٌ ذكَرْناه.

٢ ـ وأنَّ صيغةَ «فَعِلَ» بكسرِ العين، تُفتَحُ عينُ مضارِعِه؛ هذا القياسُ، ولا تُكسَرُ إلا في أفعالٍ محصورة؛ كوَثِقَ يَثِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَرِعَ عن الشُّبُهاتِ يَرِعُ، ووَمِقَ ـ أي: أحَبَّ ـ يَمِقُ.

٣ ـ وأنَّ صيغةَ «فَعُلَ» بضمِّ العين، تُضَمُّ عينُ مضارِعِهِ؛ ولا يكونُ إلا كذلك.

(٣) **قولُهُ: «وغيرُهُ»**؛ أي: غيرُ الفعلِ المجرَّدِ، وهو المَزِيدُ؛ أي: ما زاد على ثلاثةِ أحرُفٍ؛ مثلُ: «أَكْرَمَ»، و«سَافَرَ»، و«انْطَلَقَ»، و«اسْتَخْرَجَ».

(٤) **قولُهُ: «يُكسَرُ ما قبلَ آخِرِهِ»**؛ أي: مثلُ: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ»، «سَافَرَ يُسَافِرُ»، «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ»، «اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

(٥) **قولُهُ: «ما لم يكنْ أوَّلُ ماضيهِ تاءً زائدةً»**، مثلُ: «تَعَلَّمَ»، و«تَدَحْرَجَ»، و«تَكَسَّرَ»، **«فيُفتَحُ»**؛ أي: يُفتَحُ ما قبلَ آخِرِه، فتقولُ في المضارعِ: «يَتَعَلَّمُ»، و«يَتَدَحْرَجُ»، و«يَتَكَسَّرُ».

وَيُضَمُّ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ رُبَاعِيٍّ(١)، وَلَوْ بِزِيَادَةٍ(٢)، وَيُفْتَحُ مِنْ غَيْرِهِ(٣).

٢ ـ كيفيَّةُ بناءِ فعلِ الأمرِ مِن المضارِع

الْأَمْرُ: مِنْ ذِي هَمْزَةٍ: يُفْتَتَحُ بِهَا(٤)، وَمِنْ غَيْرِهِ(٥): بِتَالِي حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ؛ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا(٦)، .....

---

(١) **قولُهُ: «ويُضَمُّ حرفُ المضارَعةِ مِن رُباعيٍّ»**؛ أي: مِن الفعلِ الذي ماضيهِ أربعةُ أحرُفٍ؛ مثلُ: «دَحْرَجَ»، فتقولُ في مضارِعِهِ: «يُدَحْرِجُ».

(٢) **قولُهُ: «ولو بزيادةٍ»**؛ أي: ولو كان ماضيهِ ثلاثيًّا مَزيدًا بحرفٍ؛ فيُضَمُّ حرفُ المضارَعةِ منه أيضًا؛ فتقولُ: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ»، و«أَجَابَ يُجِيبُ».

(٣) **قولُهُ: «ويُفتَحُ مِن غيرِه»**؛ أي: يُفتَحُ حرفُ المضارَعةِ مِن غيرِ الفعلِ الرباعيِّ، وهو الثلاثيُّ والخماسيُّ والسداسيُّ؛ تقولُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ»، و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

(٤) **قولُهُ: «الأمرُ مِن ذي همزةٍ يُفتَتَحُ بها»** في بعض النسخِ: «يُفتَتَحُ بِهِ»، على أنَّ المرادَ بهمزةِ الحرفُ.

وقولُهُ: «الأمرُ مِن ذي همزةٍ» مبتدأٌ، و**«يُفتتَحُ بها»**: خبَرُه، والمعنى: إذا كان الفعلُ الماضي مبدوءًا بهمزةٍ زائدة ـ سواءٌ كانت همزةَ قطعٍ؛ مثلُ: «أَكْرَمَ»، و«أَعْطَى»، أو همزةَ وصلٍ؛ مثلُ: «انْطَلَقَ»، و«اجْتَهَدَ»، و«احْمَرَّ»، و«اسْتَخْرَجَ»، و«اخْشَوْشَنَ»، و«احْرَنْجَمَ»، و«اطْمَأَنَّ» ـ فيُبنَى فعلُ الأمر منه مفتتَحًا بالهمزةِ؛ أي: بادئًا بها؛ فتقولُ في الأفعالِ السابقةِ: «أَكْرِمْ»، و«أَعْطِ»، و«انْطَلِقْ»، و«اجْتَهِدْ»، و«احْمَرَّ»، و«اسْتَخْرِجْ»، و«اخْشَوشِنْ»، و«احْرَنْجِمْ»، و«اطْمَئِنَّ».

(٥) **قولُهُ: «ومِن غيرِهِ»**؛ أي: مِن غيرِ ذي الهمزةِ؛ أي: ما ليس مبدوءًا بهمزةٍ زائدة.

(٦) **قولُهُ: «بتالي حرفِ المضارَعةِ؛ إن كان متحرِّكًا»**؛ المعنى: إذا كان الفعلُ ليس مبدوءًا بهمزةٍ، وأرَدتَّ أن تبنيَ منه فعلَ أمرٍ، فإنَّك تستفتِحُ الفعلَ بتالي حرفِ المضارَعةِ؛ أي: الذي بعد حرفِ المضارَعةِ، بعد حذفِ حرفِ المضارَعةِ: إذا كان التالي له متحرِّكًا؛ مثلُ: «تُدَحْرِجُ»؛ نحذِفُ حرفَ =

فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا[١]، فَبِالْوَصْلِ[٢]: مَضْمُومًا إِنْ تَلَاهُ ضَمٌّ[٣]؛ وَإِلَّا مَكْسُورًا[٤]، وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: كَالْمُضَارِعِ[٥].

= المضارَعةِ، والذي بعده ـ وهو الدالُ ـ حرفٌ متحرِّكٌ، فنَبدَأُ به؛ نقولُ في الأمرِ: «دَحْرِجْ»، وفي تُعَلِّمُ: «عَلِّمْ».

(١) **قولُهُ: «فإن كان ساكنًا»**؛ أي: إنْ كان ما بعد حرفِ المضارَعةِ ساكنًا، مثلُ: «يَنْصُرُ»، و«يَضْرِبُ»، و«يَفْتَحُ».

(٢) **قولُهُ: «فبالوصلِ»**؛ أي: بهمزةِ الوصلِ، أو بألفِ الوصلِ؛ أي: ابتدِئْ بها.

(٣) **قولُهُ: «مضمومًا إن تلاه ضَمٌّ»**؛ أي: الألفُ؛ أي: تُضَمُّ الألفُ إذا كان بعد الساكنِ حرفٌ مضمومٌ؛ مثلُ: يَنْصُرُ، تقولُ في الأمرِ منه: اُنْصُرْ، ضمَمْتَ الألفَ؛ لأنَّ الثالثَ مضموم.

(٤) **قولُهُ: «وإلَّا مكسورًا»**؛ أي: وإنْ لم يَتْلُهُ ضمٌّ، بأنْ تلاه فتحٌ أو كسرٌ، مثلُ: يَشْرَبُ ويَضْرِبُ، فنأتي بألفِ الوصلِ مكسورًا، فتقولُ: اِشْرَبْ، اِضْرِبْ.

وشذَّ من هذه القاعدة ثلاثةُ أفعال، هي: «أَخَذَ»، و«أَكَلَ»، و«أَمَرَ»؛ فالمسموعُ عن العرَبِ في أفعالِ الأمرِ منها: «خُذْ»، و«كُلْ»، و«مُرْ»، بحذف الحرفِ الساكنِ بعد حذف حرفِ المضارعة، ولو جيء به على القياسِ لقيل: «اُخُذْ»، و«اُ كُلْ»، و«اُمُرْ»؛ وكلُّها على وزنِ: «اُفْعُلْ»؛ فالهمزةُ الثانيةُ وهي فاءُ الفعل ساكنة، والأُولى همزةُ الوصلِ؛ فلما حذفوا الفاءَ؛ استغنوا عن همزةِ الوصل؛ لأنَّ ما بعد الفاءِ المحذوفةِ محرَّكٌ؛ فلا حاجةَ إلى إقرارِ همزةِ الوصل.

قال المصنِّفُ في «هَمْعِ الهوامعِ» (٦/ ٢٥٢): «قال أبو حَيَّانَ: ولم يَجعَلْ سيبَوَيْهِ لهذا الحذفِ عِلَّةً سوى السماعِ المَحْض». اهـ.

(٥) **قولُهُ: «وحرَكةُ ما قبلَ آخِرِهِ»**؛ أي: آخِرِ الأمرِ، **«كالمضارِعِ»**؛ أي: كحرَكةِ ما قبلَ آخِرِ المضارعِ في جميعِ أحوالِهِ فتحًا وضمًّا وكسرًا؛ تقولُ في يَرْكَبُ: «ارْكَبْ»، وفي يَكْتُبُ: «اُكْتُبْ»، وفي يَسْتَخْرِجُ: «اسْتَخْرِجْ»؛ وذلك لأنَّ الأمرَ في الأصلِ مقتطَعٌ مِن المضارعِ، ومأخوذٌ منه.

مصادرُ الأفعال الثلاثية

* الْمَصْدَرُ لِـ «فَعَلَ»(١) وَ«فَعِلَ»(٢) مُتَعَدِّيَيْنِ: فَعْلٌ(٣).

وَلِـ «فَعَلَ» لَازِمًا(٤): فُعُولٌ(٥)، وَ«فَعِلَ»(٦): فَعَلٌ(٧)، وَلِـ «فَعُلَ»(٨): فُعُولَةٌ، وَفَعَالَةٌ(٩).

مصادرُ الأفعال غير الثلاثية

وَلِـ «أَفْعَلَ»: إِفْعَالٌ(١٠).

وَ«فَعَّلَ»: تَفْعِيلٌ(١١)، وَتَفْعِلَةٌ(١٢).

---

(١) بفتحِ الفاء والعينِ؛ كـ «ضَرَبَ»، و«أَكَلَ».
(٢) بفتحِ الفاءِ وكسرِ العين؛ كـ «فَهِمَ»، و«سَمِعَ».
(٣) نحوُ: «ضَرَبَ ضَرْبًا»، و«أَكَلَ أَكْلًا»، و«فَهِمَ فَهْمًا»، و«سَمِعَ سَمْعًا».
(٤) بفتحِ الفاءِ والعين.
(٥) كـ «قَعَدَ قُعُودًا»، و«خَرَجَ خُرُوجًا».
(٦) بكسرِ العين أي: لازمًا.
(٧) نحوُ: «فَرِحَ فَرَحًا»، و«تَعِبَ تَعَبًا».
(٨) بضمِّ العين، ولم يقُلْ: لازِمًا؛ لأنَّ «فَعُلَ» لا يأتي إلا لازمًا.
(٩) نحوُ: «صَعُبَ صُعُوبةً»، و«سَهُلَ سُهُولةً»، و«جَزُلَ جَزَالةً»، و«نَبُلَ نَبَالةً».
تنبيه: هنا انتهى حديثُ المصنِّفِ عن مصادرِ الأفعالِ الثلاثيَّة، وهي في الغالبِ سماعيَّة، يُعتمَدُ فيها على ما سُمِعَ عن العرَب.
وأمَّا مصادرُ الأفعالِ غيرِ الثلاثيَّةِ ـ كالرباعيَّةِ والخماسيَّةِ والسداسيَّةِ ـ فهي مَقِيسةٌ على ما سُمِعَ عن العرَب؛ وهو ما سيتحدَّثُ عنه المصنِّفُ الآنَ؛ قال ابنُ مالكٍ:

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

وقال ابنُ جِنِّيْ في «الخصائص» (١/ ١١٤): «ما قِيسَ على كلامِ العرَب، فهو عندهم مِن كلامِ العرَب». اهـ.
(١٠) نحو: «أَكْرَمَ إكرامًا»، و«أَفْهَمَ إفهامًا».
(١١) هذا إذا كان الفعلُ صحيحًا؛ مثلُ: «سَبَّحَ تسبيحًا»، و«سلَّم تسليمًا».
(١٢) هذا إذا كان الفعلُ معتلًّا؛ نحوُ: «زكَّى تَزْكِيَةً»، و«رضَّى تَرْضِيَةً».

وَ«فَعْلَلَ»: فَعْلَلَةٌ(١).

وَ«فَاعَلَ»: فِعَالٌ، وَمُفَاعَلَةٌ(٢).

وَمَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ(٣)، وَزْنُهُ: بِكَسْرِ ثَالِثِهِ، وَأَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ(٤).

وَمَا أَوَّلُهُ تَاءٌ(٥)، وَزْنُهُ: بِضَمِّ رَابِعِهِ(٦).

*(٧) الْمَرَّةُ(٨) ..... اسمُ المَرَّةِ، واسمُ الهَيْئَةِ

---

(١) كـ«دَحْرَجَ دَحْرَجَةً»، وله ـ أيضًا ـ: «فِعْلَالٌ»، إذا كان الفعلُ مضاعَفًا؛ فتقولُ: «وَسْوَسَ وَسْوَسَةً ووِسْوَاسًا»، و«زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا»؛ قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١]، وهو في غير المضاعف سماعي، مثل: «دِحْرَاج».

(٢) مثلُ: «قاتَلَ قِتَالًا ومُقَاتَلةً»، و«نازَلَ نِزَالًا ومُنَازَلةً».

(٣) **قولُهُ**: «**وما أَوَّلُهُ همزةٌ**»؛ أي: الذي أوَّلُهُ همزةُ وصلٍ مِن الأفعالِ الماضيةِ، ذكر المصنفُ رحمهُ اللهُ منها سبعةَ أوزانٍ في أوَّلِ هذه النُّبْذةِ، وهي ـ على ترتيبِهِ ـ: «افْعَنْلَلَ»، و«افْعَلَلَّ»، و«افْتَعَلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، و«افْعَلَّ»، و«افْعَالَّ».

(٤) **قولُهُ**: «**وزنُهُ: بكسرِ ثالثِهِ، وألفٍ قبلَ آخِرِه**»؛ أي: مصدرُهُ بكسرِ الحرفِ الثالثِ منه، وزيادةِ ألفٍ في آخِرِه؛ مثلُ: «احْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا»، و«اقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا»، و«اقْتَحَمَ اقْتِحَامًا»، و«انْفَجَرَ انْفِجَارًا»، و«اسْتَفْهَمَ اسْتِفْهَامًا»، و«احْمَرَّ احْمِرَارًا»، و«احْمَارَّ احْمِيرَارًا».

(٥) **قولُهُ**: «**وما أَوَّلُهُ تاءٌ**»؛ أي: الفعلُ الذي أوَّلُهُ تاءٌ زائدةٌ، نحوُ: «تَخَاصَمَ»، و«تَعَلَّمَ»، و«تَدَحْرَجَ».

(٦) **قولُهُ**: «**وزنُهُ: بضمِّ رابعِه**»؛ أي: وزنُ مصدرِهِ بضمِّ رابعِهِ؛ فنقولُ: «تَخَاصَمَ تَخَاصُمًا»، و«تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا»، و«تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا».

(٧) تحدَّث المصنِّفُ هنا عن اسمِ المرَّةِ واسمِ الهَيْئةِ، في إثرِ حديثِهِ عن المصادِرِ؛ لأنَّ اسمَ المرَّةِ واسمَ الهَيْئةِ عندهم مِن جملةِ المصادِرِ، وإن كانت أنواعًا خاصَّةً منه؛ فاسمُ المرَّةِ مع الفعلِ: مبيِّنٌ للعدَدِ، واسمُ الهَيْئةِ معه: مبيِّنٌ للنوعِ؛ تقولُ: «ضَرَبْتُهُ ضَرْبةً»، أو «ضَرْبَتَيْنِ»، أو «ثلاثَ ضَرَباتٍ»، وتقولُ: «جلَسَ جِلْسةَ الأميرِ»، و«ذَبَحَ ذِبْحةً حسَنةً».

(٨) **اسمُ المرَّةِ**: هو اسمٌ يدُلُّ على حصولِ الفعلِ مرَّةً واحدةً، ويُصاغُ مِن الفعلِ =

مِنْ غَيْرِ ثُلَاثِيٍّ: بِتَاءٍ(١)؛ وَمِنْهُ إِنْ عَرِيَ: بِـ «فَعْلَةٍ»(٢).

*** وَالْهَيْئَةُ: بِـ «فِعْلَةٍ»(٣).**

بناءُ المشتقَّاتِ غيرِ الوصفيَّة

*** الْآلَةُ(٤):**

بناءُ اسمِ الآلة

- «مِفْعَلٌ»(٥).

- وَ«مِفْعَالٌ»(٦).

= الثلاثيِّ على وزنِ فَعْلةٍ؛ مثلُ: «جَلْسةٍ»، و«جَرْعةٍ»، و«شَرْبةٍ».

(١) **قولُهُ: «مِن غيرِ ثلاثيٍّ: بتاءٍ»**؛ أي: يُصاغُ اسمُ المرَّةِ مِن غيرِ الفعلِ الثلاثيِّ: بتاءٍ تُزادُ على مصدرِهِ القياسيِّ؛ تقولُ: «ابْتَسَمَ ابتسامةً»، و«استخرَجَ استخراجةً».

(٢) **قولُهُ: «ومنه»**؛ أي: يُصاغُ اسمُ المرَّةِ مِن الفعلِ الثلاثيِّ؛ **«إن عَرِيَ»**؛ أي: مِن التاءِ: **«بِـ «فَعْلةٍ»»**، مرادُ المصنِّفِ: أنَّ اسمَ المرَّةِ يُصاغُ مِن الفعلِ الثلاثيِّ على وزنِ: «فَعْلةٍ»؛ إذا لم يكنْ مصدرُهُ في الأصلِ مختومًا بالتاءِ؛ مثلُ ما تقدَّم مِن الأمثلةِ؛ نحوُ: «جَلَسْتُ جَلْسةً»، و«ضرَبْتُهُ ضَرْبةً»، فإذا كان المصدَرُ الأصليُّ يُبنَى على فَعْلةٍ، فلا بُدَّ مِن وصفِها بالواحدةِ للدَّلَالةِ على المرَّة؛ تقولُ: «رَحِمْتُهُ رَحْمةً واحدةً».

(٣) **قولُهُ: «والهَيْئةُ: بِـ «فِعْلةٍ»»**؛ يعني: إنْ عَري من التاء، وأقول: اسمُ الهَيْئةِ: هو اسمٌ يدُلُّ على هيئةِ الفعلِ حين وقوعِهِ؛ مثلُ: «طِلْبَةٍ»، و«عِيشَةٍ»؛ تقولُ: «أَعْجَبَتْنِي وِقْفةَ الخطيبِ»، فإن كان المصدرُ مبنيًّا على فِعْلَة، فيدل على الهيئةِ بالوصفِ، نحو: نَشَدَ الضَّالةَ نِشدةً عظيمةً، ولا يُبنَى اسمُ الهيئةِ مِن غيرِ الثلاثيِّ؛ ولهذا لم يذكُرْهُ المصنِّف.

وما ورَدَ مِن ذلك، فشاذٌّ؛ كقولِهم: «زَيْدٌ حَسَنُ العِمَّةِ»؛ مِن: «تَعَمَّمَ».

(٤) **قولُهُ: «الآلةُ»** هو: لفظٌ مشتقٌّ دالٌّ على أداةٍ تُعِينُ الفاعلَ في تحصيلِ الفعل، ولا يُصاغُ إلا مِن الثلاثيِّ المبنيِّ للمعلومِ المتعدِّي.

(٥) **قولُهُ: «مِفْعَلٌ»**؛ مثلُ: «مِبْرَدٍ»، و«مِقَصٍّ»، و«مِنْجَلٍ».

(٦) **قولُهُ: «مِفْعالٌ»**؛ مثلُ: «مِفْتاحٍ»، و«مِنْشارٍ»، و«مِقْراضٍ».

ـ وَ«مِفْعَلَةٌ»(١).

فِي الْأَشْهَرِ(٢).

* الْمَكَانُ(٣) مِنْ ثُلَاثِيٍّ عَلَى: «مَفْعَلٍ»(٤)، وَبِالْكَسْرِ لِلْعَيْنِ إِنْ كَانَ

بناءُ اسمِ المكانِ، ومثلُهُ الزمان

---

(١) **قولُهُ**: «مِفْعَلَةٌ»؛ مثلُ: «مِكْنَسةٍ»، و«مِسْطَرةٍ».
وهذه الأوزانُ الثلاثةُ هي مِن قَبِيلِ المشتقِّ غيرِ الوصفيِّ، وأجاز مَجمَعُ اللُّغَةِ العربيَّةِ المِصْريُّ وزنَ «فَعَّالةٍ»؛ مثلُ: «غَسَّالةٍ»، و«بَرَّايةٍ»، و«خَرَّامةٍ»... إلخ.

(٢) **قولُهُ**: «فِي الأَشْهَرِ»؛ أي: في الاستعمالِ، وهو مِن قَبِيلِ المشتقِّ القياسيِّ.
وهناك قِسْمٌ مِن قَبِيلِ الجامدِ الذي لا يُقاسُ عليه؛ فهو سماعيٌّ، وهي أوزانٌ شتَّى لا ضابطَ لها؛ منها: «الفَأْسُ»، و«القَدُومُ»، و«السِّكِّينُ».
وأمَّا ما يُذكَرُ مِن «المُكْحُلةِ»، و«المُسْعُطِ»، و«المُنْخُلِ»، و«المُدُقِّ»، و«المُدْهُنِ»، فالصحيحُ: أنَّها أسماءُ أوعيةٍ مخصوصةٍ؛ لأنَّها مخالِفةٌ لصِيَغِها؛ قال ابنُ سِيدَهْ: «وقد جاء منه خمسةُ أحرُفٍ بضمِّ الميمِ؛ قالوا: مُكْحُلةٌ، ومُسْعُطٌ، ومُنْخُلٌ، ومُدُقٌّ، ومُدْهُنٌ؛ لم يذهبوا مَذْهَبَ الفِعْلِ، ولكنَّها جُعِلَتْ أسماءً لهذه الأوعية». «المخصَّص» (٤/ ٣٢٢)، وينظر: «ارتشاف الضَّرَب» (٢/ ٥٠٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٢١١).

(٣) **قولُهُ**: «المكانُ»؛ أي: اسمُ المكانِ، وبحَثَهُ هنا؛ لأنَّه مِن المشتقَّات، ولم يذكُرِ اسمَ الزمانِ؛ لأنَّ بناءَهُ مثلُ بناءِ اسمِ المكان، واسمُ المكانِ أكثرُ دوَرانًا مِن اسم الزمان. ولم يذكر المصدرَ الميميَّ ـ أيضا ـ وضابطُ الثلاثة أن يقال: إذا أُريد بالمفعل المصدرُ الميميُّ فهو بالفتح مطلقا، إلا إذا كان واويَّ الفاء صحيحَ اللام فمكسورٌ، وإذا أريد به الزمانُ أو المكانُ فمفتوحٌ ـ أيضًا ـ إلا إذا كان من المضاعف اللازم، أو مما اشتهر بالكسر، أو واويَّ الفاءِ فمكسورٌ.

(٤) **قولُهُ**: «مِن ثلاثيٍّ على: «مَفْعَلٍ»؛ كـ «مَلْعَبٍ»، و«مَكْتَبٍ»، و«مَسْعًى»، وهذا مقيَّدٌ بما إذا لم يكنِ المضارعُ منه مكسورَ العينِ، كضرب يضرِب؛ فإن الظرفَ منه مكسورُ العين، نحو: هذا مَضرِبُ زيدٍ، أي: مكانُ ضربِه، أو زمانِه.

مِثَالًا[١]، وَمِنْ غَيْرِهِ بِلَفْظِ الْمَفْعُولِ[٢].

بناءُ المشتقَّاتِ الوصفيَّة

*** الصِّفَاتُ: الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ[٣] مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ: بِزِنَةِ الْمُضَارِعِ[٤]، وَإِبْدَالِ أَوَّلِهِ مِيمًا مَضْمُومَةً[٥]، وَيُكْسَرُ مَتْلُوُّ الْآخِرِ فِي الْفَاعِلِ[٦]، وَيُفْتَحُ فِي الْمَفْعُولِ[٧].**

وَمِنْهُ[٨]: زِنَةُ فَاعِلٍ، وَمَفْعُولٍ[٩].

---

(١) **قولُهُ: «وبالكسرِ للعينِ إن كان مثالًا»**؛ المثالُ: ما كان أوَّلُهُ حرفَ عِلَّة؛ مثلُ: «وَعَدَ»؛ فاسمُ المكانِ منه بكسرِ العين: «مَوْعِدٌ»؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [هود: ١٧]؛ أي: مكانُ وَعْدِه، وهذا مقيَّد بما إذا كان صحيح اللام، فإن كان معتلَّها كان بالفتح مطلقًا، نحو: موقًى، ومولًى.

(٢) **قولُهُ: «ومِن غيرِهِ»**؛ أي: مِن غيرِ الثلاثيِّ: **«بلفظِ المفعولِ»**؛ مثلُ: «مُنْطَلَقٍ»: مكانُ انطلاقِ السباقِ، و«مُسْتَشْفًى».

(٣) **قولُهُ: «الفاعلُ والمفعولُ»**؛ أي: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ؛ كيف يصاغانِ؟ وسُمِّيَتْ صفاتٍ؛ لأنَّها تدُلُّ على صفةٍ: «ضارِبٍ»، و«مضروبٍ».

(٤) **قولُهُ: «بِزِنَةِ الْمُضَارِعِ»**؛ أي: الفعلِ المضارِعِ.

(٥) **قولُهُ: «وَإِبْدَالِ أَوَّلِهِ مِيمًا مَضْمُومَةً»**، فنقول في يُكرِم، ويَنطلِق، ويَستخرِج: «مُكْرِمٍ»، و«مُنْطَلِقٍ»، و«مُسْتَخْرِجٍ».

(٦) **قولُهُ: «ويُكسَرُ متلوُّ الآخِرِ»**؛ أي: الحرفُ الذي قبل الآخِرِ، وهذا في اسم الفاعل.

(٧) **قولُهُ: «ويُفتَحُ في المفعولِ»**؛ أي: يُفتَحُ الحرفُ الذي قبل الآخِرِ في اسمِ المفعولِ؛ مثلُ: «مُكْرَمٍ»، و«مُصْطَفًى»، و«مُسْتَخْرَجٍ».

س: هل «مُخْتَارٌ»: اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مفعولٍ؟

ج: هو صالِحٌ للاثنَيْن، وأصلُ اسمِ الفاعلِ: «مُخْتَيِرٌ» بكسرِ الياء، وأصلُ اسمِ المفعولِ: «مُخْتَيَرٌ» بفتحِها؛ تحرَّكَتِ الياءُ، وانفتَحَ ما قبلَها؛ فقُلِبَتِ أَلِفًا في الصيغتَيْنِ؛ فصارت: «مُخْتارًا» فيهما.

(٨) **قولُهُ: «ومنه»**؛ أي: يُصاغُ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ مِن الثلاثيِّ.

(٩) **قولُهُ: «زنةُ فاعِلٍ»**؛ مثلُ: «كاتِبٍ»، و«ضارِبٍ»، **«ومفعولٍ»**؛ مثلُ: =

لَكِنْ(١) **لِـ «فَعِلَ»: فَعِلٌ، وَأَفْعَلُ، وَفَعْلَانُ**(٢)**، وَلِـ «فَعُلَ»: فَعْلٌ، وَفَعِيلٌ**(٣).

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: «سَأَلْتُمُونِيهَا»(٤): بابُ الزيادة

= «مكتوبٍ»، و«مضروبٍ».

(١) لمَّا تحدَّث المصنِّفُ عن بناءِ اسمِ الفاعلِ مِن «فَعَلَ» بفتحِ العينِ؛ لازمًا كان أو متعدِّيًا، وأشار إلى أنه مطَّرِدٌ مَقِيسٌ ـ: ذكَرَ بعد ذلك بناءَ اسمِ الفاعلِ مِن «فَعِلَ» بكسرِ العين:

فإنَّ «فَعِلَ» بكسرِ العين؛ إن كان متعدِّيًا، فقياسُهُ ـ أيضًا ـ أن يكونُ على زنةِ اسمِ الفاعِلِ؛ مثلُ: «رَكِبَ الناقةَ، فهو راكبٌ»، و«عَلِمَ الأمرَ، فهو عالِمٌ».

أمَّا «فَعِلَ» اللازمُ، و«فَعُلَ» بضمِّ العينِ، فلا يأتي اسمُ الفاعلِ منهما على وزنِ «فاعِلٍ»، بل لهما أوزانٌ مخصوصةٌ، هي أوزانُ الصفةِ المشبَّهةِ، وهي حديثُ المصنِّفِ الآتي.

(٢) **قولُهُ: «لِـ «فَعِلَ»»**؛ أي: اللازمِ؛ فإنَّك إذا أرَدتَّ أن تصوغَ منه اسمَ الفاعِلِ، فله أوزانٌ، هي: **«فَعِلٌ»**؛ في الأعراض، مثلُ: «طَرِبَ فهو طَرِبٌ»، و«فَرِحَ فهو فَرِحٌ»، **«وأَفْعَلُ»**؛ في الألوان والخَلْق، مثلُ: «سَوِدَ فهو أَسْوَدُ»، و«حَمِرَ فهو أَحْمَرُ»، «وعوِر فهو: أعور»، **«وفَعْلانُ»**؛ فيما دلَّ على الامتلاءِ وحرارةِ البطن، مثلُ: «عَطِشَ فهو عَطْشانُ»، و«شَبِعَ فهو شَبْعانُ».

(٣) **قولُهُ: «ولِـ «فَعُلَ»»** بضمِّ العينِ ـ وهو موضوعٌ للدلالة على الطبائع والخصال اللازمة لمحلها ـ: **«فَعْلٌ»**؛ مثلُ: «ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ»، و«شَهُمَ فهو شَهْمٌ»، **«وفَعِيلٌ»**؛ مثلُ: «شَرُفَ فهو شريفٌ»، و«جَمُلَ فهو جميلٌ».

(٤) **قولُهُ: «حروفُ الزيادةِ: «سَأَلْتُمُونِيهَا»»**؛ أي: الحروفُ التي تُزادُ في الكلماتِ العربيَّةِ، وهي عشرةُ أحرُفٍ، جُمِعَتْ في قولِهم: «سَأَلْتُمُونِيهَا»، وفي قولِهم: «هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ»، وفي قولِ بعضِهم: «الْيَوْمَ تَنْسَاهُ»، لكنْ قالوا: هذا الضابطُ ليس مِن الفألِ الحسَن، وقد تفنَّن العلماءُ في اختراعِ ضوابطِ هذه الحروف، حتى نقَلَ صاحبُ «تاجِ العَرُوسِ» (٨/ ١٦١، مادَّة: ز ي د)، عن شيخِهِ الفاسيِّ: أنَّها بلَغَتْ نحوَ مِئَةٍ ونيِّفٍ وثلاثينَ تركيبًا. =

فَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ: مَعَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ(١).

وَالْهَمْزَةُ: مُصَدَّرَةً(٢)، أَوْ مُؤَخَّرَةً(٣).

= **قلتُ**: وهذا يدُلُّ على عنايةِ العلماءِ بهذا المَبحَثِ، وعلى أهمِّيَّتِهِ عندَهم؛ قال أبو محمَّدٍ الفِهْريُّ:

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَكْذِبْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وجمَعَها ابنُ مالكٍ أربعَ مَرَّاتٍ في أربعةِ أمثلةٍ في بيتٍ واحدٍ بديعٍ؛ فسبحانَ مَن ألانَ له النظمَ؛ يقولُ:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

ولا يُحكَمُ بزيادةِ هذه الحروفِ إلا بضوابطَ تُعرَفُ بها أنَّها زائدةٌ؛ كما سيذكُرُهُ المصنِّفُ.

وحيث قلنا: حروف الزيادة، فليس مرادُنا أن هذه الحروفَ لا توجَدُ في الكلمةِ إلا زائدةً أبدًا، بل قد تكون أصولًا، كما في: «سألَ»، و«سلمَ»، و«مالَ»، و«تلا»، وإنما المرادُ أنه إذا أريدَ الزيادةُ في الكلمةِ لغيرِ تضعيفٍ أو إلحاقٍ، فلا تكونُ الزيادةُ إلا منها. (زيادةُ الإلحاقِ؛ مثلُ زيادةِ الباءِ الثانيةِ في «جَلْبَبَ»؛ فزيادتُها زيادةُ إلحاق، ومثلُ الراءِ المضعَّفةِ في «كَرَّمَ»؛ فهذه زيادةُ تضعيفٍ للمبالَغة).

(١) هذا شروعٌ في ذكرِ ضوابطِ الزيادة.

قولُهُ: «**فالألفُ والواوُ والياءُ: مع أكثرَ مِن أصلَيْن**»؛ أي: مثلُ: «ضارِبٍ»، و«عَجُوزٍ»، و«قَضِيبٍ»؛ فالألفُ والواوُ والياءُ زوائدُ؛ لأنَّها رابعةٌ؛ وأمَّا إذا كانت هذه الحروفُ الثلاثةُ مع أصلَيْنِ، فهي أصليَّة؛ لأنَّ أصولَ الكلماتِ العربيَّةِ ثلاثيَّةٌ، ولا تنقُصُ الكلمةُ عن ثلاثةِ أحرُفٍ؛ فالألفُ في «بَابٍ»، والواوُ في «شَوْكٍ»، والياءُ في «رَضِيَ»، كلُّها حروفٌ أصليَّةٌ؛ لأنَّها مِن أصولِ الكلمة، وأشار المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بعضِ ذلك فيما تقدَّم.

(٢) **قولُهُ**: «**والهمزةُ: مصدَّرةً**»؛ أي: والهمزةُ يُحكَمُ بزيادتِها؛ إذا كانت مصدَّرةً؛ أي: في صَدْرِ الكلمةِ، وبعدَها ثلاثةُ أصولٍ؛ مثلُ: «إِصْبَعٍ»، فإن جاء بعدها أقلُّ مِن الثلاثةِ، أو أكثرُ مِن الثلاثةِ، فالهمزةُ أصليَّةٌ؛ نحوُ: «إِبِلٍ»، و«إِصْطَبْلٍ».

(٣) **قولُهُ**: «**أو مؤخَّرةً**»؛ أي: ويُحكَمُ ـ أيضًا ـ بزيادةِ الهمزةِ؛ إذا كانت في آخِرِ =

وَالْمِيمُ: مُصَدَّرَةً(١).

وَالنُّونُ: بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَفِي نَحْوِ: «غَضَنْفَرٍ»(٢)**، وَفِيمَا مَرَّ**(٣).

= الكلمةِ، وقبلها ألفٌ مسبوقةٌ بثلاثةِ أصولٍ، أو أكثرَ؛ نحوُ: «حمراءَ»، و«خضراءَ»، و«عاشوراءَ»، فإن تقدَّم على الألفِ حرفٌ أو حَرْفانِ، فالهمزةُ ليست زائدةً؛ نحوُ: «مَاءٍ»، و«هَوَاءٍ».

(١) **قولُهُ: «والميمُ: مصدَّرةً»**؛ أي: وتكونُ الميمُ زائدةً؛ إذا كانت في صَدْرِ الكلمةِ، وبعدها ثلاثةُ أصولٍ؛ مثلُ: «مَلْعَبٍ»، و«مَعْدِنٍ»، ولو كانت الميمُ في الآخِرِ؛ مثلُ: «ضِرْغَامٍ»، أو في الأوَّلِ ولم يقَعْ بعدها إلا حرفانِ؛ كـ «مَهْدٍ»، و«مَهْرٍ»؛ فهي أصليَّة.

(٢) **قولُهُ: «والنونُ: بعد أَلِفٍ زائدةٍ»**؛ أي: تكونُ النونُ زائدةً في مواضعَ ثلاثةٍ:

١ ـ إذا كانت في آخِرِ الكلمةِ، وقبلها ألفٌ مسبوقةٌ بثلاثةِ أحرُفٍ؛ مثلُ: «سَكْرانَ»، و«عِمْرانَ»، خلافًا لـ «عَرَبُونٍ»؛ فالنونُ فيه أصليَّة؛ لأنَّها لم تُسبَقْ بألف.

٢ ـ أن تقَعَ في الوسَطِ ساكنةً بين أربعةِ أحرفٍ بالسَّويَّة؛ مثالُه: «غَضَنْفَرٍ» ـ مِن أسماءِ الأسَدِ ـ خلافًا لغُرْنَيْقٍ ـ ضربٍ مِن طَيْرِ الماءِ ـ فالنونُ أصليَّةٌ؛ لأنَّها متحرِّكة.

٣ ـ ما يأتي في الفِقْرةِ التالية.

فائدةٌ: يقالُ: «العَرَبُونُ» بفتحتَيْن، وفيه لغتانِ أُخْرَيانِ: «العُرْبُونُ»، و«العُرْبَانُ»، ونونُهُ أصليَّةٌ، وأعرَبَ في بَيْعِهِ: أعطى العَرَبُونَ، وعَرْبَنَهُ: إذا أعطاه ذلك، قال الأصمعيُّ: «العَرَبُونُ: أعجميٌّ معرَّب». ينظر: «مختار الصحاح»، و«المِصْباح المنير»، مادة: (ع ر ب ن).

(٣) **قولُهُ: «وفيما مَرَّ»**؛ أي: وتكونُ النونُ زائدةً فيما مَرَّ مِن أبنيةِ الفعلِ؛ وهي: «افْعَنْلَلَ»؛ نحوُ: «احْرَنْجَمَ»، و«انْفَعَلَ»؛ نحوُ: «انْقَطَعَ»، وما تصرَّف منهما مِن المضارعِ والأمرِ، وما اشتُقَّ منهما؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، وغيرِهما.

وَالتَّاءُ: فِي نَحْوِ: «مُسْلِمَةٍ»[١]، وَمَا مَرَّ[٢].

وَالسِّينُ: مَعَهَا فِي «اسْتِفْعَالٍ»[٣].

وَالْهَاءُ: فِي الْوَقْفِ[٤].

وَاللَّامُ: فِي الْإِشَارَةِ[٥].

بابُ الحذف **الْحَذْفُ[٦]: يَطَّرِدُ فِي:**

---

(١) **قولُهُ: «والتاءُ: في نحوِ: «مُسْلِمةٍ»»**؛ أي: زائدةٌ، وهذا حكمُ تاءِ التأنيثِ: أنَّها زائدةٌ مطلَقًا.

(٢) **قولُهُ: «وما مَرَّ»**؛ أي: مِن صِيَغِ الأفعالِ التي تقدَّمت؛ فالتاءُ فيها زائدةٌ، وهي:
١ ـ تَفَعْلَلَ.
٢ ـ تَفَاعَلَ.
٣ ـ تَفَعَّلَ.
٤ ـ افْتَعَلَ وبابُها.
وما تصرَّف، أو اشتُقَّ منها.
والتاءُ في مضارِعِ المخاطَبِ؛ نحوُ: «تَقُولُ»، و«تَزْعُمُ»؛ فالتاءُ في كلِّ ذلك زائدة.

(٣) **قولُهُ: «والسينُ: معَها في «استفعالٍ»»**؛ أي: وتكونُ السينُ زائدةً مع التاءِ في الاستفعالِ، وما تصرَّف أو اشتُقَّ منها؛ مثلُ: «اسْتَغْفَرَ»، و«اسْتَجْوَبَ»، و«مُسْتَغْفِرٍ»، و«مُسْتَجْوِبٍ»، وغيرِ ذلك.

(٤) **قولُهُ: «والهاءُ: في الوقفِ»**؛ أي: وتكونُ الهاءُ زائدةً في الوقفِ، وهي هاءُ السكتِ؛ تقولُ: «لِمَهْ؟»، و«لم يَرَهْ»، وكقولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقَّة: ٢٨ ـ ٢٩].

(٥) **قولُهُ: «واللامُ: في الإشارةِ»**؛ أي: في اسمِ الإشارةِ؛ مثلُ: «ذَلِكَ»، و«هُنَالِكَ»، وهي لامُ البعدِ، وتُزادُ لفائدةِ الدَّلَالةِ على بُعْدِ المشارِ إليه، ولك أن تَحذِفَها؛ تقولُ: «ذَاكَ»، و«هُنَاكَ».

(٦) **قولُهُ: «الحذفُ»**؛ أي: حذفُ بعضِ الحروفِ مِن بعضِ الكلمات، وأكبرُ أسبابِ =

ـ فَاءِ مُضَارِعٍ، وَأَمْرٍ، وَمَصْدَرٍ؛ مِنَ الْمِثَالِ(١).

ـ وَهَمْزَةِ «أَفْعَلَ» فِي مُضَارِعِهِ، وَوَصْفَيْهِ(٢).

= الحذفِ: التخفيفُ على اللسان؛ فإنَّ لغةَ العرَبِ لغةٌ كَرِيمةٌ رَشِيقةٌ، كلماتُها عَذْبةٌ؛ فما كان يؤدِّي إلى ثِقَلٍ في النطقِ أو عُسْرٍ به، فيُحذَفُ، وقد يكونُ الحذفُ للتفنُّنِ في الكلام، وتنويعِ الأساليبِ، أو لفائدةٍ أخرى؛ كما سيأتي.

(١) **قولُهُ**: «فاءِ مضارعٍ، وأمرٍ، ومصدَرٍ؛ مِن المثالِ»؛ المثالُ مِن الأفعالِ: ما كانت فاؤُهُ حرفَ عِلَّةٍ، والمراد هنا: ما كان واويَّ الفاء؛ مثلُ: «وَعَدَ»، مضارِعُهُ: «يَعِدُ»، أصلُهُ: «يَوْعِدُ»، ووزنُهُ: «يَفْعِلُ»، وقَعَتِ الواوُ بين عَدُوَّتَيْها: الياءِ المفتوحةِ، والكسرةِ؛ فحُذِفَتْ، فصار الفعلُ: «يَعِدُ»، وهو على وزنِ: «يَعِلُ»، لكنْ لو كان بعد الواوِ فتحةٌ، صحَّت الواوُ؛ أي: ثبَتَتْ؛ مثلُ: «يَوْجَلُ»، وكذا لو كانتِ الياءُ غيرَ مفتوحةٍ، صحَّت الواوُ ـ أيضًا ـ؛ مثلُ: «يُوجِدُ»، و«يُوعِدُ».

«وأَمْرٍ»؛ أي: وأَمْرٍ مِن: «وَعَدَ»، نقولُ: «عِدْ»، فحُذِفَتِ الواوُ مِن الأمرِ؛ حملًا له على المضارِعِ؛ لأنَّه مقتطَعٌ منه؛ كما تقدَّم.

وقولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومَصْدَرٍ»؛ مثالُهُ: «عِدَةٌ» مِن الفعلِ المثالِ، وأصلُ عِدَةٍ: «وِعْدٌ» بكسرِ الواوِ، وسكونِ العين؛ حُذِفَتِ الواوُ، وأُعطِيَتِ العينُ الكسرةَ التي هي حرَكةُ الفاء، فصارتِ الكسرةُ دليلًا على الفاءِ المحذوفة، وعُوِّضَ عن الفاءِ المحذوفةِ تاءٌ في المصدَر، فصار: «عِدَة».

(٢) **قولُهُ**: «وهمزةِ «أَفْعَلَ» في مضارِعِهِ، ووصفَيْهِ»؛ المرادُ بالوصفَيْنِ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ أي: يطَّرِدُ في هذه الثلاثةِ: فالفعلُ «أَفْعَلَ» مثلُ: «أَكْرَمَ»، إذا قلتَ في مضارِعِهِ: «أُكْرِمُ»، فإنَّ أصلَه: «أُؤَكْرِمُ»؛ على وزنِ: «أُؤَفْعِلُ»؛ فصار في اجتماعِ الهمزتَيْنِ ثِقَلٌ، فحُذِفَتْ ثانيتُهما، فصار: «أُكْرِمُ»؛ على وزنِ: «أُفْعِلُ»؛ وحُمِلَ على همزةِ المضارَعةِ سائرُ حروفِ المضارَعةِ، ثم حُمِلَ على المضارِعِ في الحذفِ أخَواهُ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ؛ ليكونَ الجميعُ على سَنَنٍ واحدٍ؛ تقولُ: «مُكْرِمٌ»، و«مُكْرَمٌ»، والأصلُ: «مُؤَكْرِمٌ»، و«مُؤَكْرَمٌ»؛ وجاء الأصلُ في مواضعَ، منها قولُ الشاعر:

فَـــإِنَّـــهُ أَهْـــلٌ لِأَنْ يُـــؤَكْـــرَمَـــا

ـ وَأَحَدِ مِثْلَيْ: «ظَلَّ»، وَ«مَسَّ»، وَ«أَحَسَّ»[(١)] مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ[(٢)]، مَكْسُورًا أَوَّلُ الْأَوَّلَيْنِ[(٣)]، وَمَفْتُوحًا.

---

(١) **قولُهُ: «وأحَدِ مِثْلَيْ «ظَلَّ»...»**؛ أي: والحذفُ يطَّرِدُ للتخفيفِ في أحدِ مِثْلَيْ «ظَلَّ»، و«مَسَّ»، **وأَحَسَّ**»، والمثلانِ هما اللامانِ في: «ظَلَّ»، والسِّينانِ في كلٍّ من: «مَسَّ»، و«أَحَسَّ»؛ فتُحذَفُ إحدى اللامَيْنِ مِن: «ظلَّ»، وإحدى السينَيْنِ مِن: «مَسَّ»، و«أَحَسَّ».

(٢) **قولُهُ: «مبنيًّا على السكونِ»**؛ أي: في حالِ كونِ أحدِ هذه الأفعالِ الثلاثةِ مبنيًّا على السكونِ؛ وذلك إذا أُسنِدَ إلى ضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ؛ كتاءِ المتكلِّمِ مثَلًا.

(٣) **قولُهُ: «مكسورًا أَوَّلُ الأَوَّلَيْنِ وَمَفْتُوحًا»**؛ الأوَّلانِ هما: «ظَلَّ»، و«مَسَّ»؛ فتَكسِرُ أوَّلَ الفعلِ؛ فتقولُ: «ظِلْتُ»، و«مِسْتُ»، أو تفتحه، فتقول: «ظَلْتُ»، و«مَسْتُ».

والأصلُ: «ظَلِلْتُ»، و«مَسِسْتُ»؛ حُذِفَتِ اللامُ الأُولى المكسورةُ مِن: «ظَلِلْتُ»، والسينُ المكسورةُ مِن: «مَسِسْتُ»، ونُقِلَتْ حرَكَتُهما «الكسرةُ»، إلى الحرفِ الأوَّلِ مِن الفعلَيْن، فصارا: «ظِلْتُ»، و«مِسْتُ»، ووجودُ الكسرةِ في الحرفِ الأوَّلِ دليلٌ على الحرفِ الثاني المحذوفِ؛ **هذا وجه كسر الأول.**

ووجه فتحِهِ: أن تُحذَفَ اللامُ الأُولى المكسورةُ مِن: «ظَلِلْتُ»، والسينُ الأُولى مِن: «مَسِسْتُ»، ويبقى الحرفُ الأوَّلُ مِن الفعلَيْنِ مفتوحًا على حرَكتِهِ الأصليَّة؛ فنقولُ: «ظَلْتُ جالسًا»، و«مَسْتُ الطِّيبَ».

وعلى هذه اللغةِ جاء قولُهُ تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقولُهُ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وأما الفعلُ: «أَحَسَّ»: فيجوزُ فيه حذفُ إحدى السينَيْنِ عند إسنادِهِ إلى ضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ؛ فتقولُ: «أَحَسْتُ»؛ كما يجوزُ بقاءُ السين.

فتبيَّن أن في «ظللت»، و«مسست» ثلاثَ لغات، هي: «ظَلِلْتُ»، و«ظَلْتُ»، و«ظِلْتُ»، و«مَسِسْتُ»، و«مَسْتُ»، و«مِسْتُ»، وأنّ في «أحسست» لغتان، هما: «أَحْسَسْتُ»، و«أَحَسْتُ».

ـ وَأَحَدِ تَاءَيْنِ أَوَّلَ مُضَارِعٍ[١].

* الْإِبْدَالُ[٢]: ..... بابُ الإبدال؛ ومنه الإعلال

---

(١) **قولُهُ**: «وأحَدِ تاءَيْنِ أوَّلَ مضارِعٍ»؛ أي: ويطَّرِدُ الحذفُ في أحدِ تاءَيْنِ أوَّلَ مضارِعٍ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القَدْر: ٤]، وقولِهِ: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [البقرة: ٨٥]، الأصلُ: «تَتَنَزَّلُ»، و«تَتَظَاهَرُونَ»؛ فحُذِفَتْ إحدى التاءَيْنِ تخفيفًا لتوالي المثلَيْن، وتأمَّلْ قولَهُ تعالى: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وقولَهُ سبحانه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣]؛ فأثبَتَ التاءَيْنِ في الآيةِ الأُولى، وحذَفَ إحداهما مِن الآيةِ الثانية، وفي كلٍّ مِن الموضعَيْنِ حِكْمةٌ وسبَبٌ للاختيار.

وقد أشار إلى جوازِ هذه الحذفِ ابنُ مالكٍ بقولِهِ:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

وكلتا التاءَيْنِ حركتُهُ الفتحُ؛ أعني: الموجودةَ والمحذوفةَ في الفعلَيْنِ: «تَنَزَّلُ»، و«تَظَاهَرُونَ»، ونظائرِهما؛ فلذا اختلَفَ الناسُ في المحذوفِ منهما؛ أهي تاءُ المضارَعةِ، أم تاء المطاوَعةِ؟ فقد قيل بهذا، وقيل بذاك، ولكلٍّ تعليل، حتى قال شيخُ مشايِخِنا العلَّامةُ الشيخُ محمَّد الأَمينُ الشِّنْقِيطيُّ لمَّا حكَى الخلافَ في ذلك، قال: «وهذا كحُلْمِ الأَبْكَم»؛ أي: العلمُ به متعذِّر، والله أعلم.

(٢) **[بابُ الإبدالِ]**؛ الإبدالُ؛ أي: إبدالُ حرفٍ بحرفٍ؛ للتخفيفِ، وهو أربعةُ أنواعٍ:

١ ـ إبدالُ حرفٍ صحيحٍ بحرفٍ صحيحٍ؛ فهذا إبدالٌ فقطْ؛ نحوُ: «عذابٍ لازِبٍ، ولازِمٍ».

٢ ـ إبدالُ حرفِ عِلَّةٍ بحرفِ عِلَّةٍ؛ وهذا إبدالٌ وإعلالٌ؛ نحوُ: «مِيزَانٍ»، والأصلُ: «مِوْزَانٍ».

٣ ـ إبدالُ حرفِ عِلَّةٍ بحرفٍ صحيحٍ؛ وهذا إبدالٌ فقطْ؛ نحوُ: «تَمَطَّى»، والأصل: «تَمَطَّطَ».

٤ ـ إبدالُ حرفٍ صحيحٍ بحرفِ عِلَّةٍ؛ وهذا إبدالٌ فقطْ؛ نحوُ: «اِتَّسَرَ»، والأصلُ: «اِيتَسَرَ». =

أَحْرُفُهُ: «طَوَيْتُ دَائِمًا»(١):

ـ فَتُبْدَلُ الْهَمْزَةُ: مِنْ يَاءٍ؛ نَحْوُ: «رِدَاءٍ»(٢)**، وَ«بَائِعٍ»**(٣)**، وَوَاوٍ؛**

= وتبيَّن مِن هذا التقسيم: أنَّ الإبدالَ أعمُّ مِن الإعلالِ؛ فلذا بحَثَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مسائلَ الإعلالِ في هذا البابِ؛ فلا يُظَنَّ أنَّه تركَه؛ فإنَّه أجلُّ مباحثِ الصَّرْفِ وأدَقُّها، وهو مُخُّ علمِ الصرف.

والإعلالُ: لا يقَعُ إلا في حروفِ العِلَّةِ: الألفِ، والواوِ، والياء، وألحَقُوا بها الهمزةَ؛ فالهمزةُ ملحَقةٌ بحروفِ العِلَّةِ؛ لأنَّها تُبدَلُ مِن هذه الحروفِ، وتُبدَلُ هي منها؛ كما سيأتي.

(١) **قولُهُ**: «طَوَيْتُ دَائِمًا»؛ فأحرُفُهُ ثمانيةٌ، وبعضُ النحاةِ يزيدُ الهاءَ؛ ولهذا جمَعُوها في قولِهم: «هَدَأْتَ مُوطِيًا»؛ قال ابنُ مالك:

أَحْـرُفُ الِابْـدَالِ هَـدَأْتَ مُـوطِـيَـا

وعِلَّةُ مَن حذَفَ الهاءَ مِن هذا المبحثِ: أنَّ إبدالَها يطَّرِدُ في الوقفِ على مثلِ: «رَحْمَةٍ»، و«نِعْمَةٍ»؛ وعلى هذا: فيذكُرُونَها في بابِ الوقفِ؛ فلا حاجةَ إلى بَحْثِها في بابِ الإبدال.

(٢) **قولُهُ**: «فتُبدَلُ الهمزةُ: مِن ياءٍ؛ نحوُ: «رِدَاءٍ»»؛ أي: تُجعلُ الياءُ همزةً؛ في نحوِ: «رِدَاءٍ»، أصلُها: «رِدَايٌ»، مِن الرِّدْيةِ؛ وهي: هيئةُ الارتداءِ؛ يقالُ: «فلانٌ حسَنُ الرِّدْيةِ»؛ ففي «رِدَايٍ» تطرَّفَتِ الياءُ بعد ألفٍ زائدةٍ، فصارت ضعيفةً، فقُلِبَتْ همزةً.

س: لِمَ لا تُبدَلُ ياءُ «تبايُنٍ» بهمزةٍ؛ مع كَوْنِها بعد ألفٍ زائدة؟

ج: لأنَّها ليست متطرِّفة.

(٣) **قولُهُ**: «بائعٍ»؛ هذه الهمزةُ مبدَلةٌ مِن ياء، والأصلُ: «بَايِعٌ»؛ وذلك لأنَّ «بائعًا»: مأخوذٌ مِن الفعلِ الأجوفِ: «بَاعَ»، وحصَلَ في الفعلِ إعلالٌ؛ إذْ أصلُهُ: «بَيَعَ»؛ تحرَّكت الياءُ، وانفتَحَ ما قبلها؛ فقُلِبَتْ ألفًا؛ فهذا الإعلالُ سرَى إلى اسمِ الفاعل، فأُبدِلَتِ الياءُ همزةً؛ بخلافِ «صَايِدٍ»، و«عَاوِرٍ»؛ فلم تُبدَلِ الياءُ ولا الواوُ همزةً؛ لأنَّ فعلَيْهِما: «صَيِدَ»، و«عَوِرَ»؛ فلا إعلالَ فيهما.

نَحْوُ: «كِسَاءٍ»[١]، وَ«قَائِمٍ»[٢].

وَ«أَوَاصِلَ»[٣]، وَمَدِّ جَمْعِ «مَفَاعِلَ»[٤]، .....

---

(١) **قولُهُ: «وواوٍ»**؛ أي: وتُبدَلُ الهمزةُ مِن واوٍ؛ في نحوِ: «كِسَاءٍ»، أصلُها: «كِسَاوٌ»؛ لأنَّه مِن «الكِسْوةِ»، قُلِبَتِ الواوُ همزةً؛ لتطرُّفِها بعد ألفٍ زائدةٍ، و«كِسَاءٌ»: على وزنِ «فِعَالٍ».
س: لِمَ لا تُبدَلُ واوُ «دَلْوٍ» بهمزةٍ؟
ج: لأنَّها لم تُسبَقْ بألفٍ زائدة.

(٢) **قولُهُ: «قائم»**، الهمزةُ مبدَلةٌ مِن واوٍ؛ فـ «قائمٌ»: مأخوذٌ مِن الفعلِ الأجوفِ: «قَامَ»؛ حصَلَ فيه إعلالٌ؛ فأصلُهُ: «قَوَمَ»؛ تحرَّكت الواوُ، وانفتَحَ ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفًا، فلمَّا أُعِلَّ الفعلُ، أُعِلَّ اسمُ الفاعلِ تبَعًا للفعلِ، فصار «قَاوِمٌ»: «قائمًا».

(٣) **قولُهُ: «و«أَوَاصِلَ»»**؛ جمعُ «واصِلةٍ»؛ أي: وتُبدَلُ الهمزةُ مِن واوِ «أَوَاصِلَ» الأُولى؛ لأنَّ أصلَ «أَوَاصِلَ»: «وَوَاصِلُ»؛ فالواوُ الأُولى هي فاءُ الكلمةِ الأصليَّةُ ـ أي: في المفرَدِ: «واصِلة» ـ والواوُ الثانيةُ بدلٌ عن ألفِ «فَاعلة»، فلمَّا اجتمَعَتِ الواوانِ، وجَبَ قلبُ الأُولى همزةً تخفيفًا، **وثَمَّ مَلحَظٌ آخَرُ يدعو للإبدالِ**؛ وهو أنه قد يدخُلُ على الكلمةِ واوُ العطفِ أو واوُ القَسَمِ، فتجتمِعُ ثلاثُ واواتٍ حينئذٍ، وذلك مستثقَلٌ؛ فلذلك وجَبَ أن يُبدَلَ مِن الواوِ الأُولى همزةٌ؛ فقيل: «أَوَاصِلُ». ومثلُها: «أَوَاقٍ»، أصلُها: «وَوَاقٍ»، قُلِبَتِ الواوُ الأُولى همزةً.

(٤) **قولُهُ: «ومَدِّ جمعِ «مَفَاعِلَ»»**؛ أي: وتُبدَلُ الهمزةُ مِن مدِّ جمعِ: «مَفَاعِلَ»، وشرطُ هذا الإبدالِ: أن يكونَ حرفُ المدِّ في المفرَدِ مزيدًا.
فإذا جُمِعَ مثلُ: «قِلَادَةٍ» على «مَفَاعِلَ»، فسيُوجَدُ عندنا أَلِفانِ: ألفُ «مَفاعِلَ»، وألفُ «قِلَادةٍ»؛ فصار: «قَلَادَا»؛ فيجبُ حينئذٍ إبدالُ حرفِ المدِّ الثاني همزةً ـ فهو سبَبُ التماثُلِ ـ لئلا يجتمِعَ أَلِفانِ متوالِيانِ. ومثلُ «قِلَادةٍ»: «عَجُوزٌ»، و«صَحِيفةٌ»، تُجمَعانِ على «عَجَائِزَ»، و«صَحَائِفَ»؛ فالهمزةُ مبدَلةٌ مِن حرفِ مَدٍّ مَزِيدٍ: «الواوِ»، و«الياءِ».

وعلى ذلك: فلا إبدالَ في «قَسَاوِرَ»، جمعِ «قَسْوَرةٍ»؛ فقد ثبَتَتِ الواوُ في =

وَثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَاهُ[(١)].

ـ وَالْيَاءُ: مِنْ وَاوٍ؛ نَحْوُ: «صِيَامٍ»[(٢)]**، وَ«ثِيَابٍ»**[(٣)]**،**

= الجمع، ولم تُبدَلْ همزةً؛ لأنَّ الواوَ في المفرَدِ ليست بمَدَّة؛ فهي متحرِّكةٌ: «قَسْوَرةٌ».

ولا إبدالَ في «مَكَايِدَ»؛ لأنَّ الياءَ في المفرَدِ أصليَّةٌ؛ فالمفرَدُ: «مَكِيدةٌ» مِن «الكَيْدِ».

ولا إبدالَ في «مَشَايِخَ»؛ لأنَّ الياءَ أصليَّةٌ في المفرَدِ، وهو: «شَيْخٌ»؛ ولهذا يقالُ: «المَشَايِخُ لا يُهمَزونَ»؛ وهي تَوْرِيَةٌ لطيفة.

وهكذا: «مَعَايِشُ» لا إبدالَ فيها على القياسِ؛ لأنها جمعُ «مَعِيشةٍ»؛ فالياءُ أصليَّة؛ لأنَّ أصلَ الكلمةِ: مِن «العَيْش»؛ فهي أصليَّةٌ، لا زائدةٌ؛ ولذا قرأ جمهورُ القرَّاءِ: «مَعَايِشَ» بياءٍ خالصةٍ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، ونُقِلَ عن نافعٍ: أنَّه قرأ بالهمزِ: «مَعَائِشَ»، ولكنَّها لا تثبُتُ عنه؛ لأنَّها مخالِفةٌ لروايةِ الأَثْباتِ عنه؛ كما بيَّن ذلك إماما القراءةِ: أبو عمرٍو الدانيُّ في «جامعِ البيانِ» (٣/ ١٠٨١)، وابنُ الجزَريِّ في «النَّشْرِ» (١/ ١٦)، ولا تثبُتُ هذا القراءةُ ـ أيضًا ـ عن ابنِ عامِر، ولا عن غيرِهِ مِن أهلِ الروايةِ والإتقان؛ فهي ضعيفةٌ مِن جهةِ الرواية، ومِن جهةِ مخالَفتِها لقواعدِ العربيَّة، وما سُمِعَ من ذلك يحفظُ ولا يقاسُ عليه.

(١) **قولُهُ: «وثاني لِينَيْنِ اكتنَفَاهُ»**؛ أي: وتُبدَلُ الهمزةُ مِن ثاني حَرْفَيْ لِينٍ اكتنَفَا ألفَ «مَفَاعِلَ»؛ مثلُ: «أَوَائِلَ» جمعِ «أَوَّلٍ»، أصلُهُ: «أَوَاوِلَ»؛ فأُبدِلَتِ الواوُ الثانيةُ همزةً تخفيفًا، وحَرْفَا اللِّينِ هنا الواوانِ، وقد يكونانِ ياءَيْنِ؛ مثلُ: «نَيِّفٌ ونَيَائِفُ»، أصلُهُ: «نَيَايِفُ»، وقد يكونُ حرفا اللِّينِ مختلفَيْنِ؛ مثلُ: «سَيِّدٍ وسَيَائِدَ»، وأصلُهُ: «سَيَاوِدُ».

(٢) **قولُهُ: «والياءُ: مِن واوٍ؛ نحوُ: «صِيَامٍ»»**؛ أي: وتُبدَلُ الياءُ مِن الواوِ في «صِيَامٍ»؛ وهو مصدَرٌ، أصلُهُ: «صِوَامٌ»؛ وذلك لأنَّ فعلَهُ أجوفُ: «صَامَ»، أصلُهُ: «صَوَمَ»، تحرَّكت الواوُ، وانفتَحَ ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفًا، فلمَّا أُعِلَّ الفعلُ، أُعِلَّ المصدَرُ؛ تبَعًا له.

(٣) **قولُهُ: «ثِيَابٍ»**؛ جمعُ «ثَوْبٍ»، اسمٌ معتلُّ العين، وأصلُ «ثِيَابٍ»: «ثِوَابٌ»، =

وَ«رَضِيَ»[١]، وَأَلِفٍ؛ نَحْوُ: «مَصَابِيحَ»، وَ«مُصَيْبِيحٍ»[٢].

ـ وَالْوَاوُ: مِنْ أَلِفٍ؛ كَـ «بُوِيعَ»[٣]، وَيَاءٍ؛ كَـ «مُوقِنٍ»[٤]، وَ«نَهُوَ»[٥].

ـ وَالْأَلِفُ: مِنْ يَاءٍ، وَوَاوٍ؛ كَـ «بَاعَ»، وَ«قَالَ»[٦].

ـ وَالْمِيمُ: مِنْ نُونٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَ بَاءٍ[٧].

= قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَها، ومجيءِ الألفِ بعدها.

(١) **قولُهُ**: «وَرَضِيَ»؛ أصلُها: «رَضِوَ»؛ بدليلِ المصدَرِ: «الرِّضْوانِ»، تطرَّفت الواوُ، وقبلها كسرةٌ، فقُلِبَتْ ياءً.

(٢) **قولُهُ**: «وألفٍ؛ نحوُ: «مَصَابِيحَ»، و«مُصَيْبِيحٍ»»؛ أي: وتُبدَلُ الياءُ مِن ألفٍ في «مَصَابِيحَ»؛ لأنَّ أصلَها: «مَصَابِاح»، فعندنا ألِفانِ: ألفُ «مَفَاعِيلَ»، وهي الأُولى، وألفُ المفرَدِ: «مِصْباحٍ»، وهي الثانيةُ، ويتعذَّرُ النطقُ بالألفِ الثانية؛ لأنَّ ما قبلها كسرٌ، فقُلِبَتْ ياءً.

وكذلك: «مُصَيْبِيحٌ»؛ فالياءُ الأُولى: ياءُ التصغير، والياءُ الثانيةُ: مبدَلةٌ مِن ألفِ: «مِصْباحٍ»؛ لانكسارِ ما قبلها؛ فإنَّ الأصلَ: «مُصَيْبِاح».

(٣) **قولُهُ**: «والواوُ: مِن ألفٍ؛ كـ «بُويعَ»»؛ أصلُها: «بَايَعَ»، قُلِبَتِ الألفُ واوًا؛ لضمِّ ما قبلها «الباءِ»، عند بناءِ الفعلِ لصيغةِ المبنيِّ لما لم يسمَّ فاعلُه: «بُايِعَ»، فصارَت: «بُويِعَ»، ومثلُها: «وُوُرِيَ»، أصلُها: «وَارَى».

(٤) **قولُهُ**: «وياءٍ؛ كـ «مُوقِنٍ»»؛ أي: وتُبدَلُ الواوُ مِن الياءِ؛ كـ «مُوقِنٍ»، أصلُها: «مُيْقِنٌ»، قُلِبَتِ الياءُ واوًا؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلها، والضمُّ يَجلِبُ الواوَ، فصارت: «مُوقِنٌ».

(٥) **قولُهُ**: «نَهُوَ» ـ أي: كَمُلَ عقلُهُ ـ أصلُها: «نَهِيَ»؛ قُلِبَتِ الياءُ واوًا؛ لأنَّ ما قبلها مضمومٌ، والضمَّةُ تُناسِبُها الواوُ؛ وذلك أخفُّ في النطق.

(٦) **قولُهُ**: «والألفُ: مِن ياءٍ وواوٍ؛ كـ «باعَ»، و«قالَ»»؛ أي: وتُبدَلُ الألفُ مِن الياءِ والواوِ في «باع»، و«قال»؛ لأنَّ أصلَهما: «بَيَعَ»، و«قَوَلَ»، تحرَّكت الياءُ والواوُ وانفتَحَ ما قبلهما، فقُلِبَتا ألفًا، فصارتا: «باع»، و«قال».

(٧) **قولُهُ**: «والميمُ: مِن نونٍ ساكنةٍ قبلَ باءٍ»؛ أي: تُبدَلُ الميمُ مِن النونِ الساكنةِ =

ـ وَالتَّاءُ: مِنْ فَاءِ «افْتِعَالٍ» لَيِّنًا؛ كَـ «اتَّسَرَ»[(١)].

ـ وَالطَّاءُ: مِنْ تَائِهِ تِلْوَ مُطْبَقٍ[(٢)].

ـ وَالدَّالُ: مِنْهَا تِلْوَ دَالٍ[(٣)]، أَوْ ذَالٍ[(٤)]، .....

= قبل باءٍ؛ وهذا هو الإقلابُ المعروفُ عند أهلِ التجويدِ، تقولُ في: «مِن بَعْدُ»: «مِمْبَعْدُ»، وفي «أَنْبَأْتُهُمْ»: «أَمْبَأْتُهُمْ».

(١) **قولُهُ: «والتاءُ»**؛ أي: وتُبدَلُ التاءُ «**مِن فاءِ «افتعالٍ»**، حالَ كونِها «**لَيِّنًا**»؛ أي: حرفَ لِينٍ؛ «**كـ «اتَّسَرَ»**، أصلُها: «اِيتَسَرَ»؛ مِن اليُسْرِ، ووزنُها: «افْتَعَلَ»، قُلِبَتْ فاءُ الافتعالِ ـ وهي الياءُ ـ تاءً، وأُدغِمَتِ التاءُ في التاءِ، فصارت: «اِتَّسَرَ»، ومثلُها: «اتَّعَدَ»، أصلُها: «اِوْتَعَدَ»، قُلِبَتْ فاءُ الافتعالِ ـ الواوُ ـ تاءً، ثم أُدغِمَتِ التاءُ في التاء، فصارت: «اتَّعَدَ».

(٢) **قولُهُ: «والطاءُ»**؛ أي: وتُبدَلُ الطاءُ «**مِن تائِهِ**»؛ أي: مِن تاءِ الافتعالِ حالَ كونِها، «**تِلْوَ مُطبَقٍ**»؛ أي: إذا وقَعَتْ تاءُ الافتعالِ تِلْوَ؛ أي: بَعْدَ حرفٍ مطبَقٍ، قُلِبَت طاءً، وحروفُ الإطباقِ هي: الصادُ، والضاد، والطاءُ، والظاء؛ نحوُ: «مُصْطَفًى»، و«مُضْطَرٌّ»، أصلُهما: «مُصْتَفًى»، و«مُضْتَرٌّ».

(٣) **قولُهُ: «والدالُ: منها»**؛ أي: وتُبدَلُ الدالُ مِن تاءِ الافتعالِ؛ إذا كانت تاءُ الافتعالِ «**تِلْوَ**»؛ أي: بعدَ «**دالٍ**»؛ مثلُ: «ادَّانَ»، أصلُها: «ادْتَانَ»: «افْتَعَلَ» مِن «الدَّيْنِ»، وقَعَتْ تاءُ الافتعالِ بعد دالٍ؛ فقُلِبَتِ التاءُ دالًا، فصارت: «ادْدَانَ»، ثم أُدغِمَتِ الدالُ في الدالِ، فصارت: «ادَّانَ».

(٤) **قولُهُ: «أو ذالٍ»**؛ أي: تلوَ ذالٍ؛ أي: وتُبدَلُ الدالُ مِن تاءِ الافتعالِ؛ إذا وقَعَتِ التاءُ بعد ذالٍ؛ نحوُ: «ادَّكَرَ»، أصلُها: «اذْتَكَرَ»، وقعَتْ تاءُ الافتعالِ تلوَ ذالٍ، فقُلِبَتِ التاءُ دالًا، فصارتِ: «اذْدَكَرَ»، ثم قُلِبَتِ الذالُ دالًا، فصارتِ: «ادْدَكَرَ»، وأُدغِمَتِ الدالُ في الدالِ، فصارت: «ادَّكَرَ»، ومنهم: مَن يَقلِبُ الدالَ ذالًا، ويُدغِمُ الذالَ في الذالِ؛ فيقولُ: «اذَّكَرَ»، وقُرِئَ في الشواذِّ: «فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ» [القمر: ١٧]، وهي قراءةُ قتادةَ؛ كما في «إعرابِ القرآنِ» للنحَّاس (٤/ ٢٩٠)، وذكَرَ أنَّ سَنَنَ العرَبِ في كلامِها: إدغامُ الأوَّلِ (الذالِ) في الثاني (الدالِ) ـ أي: بعدَ قلبِ الذالِ دالًا ـ إذَنْ: فقراءةُ =

أَوْ زَايٍ[(١)].

باب الإدغام

*** الْإِدْغَامُ**[(٢)]: **إِدْخَالُ حَرْفٍ سَاكِنٍ فِي مِثْلِهِ مُتَحَرِّكٍ**[(٣)]، **وَيَجِبُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ؛ فَيَمْتَنِعُ، أَوْ يُجْزَمْ؛ فَيَجُوزُ**[(٤)]؛ **فَإِنْ لَمْ يُفَكَّ**[(٥)]، .....

= الجمهورِ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، هي نهجُ العربيَّةِ المطَّرِدُ.

(١) **قولُهُ**: «**أو زايٍ**»؛ أي: تلوَ زايٍ؛ أي: وتُبدَلُ الدالُ مِن تاءِ الافتعالِ؛ إذا وقَعَتِ التاءُ بعد زايٍ؛ نحوُ: «ازْدَدْ»، أصلُها: «ازْتَدْ»، وقَعَتْ تاءُ الافتعالِ تلوَ زايٍ، فقُلِبَتِ التاءُ دالًا.

(٢) **قولُهُ**: «**الإدغامُ**»؛ الإدغامُ في اللغةِ: هو إدخالُ شيءٍ في شيءٍ، وفي الاصطلاحِ: ما ذكَرَهُ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) **قولُهُ**: «**إدخالُ حرفٍ ساكنٍ في مِثْلِهِ متحرِّكٍ**»؛ مثلُ: «رَدَّ»، و«عَدَّ»، أصلُهما: «رَدَدَ»، و«عَدَدَ»، ثُمَّ سُكِّن المِثْلُ الأول؛ فصار: «رَدْدَ»، و«عَدْدَ»، ثُمَّ أُدغِمَتِ الدالُ الساكنةُ في الدالِ المتحرِّكةِ، فصار: «رَدَّ»، و«عَدَّ».

(٤) **قولُهُ**: «**ويجبُ ما لم يتَّصِلْ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ؛ فيمتنِعُ، أو يُجزَمْ؛ فيجوزُ**»؛ أفادنا المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه العبارةِ أنَّ الإدغامَ ثلاثةُ أقسامٍ: واجبٌ، وممتنِعٌ، وجائزٌ:

١ ـ **فيجبُ الإدغامُ**؛ فيما إذا سُكِّنَ أوَّلُ المِثْلَيْنِ، وتحرَّك الثاني؛ مثلُ المثالَيْنِ المتقدِّمَيْن.

٢ ـ **ويمتنِعُ الإدغامُ**؛ فيما إذا اتصَلَ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ؛ مثلُ: «رَدَدْتُ»، و«رَدَدْنَا»، و«رَدَدْنَ».

٣ ـ **ويجوزُ الإدغامُ**؛ عند جزمِ المدغَمِ؛ وعلى هذا قُرِئَ بالوجهَيْنِ قولُهُ تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ، وأبو جعفرٍ بالفكِّ: «مَن يَرْتَدِدْ»، وبقيَّةُ القُرَّاءِ بالإدغامِ: «مَن يَرْتَدَّ»؛ وفكُّ الإدغامِ: هو لغةُ أهلِ الحجاز، والإدغامُ: لغةُ تَمِيم. ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٨٧).

(٥) **قولُهُ**: «**فإن لم يُفَكَّ**»؛ أي: الإدغامُ.

حُرِّكَ الثَّانِي بِالْفَتْحِ[(١)] أَوِ الْكَسْرِ[(٢)]، فَإِنْ كَانَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ[(٣)]، فَبِالضَّمِّ أَيْضًا[(٤)]، وَكَذَا الْأَمْرُ[(٥)].

---

(١) **قولُهُ: «حُرِّكَ الثاني بالفتحِ»**؛ لخِفَّتِهِ، وهي لغةُ القرآنِ؛ قال تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: ٥٤].

(٢) **قولُهُ: «أو الكَسْرِ»** تخلُّصًا من التقاءِ الساكنَيْنِ؛ فنقولُ في غيرِ القرآنِ: «مَن يَرْتَدِّ».

(٣) **قولُهُ: «فإن كان»**؛ أي: الفعلُ في مضارِعِهِ، **«مضمومَ العَيْنِ»**؛ مثلُ: «فَعَلَ يَفْعُلُ»؛ كـ «رَدَّ يَرُدُّ»، أصلُها: «يَرْدُدُ»، عينُهُ مضمومة.

(٤) **قولُهُ: «فبالضمِّ، أيضًا»**؛ أي: إذا أُدغِمَ، فلك فيه وجهٌ ثالث، وهو الضمُّ؛ فتقولُ: «لم يَرُدُّ»؛ إتباعًا لحرَكةِ العينِ المضمومة، مع جوازِ الفتحِ والكسر، كما تقدَّم، والضمُّ أَوْلى، وتقولُ في الفتحِ والكسرِ: «لم يَرُدَّ»، و«لم يَرُدِّ»؛ ولهذا قال الحافظُ العِراقيُّ ـ في قولِهِ ﷺ للصَّعْبِ بنِ جَثَّامةَ: **«إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ»** ـ: «إنَّ الدالَ مِن «نَرُدَّهُ» يجوزُ لك فيها الضمُّ والفتحُ والكسرُ». «طَرْحُ التثريب» (٦/ ٩٧).

وقال الدَّمَامينيُّ في «مصابيحِ الجامعِ» (٤/ ٢٥٧): «والمشهورُ عند المحدِّثين: فتحُ الدالِ مِن: «نَرُدَّهُ»، ومحقِّقو النحاةِ على خلافِه؛ وذلك أنَّ المختارَ عندهم: الضمُّ، وإن كان الفتحُ والكسرُ جائزَيْنِ في مثلِهِ مِن المضاعَفِ المجزوم». اهـ.

(٥) **قولُهُ: «وكذا الأمرُ»**؛ أي: وكذا فعلُ الأمرِ مِن المضعَّفِ الثلاثيِّ، يجوزُ فيه الإدغامُ والفَكُّ؛ تقولُ: «قَرَّ» و«اقْرِرْ»، و«عَضَّ» و«اعْضَضْ»، و«رُدَّ» و«ارْدُدْ»، و«غُضَّ» و«اغْضُضْ»، وإذا أدغَمْتَهُ، جاز لك فيه الفتحُ والكسرُ؛ تقولُ: «قِرَّ» و«قِرِّ»، و«عَضَّ» و«عَضِّ»، و«رُدَّ» و«رُدِّ»، ويجوزُ لك ـ أيضًا ـ فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو الضمُّ؛ إن كان مضمومَ العينِ؛ تقولُ: «غُضَّ الطَّرْفَ عن الحرَامِ»، و«غُضِّ»، و«غُضُّ»؛ لأنه مضمومُ العينِ، فأصلُهُ: «يَغْضُضُ»: «يَفْعُلُ»، وبهذه الأوجُهِ الثلاثةِ رُوِيَ قولُ جَرِيرٍ:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

فرُوِيَ: «غُضَّ»، و«غُضِّ»، و«غُضُّ»؛ بتثليثِ الضاد.

وهنا ينتهي التعليقُ على هذا المتنِ النافع

فالحمدُ لله على تيسيرِهِ وإفضالِهِ، وصلَّى اللهُ وسلَّم على محمَّدٍ وصحبِهِ وآلِهِ.

فِهْرِسُ المحتوَيات

الموضوع	الصفحة
* مقدِّمةُ الشارح	٥
- تمهيدٌ في بيانِ منزلةِ العربيَّةِ مِن علومِ الشريعة	٥ ـ ٧
- سببُ كتابةِ هذا الشرحِ المختصَر . لا بد للمتعلِّمَ مِن متنٍ في كلِّ فنٍّ يتعلَّمُه	٧ ٨
- صعوبةُ هذا المتنِ، وغموضُهُ؛ لشِدَّةِ اختصارِهِ، وذكرُ بعضِ الفائدةِ مِن ذلك	٩
- مقدِّماتٌ بين يَدَيِ الشرحِ؛ في التعريفِ بعلمِ الصرفِ، وتاريخِهِ، وموضوعِهِ، وفوائدِهِ، والتعريفِ بالعلَّامةِ السُّيُوطيِّ	١١
- تعريفُ عِلْمِ الصَّرْفِ	١٣
- واضعُهُ، وبيانُ الراجحِ في ذلك	١٣
- أوَّلُ ما وصَلَ إلينا مِن المصنَّفاتِ في علمِ الصرف	١٤
- موضوعُ علمِ الصرفِ (ما يدخُلُهُ الصرفُ وما لا يدخُلُه)	١٥
- فوائدُ علمِ الصرفِ (صِلَةُ علمِ الصرفِ بالعلومِ الأخرى) [اثنتا عَشْرةَ فائدة لعلمِ الصرف]	١٤

الموضوع	الصفحة
الفائدةُ الأُولى	١٦
الفائدةُ الثانية	١٧
الفائدةُ الثالثة	١٨
الفائدةُ الرابعة ..... وهذه الفوائدُ الأربعُ مِن فوائِدِهِ لعلمِ المعجَم	١٨ ١٩
الفائدةُ الخامسة (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمِ التفسير)	١٩ ـ ٢١
الفائدةُ السادسة (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمِ التجويد)	٢١
الفائدةُ السابعة (وهي مِن فوائِدِهِ لعِلْمِ القراءات)	٢١ ـ ٢٢
الفائدةُ الثامنة (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمَيْ العَروض والقوافي) ..	٢٢ ـ ٢٣
الفائدةُ التاسعة (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمِ متنِ اللغة)	٢٣
الفائدةُ العاشرة (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمِ البلاغة)	٢٣ ـ ٢٤
الفائدةُ الحادية عشرة (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمِ الكتابةِ والإملاء) ...	٢٤
الفائدةُ الثانيةَ عَشْرةَ (وهي مِن فوائِدِهِ لعلمِ النحو)	٢٤ ـ ٢٥

الموضوع	الصفحة
الفائدةُ الثالثةَ عَشْرةَ (اتصالُ مباحثِ علمِ الصرفِ بعلمِ الاشتقاقِ)	٢٥
- ذكرُ أقوالِ أهلِ العلمِ في أهمِّيَّةِ علمِ الصرفِ، وفوائِدِهِ لسائرِ العلومِ	٢٥ ـ ٣١
- ترجمةٌ مختصَرةٌ للسُّيُوطيّ	٣٢
- كتابُ «النُّقَايةِ»، وشروحُهُ، وما احتواه مِن علوم	٣٢ ـ ٣٤
- سببُ اختيارِ قسمِ الصرفِ مِن «النُّقَايَة»	٣٣
- متنُ عِلْمِ التَّصريف من «نُقايَة العُلوم»	٣٥ ـ ٤١
- بدايةُ شرحِ «النُّقَايةِ»، وهو «العِنَايَة، بتصريف النُّقَايَة»	٤٥
- تعريفُ علمِ التصريفِ	٤٥
- تقسيمُ الاسمِ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادةُ (الاسمُ وأوزانُهُ) ...	٤٦ ـ ٤٩
- تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ التجرُّدُ والزيادةُ (الفعلُ وأوزانُهُ) ...	٥٠ ـ ٥٣
أوزانُ الفعلِ المجرَّدِ	٥٠
أوزانُ الفعلِ المَزِيدِ	٥١
- تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ الصحَّةُ والاعتلالُ	٥٣
- تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ التعدِّي واللزومُ	٥٥
- تقسيمُ الفعلِ مِن حيثُ الزمَنُ إلى: ماضٍ، ومضارِع، وأَمْر ...	٥٥
كيفيةُ بناءِ المضارِعِ مِن الماضي	٥٦
كيفيةُ بناءِ الأمرِ مِن المضارِع	٥٨
- مصادرُ الأفعال	٦٠
ضوابطُ مصادرِ الأفعالِ الثلاثيَّة (وهي سماعيَّة)	٦٠
قواعدُ مصادرِ الأفعالِ غيرِ الثلاثيَّة (وهي قياسيَّة)	٦٠
- اسمُ المَرَّةِ، واسمُ الهَيْئةِ (وهما مِن المصادر)	٦١
- المشتقَّاتُ غيرُ الوصفيَّة	٦٢
اسمُ الآلة	٦٢
اسمُ المكانِ، ومثلُهُ الزمان	٦٣
- المشتقَّاتُ الوصفيَّة	٦٤
اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ	٦٤
الصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعل	٦٥
- بابُ الزيادة	٦٥
حروفُ الزيادةِ: «سَأَلْتُمُونِيهَا»، ومواضعُ زيادتِها	٦٥ ـ ٦٨
- بابُ الحَذْفِ، وما يطَّرِدُ فيه	٦٨
- بابُ الإبدالِ؛ ومنه الإعلالُ	٧١
تعريفُ الإبدالِ، وبيانُ حروفِهِ، ومواضعُ إبدالِها	٧١ ـ ٧٦
- بابُ الإدغام	٧٧
تعريفُ الإدغامِ، وبيانُ أقسامِهِ الثلاثةِ: الواجبِ، والجائزِ، والممتنِع	٧٧
حكمُ الإدغامِ والفكِّ في فعلِ الأمرِ	٧٨
* **فِهْرِسُ المحتوَيات**	٧٩